ديسمبر

حريــة.. ســلام .. وعــدالة

https://decembernews.com

السنة الثانية

العدد «59»

الخميس
25 يونيو 2026م

من جوبا، قيــادة منظمة الدعوة الإسلامية تشدد على استقلاليتها وابتعادها عن الأجندة السياسية

جلسة لمجلس الأمن غداً الجمعة تناقش الأوضاع في الأبيض والهدنة الإنسانية

اجتماعات في جنيف وكيغالي لتوحيد الرؤى حول الحوار السوداني السوداني

تقارير 05 — هل يمكن إنهاء الحرب من دونهم؟ الإسلاميون والدولة العميقة وحدود التسوية في السودان

تقارير 06 — ثلاثة اتجاهات في فهم العلاقة بين الدين والدولة — إيمان فضل السيد

قضايا 08 — بيوت الأشباح: حين أصبح التعذيب عنواناً للدولة — شيماء تاج السر

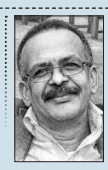

رأي 09 — الحل السياسي في السودان: سنوات التيه والعودة إلى الإطاري — د.محمد الواثق عبد الحميد الجريفاوي

رأي 09 — أطفال السودان بين النزوح والانقطاع الدراسي تحديات ما بعد الحرب — محمد عبدالله

كتابات 13-14 — حين تتكلم الحقيقة وتفضح أوكار الفساد والاستبداد — د.العبيد أحمد العبيد

الأخيرة 17 — حوارات جانبية.. بلا معنى — فيصل محمد صالح

موسى الملك لـ(ديسمبر): اكتشفنا فساداً إدارياً ومالياً بمنظمة الدعوة وعلاقات أسرية وتنظيمية وسياسية لنافذين

جوبا: (خاص ديسمبر)

كشف نائب رئيس مجلس الأمناء لمنظمة الدعوة الإسلامية موسى الملك كور وأمينها العام يحيى آدم عثمان حقيقة دور وتورط الأمين العام للحركة الإسلامية الإرهابية علي أحمد كرتي، الذي يشغل عضوية مجلس إدارة المنظمة، في الصراع الأخير الذي شهدته المنظمة، بجانب التجاوزات داخلها واكتشافهم لوجود علاقات أسرية وتنظيمية وسياسية لبعض النافذين في مؤسساتها، وأكد عثمان عملهم على «استقلالية المنظمة وابتعادها من كل التدخلات والأجندة السياسية».

تسجيل كرتي

وأظهر تسجيل صوتي، تحصلت عليه «ديسمبر»، الأمين العام المقال أحمد محمد آدم والمسنود من قبل علي كرتي والحزب المحلول وأرسله لكرتي مطالباً باستخدام علاقاته في كل من جنوب السودان وأوغندا لتعزيز موقف «مجموعتهم»، وأقر في ذلك التسجيل «باضطراب الموقف» رغم اتخاذهم لعدة إجراءات قانونية وإدارية في مواجهة آل محمود وعثمان. وأظهر المقطع الصوتي قلقاً متزايداً من آدم لإمكانية إصدار أي من دولتي جنوب السودان أو أوغندا لقرارات تسمح بنقل مقر المنظمة إلى أي منهما، أو تسليم آل محمود ومناصريه أصول وممتلكات المنظمة، أو انقسام المنظمة لكيانين.

تفاصيل الاجتماع

من جانبه كشف نائب رئيس مجلس الأمناء لمنظمة الدعوة الإسلامية موسى الملك كور، في تصريحات لـ«ديسمبر»، أن مجلس الأمناء لاحظ في السنوات الأخيرة تراجعاً للدعم المقدم من المانحين لمشاريع المنظمة بسبب شكوك تتصل بإخلاص بعض الموظفين في إنجاز عملهم «بأمانة ونكران ذات»، موضحاً أنهم اكتشفوا ممارسات فاسدة إدارياً ومالياً من بعض المتنفذين حتى من خارج المنظمة، معتبراً الاجتماع الذي عُقد بالخرطوم في الأول من مايو الماضي الذي أعفى رئيس مجلس الأمناء الشرعي الشيخ عبدالرحمن آل محمود ونصب بديلاً عنه القطري السفير علي الحمادي ومدد للأمين العام المنتهي ولايته أحمد محمد آدم، باطلاً وبلا أثر قانوني.

وقال إن الأمين العام للحركة الإسلامية علي كرتي هو «أحد أعضاء مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية»، مشيراً لاكتشافهم «أن بعض النافذين تربطهم علاقات أسرية أو تنظيمية أو سياسية»، مبيناً أن الغرض من الاجتماع

الشيخ عبدالرحمن آل محمود في اجتماع نائب رئيس جنوب اسودان، حسن عبدالباقي

الاستباقي للاجتماع الشرعي والرسمي الذي دعا له رئيس مجلس الأمناء وعقد بالخرطوم تم الحشد له من قبل دوائر مشبوهة ومتنفذين ببعض مؤسسات وشركات المنظمة بهدف «طرد مجموعة الإصلاح من رئاسة مجلس الأمناء إلى بعض الدرجات الدنيا حتى لا ينكشف السر ويظلوا يلعبون بمقدرات اليتامى والفقراء»، وأردف كور قائلاً: «قررنا مواجهتهم بالنظام الأساسي للمنظمة ومعنا عدد كبير من الداعمين والمانحين والممولين والعاملين».

واعتبر كور الاجتماع الذي عُقد بشكل استباقي قبل (24) ساعة من الموعد المعلن للاجتماع بمقر المنظمة بالخرطوم الذي نصب الحمادي وآدم «غير شرعي.. نصابه غير مكتمل فإقالة رئيس المجلس تتطلب حضور وموافقة ثلثي الاعضاء وهذا لم يحدث.. ولذلك لو افترضنا أن الدعوة صحيحة فالنصاب غير مكتمل، ويعتبر هذا تمرداً من بعض السودانيين والأمين العام على رئيس المجلس الشرعي»، طبقاً لقوله.

وسبق أن نشرت «ديسمبر» قوائم بعضوية مجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية التي شملت قيادات بارزة في حزب المؤتمر الوطني المحلول أو المجموعات المتحالفة يقدر عددهم بـ«28» عضواً من جملة أعضاء المجلس السبعين أبرزهم نائب رئيس مجلس الأمناء الوزير السابق مصطفى عثمان إسماعيل، بجانب كل من علي كرتي وكمال عبيد وعصام أحمد البشير ورئيس مجلس شورى الحزب المحلول عبدالرحيم علي وآخرين.

الابتعاد من السياسة

وطبقاً لموسى الملك كور فإن آل محمود أكد خلال لقائه بنائب رئيس جنوب السودان للخدمات حسين عبدالباقي أكول بجوبا هذا الأسبوع، بأن المنظمة ستعود بقوة في ثوبها الجديد بعد الإصلاح.. وأنها ستقوم بتنفيذ مشروعات للفقراء والمساكين واليتامى والأرامل ومتضرري الكوارث الطبيعية والحروب. أما الأمين العام للمنظمة يحيى آدم عثمان فقال لـ(ديسمبر) أنهم أكدوا خلال الاجتماع تعاونهم مع حكومة جنوب السودان لخدمة الإنسان وعملهم على «إبعاد المنظمة من كل التدخلات والأجندة السياسية، وستكون مستقلة في عملها ولا تنتمي إلى أي دولة».

بيع ومنع من السفر

من جانبه قال الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية يحيى آدم عثمان لـ(ديسمبر) إنهم اكتشفوا قيام مدير بعثتها بجنوب السودان حسن محمد حسن الشهير بـ«حسن أبو كدوك» بمخالفة قرارات مجلس الأمناء وعلى رأسها عدم بيع أي من الأراضي التي تمتلكها المنظمة إلا بعد موافقة المجلس، وعدم تحويل قيمة أي جزء من قيمتها لخارج البلاد الذي بيعت فيها الأرض، مشيراً لبيع (4) أراض بقيمة 1,8 مليون دولار رغم أن قيمتها تقدر بـ6 ملايين دولار، بجانب تحويل جزء من ذلك المبلغ لدولة أخرى.

وأصدر عثمان قراراً بإعفاء حسن أبو كدوك من منصبه كمدير لبعثة المنظمة بجنوب السودان وتكليف الشيخ جمعة تومبي بدلاً عنه مع إيقاف وإحالة كل من حسن أبو كدوك والمحاسب معتصم أحمد جمعة للتحقيق في واقعة بيع الأراضي.

وأوضح أن المجموعة التي عقدت اجتماعاً غير شرعي والمسنودة من كرتي فتحت في مواجهته بلاغاً ومنعته من السفر بعد قدومه للسودان لاستلام مهامه بعد صدور قرارات اجتماع مجلس الأمناء برئاسة آل محمود بتكليفه بموقع الأمين العام، وهو ما اضطره بعد حظره ومنعه من السفر عبر مطار بورتسودان لمغادرة البلاد براً والوصول لجوبا عبر الرنك.

تفاصيل أوفى ص (4)

لـ(ديسمبر) كلمة **طالع ص (3)**

أوقفوا الحرب وحاربوا الفساد

الخارجية الأمريكية ترفض عرضاً للقاء علي كرتي

عواصم: (ديسمبر)

كشف مصدر دبلوماسي لـ(ديسمبر) أن الخارجية الأمريكية رفضت عرضاً من قوى إقليمية بتنظيم لقاء مع الأمين العام للحركة الإسلامية، علي كرتي. وكانت الولايات المتحدة قد أعلنت في سبتمبر 2023 فرض عقوبات على وزير الخارجية السوداني السابق علي كرتي على خلفية اتهامه بعرقلة مساعي التوصل إلى اتفاق لوقف النار يضع حداً للنزاع الذي تشهده البلاد منذ أشهر.

وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية حينها إلى أنه في أعقاب عزل البشير في انقلاب عسكري عام 2019، قاد كرتي "جهوداً لتقويض" الحكومة الانتقالية التي قادها المدنيون برئاسة عبدالله حمدوك. كما اتهمت واشنطن كرتي بالوقوف في وجه محاولات التوصل إلى اتفاق للتهدئة بين الجيش وقوات الدعم السريع في المعارك التي اندلعت بينهما منذ منتصف أبريل 2023م.

ويأتي ذلك بعد أسابيع من عقد السفير ريتشارد كراودر، المبعوث البريطاني للسودان، اجتماعين منفصلين مع علي كرتي في «إسطنبول» التي انتقل إليها من العاصمة القطرية بغرض العلاج.

واكتفى الأمريكيون بلقاء إبراهيم غندور في القاهرة الأسبوع الماضي بالنظر إلى أنه لا يخضع لعقوبات، كما أنه يصنف ضمن تيار أقلية داخل الحركة الإسلامية وحزب المؤتمر الوطني المحلول يدعو إلى اعتزال النشاط السياسي العلني وانتظار تنظيم الانتخابات بعد نهاية الفترة الانتقالية ليعيد الإسلاميون طرح أنفسهم أمام الشعب السوداني، في ما اعتبر مراقبون أن اللقاء مع غندور لا يعد تغيراً من الموقف الإقليمي والدولي وعلى رأسها الرباعية بعدم وجود أي دور خلال الفترة التي تعقب إنهاء الحرب للحزب المحلول.

تفاصيل أوفى ص (3)

غياب الكباشي مجدداً عن اجتماعات «السيادي»

الخرطوم: (ديسمبر)

عقد ما يسمى مجلس السيادة الذي يترأسه القائد العام للجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان يوم أمس الأربعاء اجتماعاً بالقصر الجمهوري بالخرطوم، وغاب عن حضوره للمرة الثانية على التوالي عضو المجلس ومساعد قائد الجيش للشؤون الإستراتيجية الفريق أول ركن شمس الدين الكباشي.

وسبق للكباشي الغياب عن جلسة المجلس السابقة أيضاً التي عقدت بالقصر الجمهوري يوم الأربعاء الماضي 17 يونيو الجاري، حيث كان آخر ظهور رسمي له خلال لقائه مع المبعوث الشخصي للأمين العام للأمم المتحدة الدبلوماسي الفنلندي بيكا هافيستو بالخرطوم في السابع من يونيو الجاري.

وكان ما يعرف باسم المجلس السيادي قد استعرض في اجتماعه الذي عقد يوم أمس الأربعاء أوضاع الخدمات الأساسية وجهود معالجة التحديات الاقتصادية والإجراءات الرامية إلى استقرار سعر صرف العملات الأجنبية والحد من انعكاساتها على الأوضاع المعيشية للمواطنين.

وشدد الاجتماع على أهمية الإسراع في تنفيذ الترتيبات الأمنية واستكمال عمليات الدمج وفقاً للخطط الموضوعة، وحث المواطنين على الاعتماد على المصادر الرسمية في تلقي المعلومات ومتابعة المستجدات.

انطلاقة اجتماع «جنيف» واعتراضات التمثيل تدفع أطرافاً للاعتذار عن لقاء كيغالي

جنيف/كيغالي: (ديسمبر)

انطلقت في العاصمة السويسرية جنيف يوم أمس الأربعاء جولة جديدة من اجتماعات "نيون" التشاورية، والتي تتواصل حتى يوم 27 يونيو الجاري، برعاية وزارة الخارجية السويسرية، في إطار مساع لدعم الجهود الرامية إلى إنهاء الحرب وإطلاق عملية سياسية جديدة تمهد لحوار سوداني سوداني، فيما شهد اجتماع كيغالي اعتذاراً عن المشاركة من قبل بعض الأطراف احتجاجاً على ما اعتبروه «مشاركة لعناصر مرتبطة بالنظام السابق حتى لحظة هزيمته وسقوطه».

ومن المقرر أن يشارك في اجتماعات نيون، التي تستضيفها جنيف بجانب ممثلي المجموعات السياسية السودانية، ممثلون عن الأمم المتحدة والهيئة الحكومية للتنمية "إيغاد"، وعدد من الفاعلين الدوليين المعنيين بالملف السوداني.

ويناقش المشاركون في لقاء جنيف المبادرات المطروحة لإنهاء الأزمة، وعلى رأسها جهود الآلية الخماسية والآلية الرباعية، وتعزيز فرص إحلال السلام في ظل تدهور الأوضاع الإنسانية كنتيجة لاستمرار النزاع.

كما ستكون العلاقة بين المسارين السياسي والعسكري، وسبل تحقيق التكامل بينهما، إحدى موضوعات النقاش وصولاً لتسوية شاملة ومستدامة تلبي تطلعات السودانيين في وقف الحرب واستعادة الحكم المدني الديمقراطي.

على ذات الصعيد، اختتم في العاصمة الرواندية «كيغالي»، بدعوة من مؤسسة «بيرغوف» Berghof Foundation الألمانية، الاجتماع الثاني للقوى السياسية والمدنية في إطار التحضيرات للحوار السوداني السوداني تحت إشراف «الخماسية». وكان الاجتماع الأول قد عقد في أديس أبابا تمهيداً لاجتماع القوى السياسية والمدنية على هامش الاجتماع الدولي بشأن الأزمة السودانية الذي استضافته «برلين» في الذكرى الثالثة لاندلاع الحرب في 15 أبريل 2026.

وشارك في الاجتماع ممثلون عن التحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» والكتلة الديمقراطية والحزب الاتحادي الديمقراطي الأصل وحركة وجيش تحرير السودان بقيادة عبدالواحد محمد نور وممثلون عن الحراك الوطني بقيادة التجاني السيسي.

ورفض ممثل حركة تحرير السودان (قيادة عبدالواحد) المشاركة في الاجتماع، رغم وصوله إلى «كيغالي» بسبب رفضه مشاركة «فلول» النظام السابق، فيما اعتذر رئيس الجبهة الشعبية للتحرير والعدالة خالد شاويش للمنظمين للاجتماع عن المشاركة فيه نظراً لوجود «فلول» محسوبين على النظام السابق.

وركز الاجتماع على استعراض وجهات نظر المشاركين في إمكانية استئناف الحوار السوداني السوداني تحت إشراف الخماسية ومعايير المشاركة في هذا الحوار. ولم يصدر أي بيان ختامي عن الاجتماع الذي نظم على أساس قاعدة «شاتام هاوس» المتعلقة بسرية المداولات، لكن موسى محمد أحمد، مساعد الرئيس المعزول عمر البشير، خرق هذه القاعدة بعد عودته إلى بورتسودان، حيث طالب بضرورة تكوين كتلة موحدة لشرق السودان تضمن مشاركته كطرف في الحوار.

وخلص الاجتماع إلى أن مشاركة الكتل الثلاث المنظمة (تحالف صمود، الكتلة الديمقراطية وتأسيس) تعتبر ضرورة لإنجاح أي حوار مع الحاجة لتوسعة المشاركة إلى أطراف أخرى لضمان شمولية الحوار وموضوعاته.

تحركات أمريكية وبريطانية لحماية «الأبيض» وسكانها من الانتهاكات

عواصم: (ديسمبر)

يعقد مجلس الأمن الدولي يوم غد الجمعة جلسة خاصة بالأوضاع في السودان تتصدرها الأوضاع في مدينة الأبيض بجانب بحث الهدنة الإنسانية، فيما لا تزال قوات الدعم السريع تشدد حصارها على المدينة، مع تزايد الدعوات لعدم الهجوم على المدينة وآخرها التحركات والتصريحات الصادرة عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا.

ومن المقرر أن يعقد مجلس الأمن الدولي يوم غد الجمعة جلسة لبحث الأوضاع في السودان، وطبقاً لمصادر دبلوماسية تحدثت لـ«ديسمبر» فإن الجلسة ستناقش الأوضاع في مدينة الأبيض بجانب مقترح لهدنة إنسانية لفترة محدودة ملزمة للطرفين، ورهنت تلك المصادر الدبلوماسية إصدار قرار من مجلس الأمن بخصوص الهدنة الإنسانية الملزمة للطرفين بمرور مشروع الاقتراح بالإجماع، أو عدم استخدم روسيا والصين لحق النقض «الفيتو»، موضحين أنه في حال التهديد باستخدام «الفيتو» فسيكتفي المجلس بإصدار بيان يدعو الطرفين للالتزام بهدنة إنسانية. في سياق متصل أعلن كبير مستشاري الرئيس الأمريكي للشؤون العربية والإفريقية مسعد بولس عن إجراء اتصال مع قيادة قوات الدعم السريع، حثهم فيه على وقف أي أعمال من شأنها أن تعرّض المدنيين للخطر في مدينة الأبيض وما حولها.

وأكد بولس أن الولايات المتحدة تشعر بقلق عميق إزاء التقارير الواردة عن تحشيد قوات الدعم السريع والقوات المتحالفة معها، الأمر الذي يرفع من خطر شن هجمات على المدنيين ووقوع فظائع جماعية محتملة في الأبيض، في ظل الأزمة الإنسانية المدمرة التي يمر بها السودان، طبقاً لقوله.

من جانبها قالت وزيرة الخارجية البريطانية إيفيت كوبر، في بيان صادر عنها يوم أمس الأول الثلاثاء، إن العام الماضي شهد العالم كله هول أفعال الدعم السريع حين اغتصبت وسرقت وقتلت في طريقها عبر الفاشر ولم تخلّف وراءها سوى الدمار والموت، وأضافت إن مدينة الأبيض على وشك أن تشهد فظائع تعمق الجروح التي أصابت الفاشر، مضيفة «لا يمكننا أن نسمح بحدوث ذلك مرة أخرى».

تغطية شاملة ص (2)

المجتمع الدولي يحذر من كارثة إنسانية في الأبيض

عواصم: (ديسمبر)

أطلق المجتمع الدولي تحذيرات متصاعدة من هجوم وشيك لقوات الدعم السريع على مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، وسط مخاوف من تكرار سيناريو الفاشر الذي شهد نزوح مئات الآلاف وارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين.

مجلس الأمن يحذر

أعرب مجلس الأمن الدولي عن قلقه البالغ إزاء تقارير تؤكد قيام قوات الدعم السريع بتعزيزات عسكرية كبيرة حول مدينة الأبيض، عاصمة ولاية شمال كردفان، محذراً من خطر شن هجوم بري وشيك قد يتسبب في كارثة إنسانية جديدة. وفي بيان صادر في 20 يونيو، طالب أعضاء المجلس قوات الدعم السريع بوقف هجومها فوراً على المدينة، معبرين عن قلقهم إزاء الخطر المحدق بارتكاب انتهاكات جماعية بحق المدنيين. وأعرب المجلس عن قلقه إزاء تقارير عن ضربات بطائرات مسيرة شنتها قوات الدعم السريع في الأبيض، وزيادة الهجمات بالطائرات المسيرة في مناطق النزاع، داعياً إلى التحقيق في جميع الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها. وحذر البيان من أن تصاعد القتال في ولايات كردفان يهدد بتدهور الأوضاع الإنسانية التي تعاني أصلاً من أزمة خانقة.

غوتيريش يدعو لمنع تكرار المآسي التي شهدتها الفاشر

ودعا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في بيان أصدره في 18 يونيو إلى تحرك عاجل لمنع تكرار المآسي التي شهدتها الفاشر، محذراً من أن أي هجوم وشيك قد يعرّض مئات الآلاف من المدنيين لخطر جسيم ويؤدي إلى ارتكاب جرائم جديدة. وأعرب الأمين العام عن قلق بالغ إزاء تصاعد القتال في مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان ومحيطها، بما في ذلك الهجمات بالطائرات المسيّرة التي تطال المدنيين والبنية التحتية المدنية. وحثّ الأمين العام جميع الأطراف والجهات التي تملك نفوذاً على أطراف النزاع على استخدام هذا النفوذ لمنع المزيد من إراقة الدماء. مؤكداً أنه «لا ينبغي السماح بتكرار المآسي التي شهدتها الفاشر في مدينة الأبيض».

رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي يعرب عن قلقه

وعبر رئيس مفوضية الاتحاد الأفريقي محمود علي يوسف عن قلقه العميق إزاء تصاعد العنف في مدينة الأبيض بولاية شمال كردفان وما حولها، واستمرار تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية في جميع أنحاء السودان.

ودعا الرئيس، في بيان أصدره في 22 يونيو، جميع الأطراف إلى وقف الأعمال العدائية فوراً، وممارسة أقصى درجات ضبط النفس والالتزام بالتزاماتها بموجب القانون الإنساني الدولي وما تضمنه إعلان جدة، بما في ذلك حماية المدنيين وتسهيل وصول المساعدات الإنسانية بشكل آمن ودون عوائق. وشدد رئيس المفوضية على ضرورة محاسبة مرتكبي جميع الانتهاكات والاعتداءات ضد المدنيين، داعياً جميع الأطراف الخارجية إلى الامتناع عن أي أعمال قد تؤدي إلى تفاقم النزاع.

الاتحاد الأوروبي يحذر من كارثة إنسانية في الأبيض

حذّر الاتحاد الأوروبي من أن مدينة الأبيض لا يجب أن تتعرض للمصير نفسه الذي لحق بمدينة الفاشر، عاصمة شمال دارفور، حيث أدى هجوم بري شنته قوات الدعم السريع في أبريل الماضي إلى نزوح مئات الآلاف من السكان، وسط تقارير واسعة عن انتهاكات بحق المدنيين. ودعا الاتحاد في بيان رسمي قوات الدعم السريع إلى وقف هجومها فوراً على الأبيض، مؤكداً ضرورة إنهاء قتل المدنيين والعنف ضد المجتمعات العرقية والهجمات على البنية التحتية المدنية. وطالب الاتحاد الأوروبي بالسماح للمدنيين بمغادرة المدينة بحرية وأمان، مع ضمان وصول سريع وآمن ودون عوائق للعاملين في المجال الإنساني.

تحالف منع جرائم الفظائع: 29 دولة تعبر عن قلقها

عبر تحالف منع جرائم الفظائع وتحقيق العدالة في السودان، إلى جانب 21 دولة أخرى، عن قلقه البالغ إزاء المخاطر المحدقة بارتكاب جرائم فظائع وعمليات قتل ممنهجة في السودان. وجاء ذلك في البيان المشترك المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة من أعضاء التحالف، وهم: كندا وفرنسا وألمانيا وآيرلندا وهولندا والنرويج وسيراليون والمملكة المتحدة وبدعم من ألبانيا وأندورا وأستراليا والنمسا وبلجيكا وقبرص والتشيك والدنمارك وفنلندا وآيسلندا وليختنشتاين ومالطا ومولدوفا وموناكو والجبل الأسود ونيوزيلندا ومقدونيا الشمالية وبولندا ورومانيا وإسبانيا والسويد.

ودعا البيان قوات الدعم السريع إلى وقف هجومها فوراً على الأبيض، محذراً من تصعيد وشيك على الأرض قد يعرض نحو 500 ألف مدني لخطر جرائم الفظائع منهم أكثر من 100 ألف نازح داخلي.

مفوض الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يدعو الدول المؤثرة للتحرك قبل فوات الأوان

ومن جانبه حذر مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك من أن هجوماً وشيكاً على مدينة الأبيض السودانية قد يؤدي إلى ارتكاب جرائم دولية خطيرة جديدة ويزيد من تفاقم الأوضاع الكارثية التي يعاني منها السكان المدنيون المنهكون أصلاً. وجاء ذلك في رسالة وجهها على خلفية التقارير التي تفيد بحشد كبير لقوات الدعم السريع والقوات المتحالفة معها حول مدينة الأبيض، إلى جانب تصاعد هجمات الطائرات المسيّرة والقصف المدفعي. وقال تورك: «إن الهجوم الوشيك على الأبيض ينطوي على خطر ارتكاب جرائم دولية خطيرة، ويعمّق الآثار الكارثية الواقعة على سكان مدنيين يرزحون بالفعل تحت وطأة معاناة هائلة».

الصحفيون والصحفيات يواصلون حصد الجوائز العالمية

زينب صالح

محمد أمين

ملاذ حسن بدوي

هبة عبدالعظيم

عواصم: (ديسمبر)

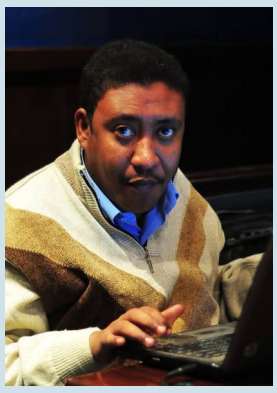

رغم ظروف الحرب والملاحقة والتشريد، يواصل الصحفيون السودانيون تحقيق المزيد من الإنجازات وحصد الجوائز عبر تغطيتهم للحرب في السودان والأوضاع المترتبة عليها على كافة المستويات العسكرية والإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

نقابة الصحفيين السودانيين

حيث تم الإعلان خلال الأسبوع الماضي عن فوز شبكة (عاين) بجائزة «وان وورلد ميديا» One World Media Awards لحرية الصحافة، والتي تُعد واحدة من أبرز الجوائز الإعلامية البريطانية والدولية. وتمنح جائزة «وان وورلد ميديا» سنوياً للاحتفاء بأفضل الأعمال الصحفية والوثائقية التي تسلط الضوء على قضايا دول الجنوب العالمي والمجتمعات النامية.

على ذات الصعيد، وجهت نقابة الصحفيين السودانيين التهنئة لثلاث صحفيات وصحفي سودانيين نالوا جوائز عالمية لإنجازاتهم الصحفية معتبرة إياهم «حملة مشاعل نور الحقيقة في مواجهة عتمة الظلام». حيث حصلت الزميلة الصحفية زينب محمد صالح على جائزة «نايت» الدولية للصحافة لعام 2026، التي يمنحها المركز الدولي للصحفيين (ICFJ)، تقديراً لشجاعتها الاستثنائية وتقاريرها المؤثرة من قلب النزاع الدامي، وتوثيقها للانتهاكات والقصص الإنسانية المنسية لصالح كبرى وسائل الإعلام العالمية، في نموذج يُحتذى به للالتزام بأخلاقيات المهنة وإيصال صوت من لا صوت لهم.

كما حصد الزميل الصحفي محمد أمين جائزة صحفي العام 2026 المقدمة من مؤسسة One World Media، تقديراً لتغطيته الاستثنائية لقصص السودانيين في مقاومتهم الشعبية ضد قوات الدعم السريع.

وحصدت الصحفية هبة عبد العظيم جائزة عن مؤسسة النمر الأخضر ومؤسسة تاز الألمانية (Green Panther Foundation - taz Panter Foundation) عن مادتها الإبداعية «السودان الجديد.. حينما يزدهر على ضفاف النيل الأصفر 2050»، في مسابقة شهدت منافسة شرسة بين 25 صحفية من 16 دولة عربية.

بجانب ذلك، فازت الزميلة الصحفية ملاذ حسن البدوي بالجائزة الثانية من المؤسسة ذاتها، عن منجزها الصحفي «هل تنقذ النساء السودان»، تأكيداً على التميز السوداني في المحافل الصحفية العربية والدولية.

ويتقدم فريق تحرير (ديسمبر) بالتهاني القلبية لشبكة عاين والزميل محمد أمين والزميلات زينب محمد صالح وهبة عبدالعظيم وملاذ حسن بدوي على ما حققوه من إنجازات ترفع رأس الصحافة السودانية عاليا وتؤكد أن الصحفيين والصحفيات عازمين على المضي قدما في أداء مهماتهم المهنية ودورهم الوطني رغم الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد.

لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي تقر مشروع قانون السلام في السودان

واشنطن: (ديسمبر)

أقرت لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي مشروع قانون جديد يهدف إلى تعزيز الضغط على أطراف النزاع في السودان ومحاسبة المتورطين في إطالة أمد الحرب. ويأتي مشروع القانون المعروف باسم «قانون منع العدوان الخارجي وتصعيد النزاع في السودان لعام 2026»، أو «قانون السلام في السودان»، وفي سياق تشديد الضغط المالي والسياسي على أطراف الحرب في السودان، ومع استثناء محدود للمساعدات ذات الطابع الإنساني المباشر.

ويدعو مشروع «قانون السلام في السودان» إلى استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة لإنهاء الحرب ومكافحة التدخلات الأجنبية والدعم العسكري الخارجي للأطراف المتحاربة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية.

وينص مشروع القانون على توجيه ممثلي الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية، كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، إلى معارضة تقديم أي قروض أو إعفاءات ديون للحكومة السودانية باستثناء المشاريع الإنسانية الطارئة. كما يحظر القانون تقديم أي مساعدات خارجية لأغراض غير إنسانية، ويمنع أي دعم مالي لتطوير قدرات المؤسسات الحكومية السودانية أو تقديم مساعدات أمنية وعسكرية للسودان.

ويمنح مشروع القانون الرئيس الأمريكي صلاحية فرض عقوبات صارمة على أي طرف يثبت تورطه في تزويد الأطراف المتحاربة بالأسلحة أو تدريب القوات المسلحة السودانية أو قوات الدعم السريع أو الجماعات المسلحة، كما يشمل ذلك عرقلة جهود تشكيل حكومة مدنية أو إعاقة وصول المساعدات الإنسانية.

ويشمل المشروع أيضاً فرض عقوبات على كل من يجند الأطفال، أو يرتكب انتهاكات جسيمة ويستهدف المدنيين أو يهرب ويسوق الموارد الطبيعية السودانية مثل الذهب والصمغ العربي، أو يهدد السلام والأمن والاستقرار ووحدة الأراضي السودانية. وتشمل العقوبات المقترحة تجميد الأصول وحظر أو إلغاء تأشيرات الدخول إلى الولايات المتحدة.

ويؤكد القانون أن السياسة العامة للولايات المتحدة تجاه السودان تتركز على تفكيك شبكات الجهات التي تغذي النزاع وتستفيد منه، ومكافحة التدخلات الأجنبية والدعم العسكري الخارجي لأطراف النزاع. كما تشمل محاسبة المسؤولين عن جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية، ودعم تطلعات الشعب السوداني نحو انتقال سياسي لحكومة مدنية ديمقراطية خاضعة للمساءلة.

وفي البعد الدبلوماسي، يحدد المشروع الأطر الوسيطة المنخرطة في جهود تسوية الأزمة، وفي مقدمتها المجموعة الرباعية التي تضم الولايات المتحدة ومصر والسعودية والإمارات، إلى جانب المجموعة الخماسية التي تضم الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية للتنمية في شرق أفريقيا والجامعة العربية والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة.. ويشير ذلك إلى محاولة لربط المقاربة التشريعية الأمريكية بمسارات التفاوض والوساطة القائمة.

وفي إطار السياسة الأمريكية الأوسع تجاه السودان، يتضمن المشروع فصلاً مستقلاً بعنوان «الاستراتيجية»، يطالب الإدارة الأمريكية بوضع رؤية متكاملة للتعامل مع الأزمة السودانية، تشمل دعم جهود السلام، وحماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية دون عوائق، وتعزيز المساءلة عن الانتهاكات، ودعم عملية انتقال سياسي تقود إلى حكم مدني.

ويلزم القانون الإدارة الأمريكية بتقديم تقارير دورية خلال 90 يوماً، ثم بشكل نصف سنوي أو سنوي، تشمل أنشطة الدول والجهات الأجنبية خاصة فيما يتعلق بحجم الأسلحة والمعدات المنقولة للجيش وقوات الدعم السريع أو الجماعات المسلحة غير الرسمية، ورصد عدد المقاتلين الأجانب، ومبيعات الطائرات المسيرة وحالات انتهاك حظر السلاح الأممي.

الجدير بالذكر أن مشروع «قانون السلام في السودان»، الذي تقدم به أعضاء مجلس الشيوخ الأمريكي في التاسع من يونيو الجاري، لا يزال في مراحله التشريعية الأولى، حيث أقرته لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في السابع عشر من يونيو وسيعرض لاحقاً على مجلس النواب بكامل هيئته ثم مجلس الشيوخ، قبل إحالته إلى الرئيس الأمريكي للتوقيع عليه ودخوله حيز التنفيذ.

تحالف «صمود» يلتقي بمسؤولين في الخارجية البريطانية

لندن: (ديسمبر)

بعد أسبوعين من الكشف عن اجتماعات عقدها المبعوث البريطاني للسودان، ريتشارد كراودر، مع عدد من قيادات النظام البائد في تركيا وقطر ومصر، عقد وفد من المكتب التنفيذي للتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود» بالمملكة المتحدة وآيرلندا اجتماعاً مع السيدة ريونا نيكولاس، مديرة مكتب السودان وجنوب السودان ومنطقة الساحل والصحراء، بوزارة الخارجية البريطانية يوم 16 يونيو 2026.

وأثار اجتماع المبعوث البريطاني الرفيع بفلول النظام السابق الشكوك حول مساع بريطانية مدعومة من قوى إقليمية لاستيعاب المؤتمر الوطني المحلول والحركة الإسلامية في جهود إحلال السلام واستعادة الحكم المدني.

وضم الوفد كلاً من الدكتور الصديق إبراهيم والسفير عادل شرفي والدكتورة سعاد موسى، وتناول اللقاء سبل دعم الجهود الرامية إلى وقف الحرب في السودان، وإحلال السلام، وتهيئة البيئة الملائمة لانتقال مدني ديمقراطي كامل، كما ركز النقاش على ضرورة تعزيز حماية المدنيين، وضمان وصول المساعدات الإنسانية بصورة آمنة ومنتظمة إلى المتضررين من الحرب والنازحين واللاجئين.

وأكد وفد التحالف، في بيان عقب اللقاء، على أهمية أن يقدم السودانيون، ممثلين في القوى المدنية والديمقراطية، رؤيتهم الوطنية لوقف الحرب وبناء عملية سياسية سودانية شاملة تستوعب مكونات المجتمع كافة، مع استبعاد المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته المرتبطة بالحركة الإسلامية السودانية، باعتبار أن مشروعها السياسي ارتبط بإعادة إنتاج الحرب والاستبداد، وتقويض فرص الانتقال الديمقراطي والسلام المستدام.

وشدد الوفد على أن أي عملية سياسية ذات مصداقية ينبغي أن تُصمم بوصفها مساراً موازياً لوقف إطلاق النار، يبدأ بهدنة إنسانية قابلة للتطوير نحو وقف دائم وشامل للحرب، وينتهي بإطلاق عملية تأسيس وطني تعالج جذور الأزمة السودانية، وتعيد بناء مؤسسات الدولة على أسس المواطنة المتساوية، وسيادة حكم القانون، والعدالة، والتوزيع العادل للسلطة والثروة، بما يفضي إلى انتقال مدني ديمقراطي كامل يضع أسساً جديدة للحكم والاستقرار في السودان.

كما أشار الوفد إلى أن السلام في السودان لا يُختزل في إسكات أصوات البنادق، وإنما يتطلب مشروعاً وطنياً يعيد بناء الثقة بين مكونات المجتمع، ويؤسس لعقد اجتماعي جديد قادر على إدارة التنوع السوداني بصورة عادلة، ومنع إعادة إنتاج أسباب الحرب والصراعات مستقبلاً.

معسكر قروم للاجئين يحتفل بيوم الطفل الأفريقي

جوبا: (ديسمبر)

نظم مركز سينيوس هوب الثقافي بجنوب السودان احتفالاً بمخيم قروم للاجئين بمدينة جوبا، ضمن الاحتفالات باليوم العالمي للطفل الأفريقي، بالشراكة مع مجموعة العمل الثقافية والإعلامية والشركاء المجتمعيين وعلى رأسها منظمة نساء دارفور، وقناة C24 السودانية الثقافية، وراديو مرايا إف إم، ومنظمة الأرض للتنمية، و(SSWOCO)، وزاك ميديا، ومجموعة ديرويت الإعلامية، وتلفزيون جنوب السودان.

وجاء الإحتفال تحت شعار: «ضمان حصول كل طفل في أفريقيا على المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية بشكل شامل»، وهو الشعار القاري المعتمد من اللجنة الأفريقية لخبراء حقوق ورفاهية الطفل ACERWC لعام 2026. وسعى المنظمون إلى نشر الأمل ورفع مستوى الوعي الصحي والبيئي بين العائلات، والتأكيد على أن كرامة الطفل وحقه في الحياة والتعليم تبدأ من توفير بيئة صحية ونظيفة.

وشارك في البرنامج الاحتفالي الثقافي بهذه المناسبة عدد من الأطفال السودانيين اللاجئين من مخيم قروم والأسر والفنانين والمجموعات الثقافية والتراثية والمسرحية، وذكر الأستاذ عمر موسى مدير قناة C24 السودانية الثقافية أن الاحتفال شهد عدداً من الفقرات التراثية والثقافية بمشاركة فرقة مالي من قبيلة النوير وفرقة قبيلة الأنواك، إلى جانب فقرات مسرحية مع الممثل والكوميدي السوداني عماد حسن، فيما قدم الأطفال مسرحية بعنوان (حكاية مظلة The Umbrella Story) على مسرح المخيم.

وقد وجد الاحتفال ترحيبا كبيراً من الحضور داخل المخيم بحضور رئيس المخيم ونائبه وممثلي المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وتقدم مركز سينيوس الثقافي بالشكر الجزيل لجميع أفراد المجتمع وشركائه ومؤيديه وفناني الأداء والمتطوعين وأجهزة الإعلام الذين جعلوا من مساهماتهم نجاحاً للاحتفال، ودعا إلى ضرورة مواصلة الدفاع عن حقوق كل طفل أفريقي ورفاهه ومستقبله المشرق: «نؤمن بأن الابتسامة تبدأ ببيئة صحية، وأن كرامة الطفل تكتمل بتوفير الاحتياجات الأساسية».

وكان مركز سينيوس قد أخضع الأطفال السودانيين اللاجئين من معسكر قروم لتدريب مكثف لمدة ثلاثة أيام على فنون المسرح ورواية القصص وتمارين الأداء والحركة الجماعية بقيادة الفنان المسرحي السوداني عماد حسن، مما ساعد الأطفال في تطوير مهاراتهم في العمل المسرحي.

الأزمة الاقتصادية الحالية تشهد لصالح «الحكومة الانتقالية» وإنجازاتها

عواصم: (ديسمبر)

شهدت الأوضاع الاقتصادية في السودان عموماً، وفي المناطق الواقعة تحت سيطرة سلطة القائد العام للجيش، خلال الأسبوع الجاري تدهوراً مريعاً وغير مسبوق، ترتب عليها انهيار تاريخي في سعر العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية وانعدام الخدمات والسلع الأساسية خاصة الوقود.

وشكلت حكومة سلطة قائد الجيش عدة لجان لإدارة ملف الأزمة الاقتصادية ترأس إحداها الفريق بحري إبراهيم جابر، فيما ترأس رئيس وزراء الحكومة كامل إدريس لجنة ثانية، أما وزير المالية ورئيس حركة العدل والمساواة جبريل إبراهيم فترأس لجنة ثالثة سميت «فريق العمل المكلف بوضع معالجات عاجلة للتحديات الاقتصادية المرتبطة بالصادرات والواردات».

بالتزامن مع ذلك شرعت غرف إعلامية ومجموعات من الإعلاميين المرتبطين بالسلطة والحزب المحلول ببث إشاعات مماثلة للتي اعتادوا إطلاقها طيلة ثلاثة عقود بالحديث عن قرب وصول وديعة دولارية حددت قيمتها هذه المرة بمليار دولار أمريكي من المملكة العربية السعودية، وهو ما اتضح لاحقاً بأنه «إعادة استخدام وتدوير للأخبار الكاذبة المستخدمة خلال حكم النظام البائد، خاصة في سنواته الأخيرة التي شهدت اضطرابات وتدهوراً اقتصادياً كبير غير مسبوق».

وأدت الأوضاع الاقتصادية الحالية الناتجة عن استمرار الحرب وتنامي عمل وأنشطة شبكات الفساد المرتبطة بمراكز السلطة المختلفة، وما أحدثته من مضاربات، جعلت سعر الدولار يقترب من مبلغ 6 آلاف جنيه سوداني، مقارنة بـ430 جنيهاً قبل انقلاب 21 أكتوبر 2021م، وهو الأمر الذي أدى لارتفاع أسعار السلع الأساسية بشكل غير مسبوق، مع ندرة في بعض الأنواع على رأسها الوقود الذي انتشرت تجارته خارج مواعين العرض الرسمية بأسعار أعلى من المحددة في السوق السوداء.

رئيس وزراء الحكومة الانتقالية دكتور عبدالله حمدوك- صورة ارشيفية

وشهدت منصات التواصل الاجتماعي مقارنات بين الأوضاع اللاحقة لانقلاب 25 أكتوبر وما بعد اندلاع الحرب والوقت الراهن من جهة، وفترة الحكومة المدنية الانتقالية التي ترأسها عبدالله حمدوك خلال الفترة من سبتمبر 2019م وحتى انقلاب 25 أكتوبر 2021م والتي شهدت القضاء على ظاهرة السوق السوداء للدولار، وقيام المتعاملين بالداخل والخارج بالبيع والشراء والإيداع والتحويل عبر البنوك الرسمية، ونجاح الحكومة الانتقالية المدنية في توفير احتياجات السوق من النقد الأجنبي المخصص لأغراض الاستيراد مع وجود احتياطي نقدي وذهب صبيحة انقلاب 25 أكتوبر 2021م.

وجاءت المقارنات والشهادات حتى من المساندين والمؤيدين للحرب والمناهضين للقوى المدنية عموماً والتحالف المدني الديمقراطي لقوى الثورة «صمود»، الذي يترأسه عبدالله حمدوك، في صالح الإقرار والاعتراف بأن «الحكومة الانتقالية المدنية هي التي تمكنت من إنهاء الوضع الاقتصادي التاريخي الشائه المتصل بالسوق الموازية للعملة الذي استمر لعقود وأعاد الاستقرار الاقتصادي في البلاد خلال تلك الفترة لأول مرة في تاريخ السودان».

واعتبر مراقبون أن «لحظة الحقيقة التي حلّت أكدت أن الحكم المدني الديمقراطي بعد وقف الحرب هو الحل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الأزمات والتصدي للفساد بعد أن أثبت الخيار الشمولي بعد انقلاب 25 أكتوبر فشله في كل النواحي بناءً على حصيلة تجربته النهائية الظاهرة للعيان الآن».

مراقبون يفسرون صمت البرهان وأسباب العملية العسكرية المصرية على «العيقاد»

عواصم: (ديسمبر)

أثارت تصريحات قائد الجيش الفريق أول ركن عبدالفتاح البرهان، في منطقة (الرتج) بشرق السودان يوم الاثنين الماضي، ردود فعل غاضبة عليها، لكونها جاءت بعد أيام من حادثة الهجوم على معدنين سودانيين داخل الأراضي السودانية بواسطة قوات مصرية، دون تحديد أي موقف رسمي أو حتى الترحم على السودانيين الذين لقوا مصرعهم في تلك الهجمات، أو إدانة تلك الأحداث، في نفس اليوم الذي أصدر فيه الجيش المصري بياناً شمل تفاصيل ضمنية حول تلك الأحداث التي وقعت في عدة مناطق داخل العمق السوداني من بينها منطقة جبل العيقاد.

وامتنع البرهان خلال حديثه، في الرتج يوم الاثنين الماضي، عن تسمية أي دولة باسمها في معرض تعليقه على تلك الأحداث. فوفقاً لما نقلته عنه وكالة الأنباء الرسمية (سونا) فقد قال: «نؤكد تقديرنا واحترامنا الكامل لدول الجوار (في الشمال والشرق)، وندعو كافة المواطنين إلى عدم التحرك نحو الحدود لإثارة أي مشكلات». وجاءت تلك التصريحات بعد صمت رسمي قارب الأسبوع من قيام الجيش المصري بشن تلك الهجمات داخل العمق السوداني.

بالتوازي مع ذلك فإن الجيش المصري كشف رسمياً مزيداً من تفاصيل تلك العمليات، مع الإشارة إلى أنها في الحدود الجنوبية، والتي وضح أنها شملت مناطق داخل العمق السوداني في منطقة الجبل الأحمر وجبل العيقاد التي تضم آلاف المعدنين الأهليين السودانيين. وطبقاً لبيان صادر عن المتحدث باسم الجيش المصري غريب عبد الحافظ، فإن تلك العمليات التي شُنَّت في الحدود الجنوبية -التي لم يحدد إذا ما كانت مقتصرة على هجمات مناطق التعدين بالعمق السوداني أم شملت مناطق أخرى- والتي أسفرت عن القبض على 223 شخصاً من بينهم 136 أجنبياً، ومن بين المعدات والأجهزة التي تمت مصادرتها معدات وأجهزة مستخدمة في التنقيب الأهلي عن الذهب بجانب (14) مركبة.

وأظهرت إفادات أدلى بها عدد من المعدنين السودانيين الموجودين بالمنطقة، قبل بداية الهجوم، انسحاب القوات العسكرية السودانية المشتركة من الموقع قبل ساعات من بداية العملية. إلا أن الملاحظة الأبرز كانت تغريدة نشرها رجل الأعمال المصري نجيب ساويرس، في معرض تعليقه على تلك العمليات، تضمنت الإشادة بها، وهو ما ربطه البعض بشكل مباشر بتنفيذ مذكرة التفاهم التي وقعها ساويرس مع سلطة قائد الجيش في سبتمبر الماضي والتي قضت بعودته للعمل مجدداً في السودان بعد بيعه 44% من أسهمه في شركة أرباب لصالح حكومة السودان في أبريل 2015م بقيمة 100 مليون دولار.

البرهان خلال زيارته لمنطقة (الرتج) بشرق السودان يوم الاثنين الماضي

وسبق لمواقع إلكترونية أن نقلت عن ساويرس من كلمته في مؤتمر «صناعة العقار تقود الاستثمار والتصدير»، المنعقد يوم الاثنين 8 سبتمبر 2025م، إعلان عودته إلى العمل في استكشاف الذهب بالسودان مجدداً بعد توقيعه لبروتوكول تعاون مع سلطة قائد الجيش، إلا أنه لم يشر لتفاصيل ذلك البروتوكول في ما يتصل ببنوده الفنية أو نطاق الامتيازات أو الشركات التابعة المنفذة.

ويبدو أن الرابط بين ترحيب ساويرس بالعملية التي نفذها الجيش المصري وصمت قائد الجيش قبل أن يدلي بتصريحه الأخير الذي طلب فيه من المعدنين عدم «إثارة المشاكل والتحرك نحو الحدود» فُسر من قبل أوساط إعلامية بأن المناطق التي تعرضت للهجمات العسكرية المصرية مرتبطة بمناطق امتياز للتنقيب عن الذهب مُنحت لجهات وشركات مصرية -قد يكون ساويرس من ضمنهم- وأن قرار الهجوم هدفه الأساسي إخلاء وإبعاد المعدنين الأهليين من المنطقة وحسم التنازع بينهم وبين الجهات التي مُنحت حق الامتياز توطئة لبداية العمل فيها بشكل رسمي. أما صدق هذه التفسيرات المرتبطة بالوقائع المتاحة فإن الأيام القادمة وحدها هي التي ستكشف مدى مطابقتها الكلية أو الجزئية.

من التالي بعد إقالة الفريق الغالي؟!

الخرطوم: (ديسمبر)

نشرت عدة منصات وصفحات ومواقع إسفيرية مساء يوم أمس الأول الثلاثاء أنباء عن صدور قرار يقضي بإعفاء الأمين العام لمجلس السيادة الفريق محمد الغالي من منصبه وتعيين الفريق ركن أحمد صالح عبود، وانتهى اليوم دون نشر الصفحات الرسمية لمجلس السيادة أو وكالة السودان للأنباء (سونا) الرسمية الخبر الرسمي لتأكيد صحة هذا النبأ.

وذكر موقع (ألترا سودان) يوم أمس الأول الثلاثاء نقلاً عن مصادر أن قرار إعفاء الغالي ستليه قرارات أخرى تشمل وزراء بالتشكيل الحكومي لسلطة قائد الجيش ومديري إدارات وولاة ومسؤولين، بهدف ضخ دم جديد في الجسم التنفيذي تمكنه من مجابهة التحديات الناتجة عن استمرار تدهور وتراجع الأوضاع بشكل عام.

لكنَّ مراقبين متابعين لمجريات الأوضاع داخل سلطة قائد الجيش أشاروا إلى أن إبعاد الفريق الغالي يعد ضمن سلسلة الصراعات الداخلية بين أقطاب مختلفة في عدة مستويات، إلا أن أبرزها هو المندلع بين الغالي ومدير الصناعات الدفاعية الفريق أول ميرغني إدريس مع أبرز المقربين لقائد الجيش؛ علاء الدين عثمان -والذي تم منحه رتبة ضابط بجهاز المخابرات بناء على توجيهات البرهان- حيث تزايد الصراع بين الجنرالين وعلاء الدين بعد تسمية أمجد فريد مستشاراً سياسياً ودبلوماسياً لقائد الجيش، وهو ما اعتبره علاء الدين تغولاً على ملفاته التي يوكلها إليه البرهان خاصة في مجال العمل مع عدة دول إقليمية، وهو ما دفعه بحكم إمساكه بملفات تمويل ومتابعة وتوجيه عمل مجموعات إعلامية داعمة لقائد الجيش لتوظيف بعض عناصرها لشن حملة إعلامية مناهضة ومنتقدة لقرار تعيين أمجد فريد، حيث تولت تلك المجموعات الإعلامية كتابة المقالات والتعليقات، بجانب إعادة تدوير بعض أحاديث فريد الناقدة للجيش ودوره السياسي خلال فترات سابقة لاندلاع الحرب في 15 أبريل 2023م.

وطبقاً لأولئك المراقبين، الذين تحدثوا لـ(ديسمبر)، فإن الوقائع والملابسات المرتبطة بحملة الصحفية رشان أوشي على الفريق الغالي وحتى تطورات قضيتها الأخيرة التي صدر في مواجهتها حكم بالسجن لمدة عام، مثّلت إحدى مظاهر صراع محوري (الغالي/ ميرغني) في مواجهة علاء الدين.

ونوهوا في ذات الوقت لمساندة منسوبي حزب المؤتمر الوطني المحلول وواجهاته الإعلامية لعلاء الدين في مواجهة الغالي، لكون الثاني مجاهراً بالعداء للحزب المحلول بسبب خلافاته معهم وإحالته للتقاعد قبل أعادته للخدمة مجدداً بعد انتصار ثورة ديسمبر وتعيينه أميناً عاماً لمجلس السيادة، ثم تصريحه الشهير بضرورة الاستجابة لشعارات الثورة وعلى رأسها «أي كوز ندوسو دوس». وفي إطار الحملات التي استهدفت الغالي اتهامه بالتواصل مع قيادات من الحرية والتغيير ولاحقاً تحالف «صمود»، أو الاتهام بوجود صلات بينه وبين قائد قوات الدعم السريع.

الفريق ركن محمد الغالي

واعتبر المراقبون أن إقالة الغالي تعد ضمن صراعات التيارات والمجموعات داخل سلطة قائد الجيش، متوقعين حدوث هزات ارتدادية بإبعاد آخرين مع إحلال عناصر ووجوه جديدة، ورجحوا أن يكون من ضمن القادمين الجدد على صلة تنظيمية مباشرة بالحزب المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية بغرض طمأنة هذه المجموعات التي باتت تخشى على مستقبلها وإمكانية التخلي عنها، وهو ما يستوجب طمأنتها مع عمل قائد الجيش في ذات الوقت على تمركز الذين يدينون له بالولاء الشخصي في المفاصل الأساسية لتعزيز سيطرته على كل تفاصيل المشهد الاقتصادي والسياسي والأمني والعسكري، لكنهم نوهوا إلى أن استمرار الصراعات الداخلية وعمليات الإحلال والإبدال سيترتب عليها نشوء مراكز قوى جديدة داخل سلطة قائد الجيش قد ينتج عنها انخراط مجموعات وكتل غير فاعلين في الصراع الحالي، في إطار التنافس الداخلي لورثة مواضع القوى في النظام الذي يفتقد لأي بناء مؤسسي جامع يتيح توزيع وتقسيم السلطات والأدوار ويتولى مهام معالجة أي خلافات داخلية قد تنشأ، وهو «الأمر الذي سيترتب عليه إنهاك وإضعاف سلطة قائد الجيش بسبب الصراعات الداخلية المستمرة والمتصاعدة داخله»، طبقاً لقولهم.

لـ(ديسمبر) كلمة

أوقفوا الحرب وحاربوا الفساد

حتى وإن لم يجتاز الدولار حاجز 6 آلاف جنيه في سوق تبادل العملات حتى الآن، فهو حتماً في طريقه لتخطي هذا الحاجز النفسي. فمنذ بداية الحرب لم يتوقف الدولار عن تسديد الضربات المتتالية للجنيه السوداني الذي لم يكن سعر تبادله في يوم 15 أبريل 2023 يتجاوز 470 جنيهاً ليصل اليوم إلى 5500 جنيه.

تدهور سعر العملة السودانية في مواجهة العملات الصعبة سيتواصل ما لم تتم معالجة الأسباب الرئيسية التي تدفعه إلى التراجع، وأولها العمل على وقف هذه الحرب اللعينة التي دخلت عامها الرابع.

الحرب قادت إلى توقف عجلة الإنتاج في البلاد، ودمرت البنيات الأساسية، وأجبرت الملايين على البقاء خلف جدران المنازل أو معسكرات اللجوء والنزوح داخل البلاد وخارجها، الأمر الذي يحرم البلاد من جهدهم الإنتاجي وقدراتهم الشرائية، وتوقف القطاعين الصناعي والزراعي عن العمل بنسبة تفوق 80%، ولن تجدي أي جهود لإعادة تشغيلهما دون توفر مدخلات الإنتاج بأسعار معقولة تسمح بتوفير عائدات متواضعة للمنتجين.

بجانب ذلك، يستنزف المجهود الحربي موارد البلاد التي يذهب جلُّها لشراء السلاح والمعدات العسكرية من الخارج وتمويل المليشيات في الداخل، وهو ما يمثل ضغطاً على سوق العملات الأجنبية، حيث تضطر حكومة بورتسودان لشراء الدولار من السوق السوداء لتغطية احتياجاتها.

أكثر من ذلك، أتاحت الظروف التي خلفتها الحرب لتجار الأزمات تهريب السلع التي كانت مصدراً للعملات الصعبة إلى دول الجوار التي أضحت المستفيد الأول من هذه الأوضاع.

ويأتي الفساد ثانياً في ترتيب مسببات الأزمة الممتدة منذ عهد النظام المباد. حث تحلقت مجموعات الفساد حول أركان سلطة قائد الجيش، فلول النظام السابق والانتهازيون الجدد من الطارئين على مجال الأعمال وكوادر الحركات المسلحة.

تستنزف هذه المجموعات موارد البلاد وفي مقدمتها الذهب الذي يتم تصديره خارج القنوات الرسمية ليمول شراء شحنات النفط لتحقيق أرباح مهولة لا تأخذ في الاعتبار حال البلاد والعباد.

دون اتخاذ خطوات جدية في اتجاه وقف الحرب ومحاصرة شبكات الفساد لن تحقق أي إجراءات تعلنها حكومة كامل إدريس أو بنك السودان النتائج المرجوة، ولن يتوقف الجنيه السوداني عن التدهور. فزيادة سعر الدولار الجمركي، أو إصدار قرارات تحد من استيراد السلع الاستهلاكية، أو حتى الإطاحة بمسؤول هنا أو هناك لتحميله المسؤولية لن تكون كافية لوقف تدهور الجنيه واستعادة الاقتصاد الوطني لعافيته.

المطلوب أن تتوقف الحرب فوراً، وأن تتخذ إجراءات فعلية لمحاربة الفساد حتى يمكننا أن نحلم بأن تستطيع عملتنا الوطنية الوقوف على أرجلها مرة أخرى واستعادة قيمتها وقدرتها الشرائية، الأمر الذي سينعكس حتماً على معيشة المواطن الذي يدفع الثمن مرتين؛ ثمن الدمار الذي أحدثته الحرب، وثمن الفساد الذي ينخر في جسد الاقتصاد.

لا للحرب.

مصادر: اللقاء الأمريكي مع غندور لا يمثل تحولاً من موقف إبعاد «الفلول»

عواصم: (ديسمبر)

كشفت مصادر مطلعة تفاصيل لقاءات أمريكية وبريطانية مع عناصر من فلول الحزب المحلول في عدد من العواصم والدول، وتسبب بعضها في اعتراضات أمريكية على لقاءات عقدت مع مجموعات وشخصيات مشمولة بالتصنيف كجماعات إرهابية، فيما أكدت أن تلك اللقاءات لا تمثل تحولاً من الموقف الداعي لإبعاد الفلول من الترتيبات السياسية اللاحقة لوقف الحرب.

وطبقاً لتلك المصادر، التي اشترطت على (ديسمبر) حجب أسمائها، فإن المبعوث البريطاني للسودان ريتشارد كراودر التقى عدداً من قادة الحزب المحلول والحركة الإسلامية الإرهابية، على رأسهم علي كرتي ونافع علي نافع بتركيا، حيث التقى بالأول مرتين، بجانب القيادي بالحزب المحلول إبراهيم غندور، وهو ما أثار - طبقاً لتلك المصادر - اعتراضات أمريكية على لقاءات تركيا تحديداً، باعتبارها تمت مع جهات مصنفة لدى الخارجية الأمريكية جماعات إرهابية، أو صدرت في حقها عقوبات أمريكية. وتم تلافي هذه الأزمة، حسب قول تلك المصادر، بعدم التواصل مجدداً مع أي من المجموعات أو الأشخاص المشمولين بالتنصيف كجماعات إرهابية، أو صدرت في مواجهتها عقوبات أمريكية.

وفي ذات السياق أكدت مصادر أخرى عقد جهات أمريكية لقاء بالعاصمة المصرية القاهرة خلال الأسبوع الجاري مع القيادي بحزب المؤتمر الوطني إبراهيم غندور، في ذات الوقت الذي رفضت فيه ذات الجهات اللقاء بكرتي أو نافع. وطبقاً لتلك المصادر فإن اللقاءات هدفت لإيصال رسائل تضمنت الرؤية الأمريكية لسلام السودان في المستقبل، والقائم على وقف الحرب وتأسيس حكم مدني ديمقراطي مستدام وضمان عدم الإفلات من العقاب.

وطبقاً لذات المصادر، فإن اللقاء الأمريكي مع غندور» لا يعد تحولاً من موقف إبعاد النظام البائد من الترتيبات السياسية اللاحقة لوقف الحرب التي تضمنها إعلان الرباعية»، مستدلين بالرفض الأمريكي للقاء كل من كرتي ونافع واعتراضهم على اللقاءات البريطانية معهما، ومضوا للتأكيد على أن تلك اللقاءات «ستعزز نتائجها المسائل الخاصة بإبعاد الفلول من ترتيبات المرحلة التي تلي الحرب، وستدفعهم للقبول بالعملية السياسية ونتائجها والامتثال لمتطلباتها، وعلى رأسها عدم الإفلات من العقاب والقبول بأن يكونوا مجموعة سياسية بلا تمكين بمؤسسات الدولة المدنية والعسكرية».

وألمحت المصادر، في ذات السياق، لشروع تيارات بالحزب المحلول في البحث عن مخرج من أزماتهم السياسية باقتراح تسليم رأس نظامهم عمر البشير والمطلوبين للمحكمة الجنائية الدولية لتتم محاكمتهم في مركز المحكمة الجنائية الدولية بالعاصمة القطرية الدوحة، والذي يشمل الرئيس المكلف للحزب المحلول أحمد هارون صاحب الأدوار الرئيسية والقيادية عسكرياً وسياسياً منذ اندلاع الحرب وحتى الآن.

(ديسمبر) تسلط الضوء على الأزمة داخل منظمة الدعوة الإسلامية

مجموعة تتبع لـ(علي كرتي) تصارع من أجل استمرار نهب أموال المنظمة وحكومة جنوب السودان ترحب بالإصلاحيين وتدعمهم

جوبا - خاص (ديسمبر): صلاح المليح

برزت مؤخراً أزمة حادة داخل أروقة منظمة الدعوة الإسلامية بين تيارين: الأول بقيادة أحمد محمد آدم، الأمين العام المنتهية فترته في فبراير الماضي وفقاً للنظام الأساسي للمنظمة، ويدعمه علي كرتي الأمين العام للحركة الإسلامية المحظورة والمصنفة دولياً بأنها تنظيم إرهابي. بينما يقود التيار الآخر رئيس مجلس الأمناء للمنظمة القطري الشيخ عبدالرحمن آل محمود، وهو من المؤسسين للمنظمة ويقود معركة الإصلاح من الداخل للتخلص من هيمنة الحركة الإسلامية والقضاء على الفساد، ويجد الدعم والمؤازرة من غالبية المانحين والممولين للمنظمة، وكذلك من البعثات في الدول الأخرى مثل أوغندا والنيجر وجنوب السودان وغالبية الأعضاء في كل أنحاء العالم.

(ديسمبر) تسلط الضوء على هذه الأزمة التي كشفت حجم فساد الحركة الإسلامية المحظورة واستغلالها لأموال المنظمة في دعم أنشطتها وأفرادها.

الشيخ عبدالرحمن آل محمود

ممارسات فاسدة

نائب رئيس مجلس الأمناء لمنظمة الدعوة الإسلامية الأستاذ موسى المك كور تحدث لـ(ديسمبر) من جوبا، موضحاً أنهم في مجلس الأمناء لاحظوا في السنوات الأخيرة أن المانحين لمشاريع المنظمة قد قبضوا أيديهم، مبيناً انهم ما كانوا يعلمون السبب، وقال: «لكن بعد التحقيق مع بعض المخلصين من المانحين اكتشفنا أنه أصبحت لديهم الكثير من الشكوك في إخلاص بعض الموظفين في إنجاز أعمالهم بأمانة ونكران ذات». وأضاف أنهم اكتشفوا أن هنالك بعض الممارسات الفاسدة إدارياً ومالياً من بعض المتنفذين حتى من خارج (حوش) المنظمة، وأشار إلى أنهم رأوا أن يبدأوا في تنفيذ برنامج إصلاح إداري ومالي، إلا انهم وجدوا مقاومة من الدوائر التي وصفها بالمشبوهة والمتنفذين في بعض مؤسسات وشركات المنظمة الذين عملوا على اختلاق صراعات داخل مجلس الأمناء، وقاموا بالحشد لاجتماع غير قانوني لطرد مجموعة الإصلاح من رئاسة مجلس الأمناء إلى بعض الدرجات الدنيا حتى لا ينكشف السر ويظلوا يلعبوا بمقدرات اليتامى والفقراء. وقال كور: «إلا أننا قررنا مواجهتهم بالنظام الأساسي للمنظمة ومعنا عدد كبير من الداعمين والمانحين والممولين والعاملين».

الشيخ القطري (آل محمود) يقود ثورة إصلاح من المنظمة من الفساد وإبعادها من السياسة والكيزان

السفير علي الحمادي

حسن أبوكدوك، رئيس بعثة جنوب السودان المقال

علاقة علي كرتي بالمجموعة الفاسدة

يقول موسى المك كور إن علاقة الأمين العام للحركة الإسلامية المحظورة علي كرتي بالمجموعة الفاسدة هي أن كرتي كان عضواً في مجلس إدارة منظمة الدعوة الإسلامية، وأضاف أنهم اكتشفوا أن بعض النافذين تربطهم علاقات أسرية أو تنظيمية أو سياسية. وتشير (ديسمبر) إلى أنها تحصلت على رسالة صوتية وجهها الأمين العام المنتهية فترته أحمد محمد آدم إلى علي كرتي يستنجد به للتدخل عبر معارفه في جوبا وكمبالا لوقف نشاط الأمين العام الجديد لمنظمة الدعوة الإسلامية يحيى آدم عثمان ورئيس مجلس الأمناء الشرعي القطري الجنسية الشيخ عبدالرحمن بن عبدالله بن زيد آل محمود وتعزيز موقف الأمين العام المنتهية فترته.

كما كشفت مصادر داخل المنظمة لـ(ديسمبر) عن علاقة بين علي كرتي ورئيس مجلس الأمناء تبع الانقلابيين سفير دولة قطر السابق في السودان السفير علي بن حسن الحمادي.. وأكدت المصادر أن كرتي تربطه علاقة عمل مع السفير الحمادي من خلال مشاريع استثمارية مشتركة في السودان.

أحمد محمد آدم

فساد في بيع أراضي المنظمة في جوبا

وأكد موسى المك كور أن مدير بعثة منظمة الدعوة الإسلامية في دولة جنوب السودان حسن محمد حسن الشهير بـ(حسن أبوكدوك) قد تصرف في أراضٍ مملوكة للمنظمة في جنوب السودان ببيعها، وتمّ إيقافه وإحالته إلى لجنة التحقيق هو والمحاسب بالمنظمة معتصم أحمد جمعة.. فيما أصدر الأمين العام الجديد المنتخب يحيى آدم عثمان قراراً بإعفاء مدير بعثة دولة جنوب السودان حسن أبو كدوك وتكليف الشيخ جمعة تومبي بدلاً عنه.

وذكر الأمين العام لمنظمة الدعوة الإسلامية يحيى آدم عثمان في حديثه لـ(ديسمبر) أن عدد (4) قطع من أراضٍ مملوكة للمنظمة في جنوب السودان بيعت في مخالفة لقرار مجلس الأمناء بمنع بيع أي أراضٍ تمتلكها المنظمة في أي دولة إلا بموافقة المجلس، وأنْ يكون البديل أفضل من الأول ولا يستخدم مبلغ البيع للصرف الإداري ولا يتم تحويل مبالغ البيع خارج الدولة.

ويشير آدم إلى أن هذه الأراضي بيعت بالفعل بمبلغ (1.870.000) دولار (مليون وثمانمائة وسبعون ألف دولار)، وتم تحويل جزء من هذا المبلغ إلى خارج جنوب السودان وصرف جزء منه في المرتبات دون موافقة مجلس الأمناء.. وقال إن المبلغ أقل بكثير من القيمة السوقية لأسعار الأراضي في جنوب السودان والتي تقدر بـ(6) ملايين دولار.

موسى المك كور

آل محمود والحمادي يزوران جوبا

وذكر الأستاذ موسى المك كور أن رئيس مجلس الأمناء الشرعي الشيخ عبدالرحمن آل محمود قام مؤخراً بزيارة رسمية إلى جوبا، وقال إنه اجتمع بهم وبحكومة دولة جنوب السودان ممثلة في نائب رئيس الجمهورية للخدمات حسين عبدالباقي أكول، مبيناً أن آل محمود أكد أن المنظمة ستعود بقوة في ثوبها الجديد بعد الإصلاح.. وأنها ستقوم بتنفيذ مشروعات للفقراء والمساكين واليتامى والأرامل ومتضرري الكوارث الطبيعية والحروبات. كما كشف كور عن زيارة مشابهة يقوم بها هذه الأيام إلى جوبا السفير علي الحمادي، رئيس مجلس الأمناء، الذي جاء عبر الانقلاب، وقال إنه لم يلتقه رغم أنه نائب لرئيس مجلس منظمة الدعوة الإسلامية لأنه لا يعترف بالانقلابات ويقف ضدها تماماً.

تمرد مجموعة من السودانيين

ويشير الأمين العام المنتخب يحيى آدم عثمان إلى أن الدورة التي كان يتولى فيها الأمين العام السابق أحمد محمد آدم انتهت بالفعل في فبراير الماضي من هذا العام ومدتها أربع سنوات بدأت في 2022، مبيناً أن رئيس مجلس الأمناء الشيخ عبدالرحمن آل محمود خاطب الأمانة العامة للمنظمة حسب النظام الأساسي للتحضير للاجتماع العادي لمناقشة خطاب الدورة المنتهية واختيار الأجهزة لدورة 2026-2030. وأوضح أن الدعوة للاجتماع حق أصيل لرئيس مجلس الأمناء، إلا أن الأمانة العامة لم تلتزم بالتوجيهات ولم تعقد الاجتماع العادي.

وأضاف أن النظام الأساسي للمنظمة يعطي الحق لعدد (15) عضواً أو أكثر لطلب اجتماع طارئ، وبالفعل تقدم (23) عضواً بطلب لرئيس مجلس الأمناء لعقد اجتماع طارئ، واستجاب رئيس المجلس ودعا لاجتماع طارئ بتاريخ 2 مايو 2026، إلا أن بعض السودانيين الأعضاء ومعهم الأمين العام وجزء من أعضاء مجلس الأمناء حرضوا أعضاء على ألّا يحضروا هذا الاجتماع، ودعوا لاجتماع آخر في الأول من مايو المنصرم أي قبل الاجتماع الشرعي بيوم واحد، علماً بأنه ليس لديهم الحق للدعوة للاجتماع بنص النظام الأساسي، ورغم ذلك دعوا لاجتماع غير شرعي وغير مكتمل النصاب والذي من شأنه إقالة رئيس المجلس وهو عدد ثلثي الأعضاء، وقال: «لو افترضنا أن دعوتهم صحيحة فالنصاب غير مكتمل، ويعتبر هذا تمرداً من بعض السودانيين والأمين العام على رئيس المجلس الشرعي الشيخ عبدالرحمن آل محمود».

يحي أدم عثمان

وأشار عثمان إلى أن الاجتماع الشرعي انعقد في موعده بجلستين واتخذ جملة من القرارات أهمها: اعتبار الاجتماع الذي دعا إليه مجلس الإدارة والذي انعقد في الأول من مايو 2026 مخالفاً للنظام الأساسي واعتبار جميع قراراته باطلة ولا أثر لها ولا شرعية، واعتبار أن دورة 2022-2026 قد انتهت في 15 فبراير 2026 وبداية الدورة الجديدة 2026 -2030 في 16 فبرير 2026، وانتهاء فترة عمل أحمد محمد آدم من منصب الأمين العام وعدم التجديد له اعتباراً من 2 أبريل 2026، وانتخاب يحيى آدم عثمان أميناً عاماً لمنظمة الدعوة الإسلامية دورة 2026- 2030، وتكوين لجان من المجلس للإصلاح والتطوير والمحاسبة وتعديل النظام الأساسي.

وتشير (ديسمبر) إلى أن المجموعة التي تمردت بقيادة الأمين العام المنتهية دورته أحمد محمد آدم مسنودة من علي كرتي، الأمين العام للحركة الإسلامية المحظورة.

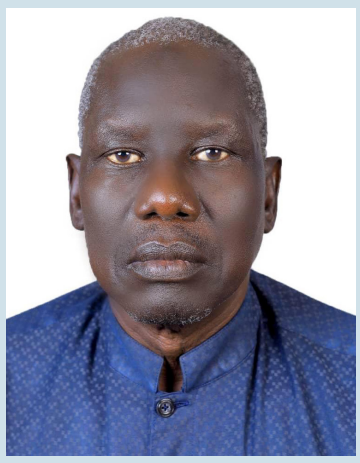

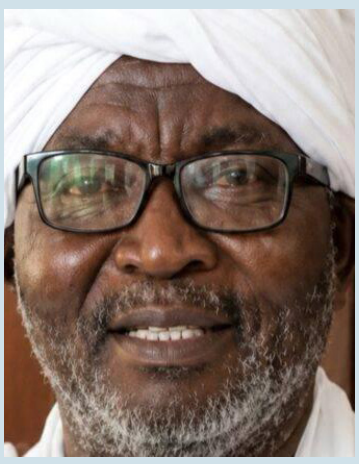

علي كرتي

مضايقات وحظر من السفر

يقول الأمين العام المنتخب يحيى آدم عثمان في حديثه لـ(ديسمبر) إنه كان في المملكة العربية السعودية عندما تم انتخابه، وقرر الذهاب إلى الخرطوم لاستلام مهامه إلا أن الأمين العام السابق رفض التسليم وقام بفتح بلاغ في مواجهته بتهمة انتخاب شخصية الأمين العام، وتم حظره من السفر واعتباره متهماً هارباً. وأشار إلى أنه وجد اسمه محظوراً من السفر في مطار بورتسودان عندما كان متوجهاً إلى جوبا فاضطر إلى السفر بالبر عبر الرنك إلى جوبا. وقال إنه وجد ترحيباً من حكومة جنوب السودان التي استقبلته كمقر رابع للمنظمة، مبيناً أنه شرع في تجهيز المقر، وأكد أنه سيتعاون مع حكومة جنوب السودان لخدمة الإنسان في جنوب السودان وفي أفريقيا عموماً، وأضاف أن كل المشروعات سيتم تمويلها، وقال: «سنعمل على إبعاد المنظمة من كل التدخلات والأجندة السياسية، وستكون مستقلة في عملها ولا تنتمي إلى أي دولة».

رسالة صوتية مسربة

تحصلت (ديسمبر) على تسجيل صوتي عبارة عن رسالة صوتية وجهها الأمين العام المنتهية فترته أحمد محمد آدم إلى الأمين العام للحركة الإسلامية المحظورة على كرتي يدعوه للتدخل لقطع الطريق أمام المجموعة الشرعية في المنظمة.. وفيما يلي نص التسجيل الصوتي:

«السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.. شيخنا كيف أحوالك؟.. إن شاء الله إنت بخير؟.. كيف صحتك؟.. إن شاء الله أمورك تمام؟.. آه آه آه.. حقيقة أنا عملت التسجيل ده حابب آه آه آه.. أَخُتُّك في الصورة عن التطورات الحاصلة بخصوص المنظمة.. الجماعة ديل ما زالوا متمادين في خطواتهم الانفصالية التخريبية.. آه آه آه.. الشيخ عبدالرحمن زار جوبا أمبارح ولا يزال موجود فيها وعقد لقاءات.. ولا يزال يتكلم باعتباره هو رئيس مجلس أمناء منظمة الدعوة بالرغم من أنو تلقى تحذير قانوني أو إنذار من المحامي بتاعنا.. ولا يزال في جوبا بيحاول يعمل بعض الأعمال ال من شأنها تقسم المنظمة إلى مجموعتين.. وينوي ربما غداً أو بعد غداً يزور كمبالا لذات الغرض.. في السودان هنا رفعوا طعن إداري ضد القرارات الأصدرناها يوم واحد مايو.. ااا الجلسة بتاعت المحكمة بكرة إن شاء الله.. الأخ يحيى آدم من السودان وبرضو شغال مع بعض الناس.. ونحن أديناه إنذار قانوني وفتحنا فيهو بلاغ بتاع انتحال شخصية.. ولا تزال الأمور فيها اضطراب كده.. أمبارح عملنا مؤتمر صحفي كبير ناقشنا فيهو عدد من قضايا المنظمة عودتها للسودان وتوجهاتها وكده.. آه آه آه لكن هم في المقابل شغالين.. رئيس مجلس الأمناء اتخذ عدد من القرارات السفير الحمادي.. لكن كأنهم لا يأبهون بكل ذلك.. فااا أنا حبيت أَخُتُّك في الصورة لو كان عندك علاقات في جنوب السودان.. وبالتأكيد عندك علاقات في كمبالا فأرجو أن تعزِّز موقفنا في أسرع ما يمكن حتى نقطع الطريق على أي عمل تخريبي أو نقل مقر أو إنشاء منظمة باسم منظمة الدعوة الإسلامية أو الاستيلاء على أصولها في هذه الدول بإجراءات تعسفية ما قانونية.. أمس حسين عبدالباقي نائب الرئيس جاء زاره في الفندق.. وهو عنده مقابلات اليوم بلقاء بعض المسؤولين إن شاء الله.. بارك الله فيك جزاك الله كل خير».

(ديسمبر) تتحصل على تسجيل صوتي للمجموعة الفاسدة تدعو فيه (كرتي) للتدخل لإنقاذ موقفهم الضعيف، وعلاقة (بزنس) مشبوهة تربط علي كرتي بقائد الانقلاب داخل المنظمة

هل يمكن إنهاء الحرب من دونهم؟

الإسلاميون والدولة العميقة وحدود التسوية في السودان

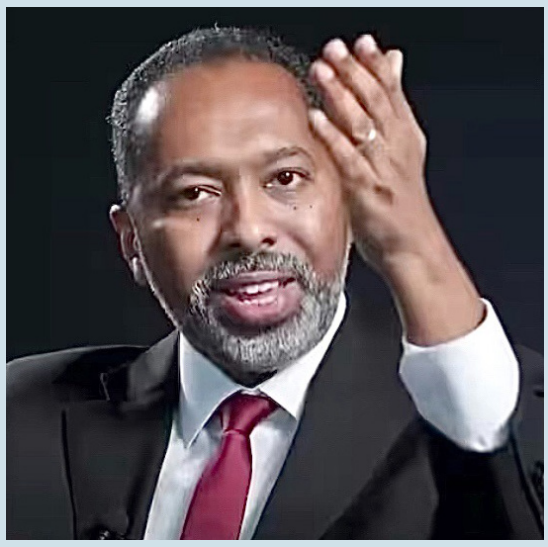

خالد عمر يوسف

بابكر فيصل

رشا عوض

تقرير خاص: (ديسمبر)

بينما تدخل حرب السودان عامها الرابع وسط واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية في العالم، يتجه النقاش الدولي والإقليمي بشكل متزايد نحو ترتيبات «اليوم التالي». إن هذا التحول من إدارة الحرب إلى هندسة السلام لا يبدو كافياً لتفكيك العقدة الأساسية التي صنعت الصراع وما تزال تغذيه: هل يمكن إنهاء الحرب من دون إعادة تعريف طبيعة الدولة نفسها؟.

فالسؤال حول مشاركة الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني في أي تسوية مقبلة لا يظهر هنا كخلاف سياسي تقليدي حول الإقصاء أو الإدماج، بل كمدخل لإشكال أوسع يتعلق بمصدر السلطة في السودان، وبمن يملك أدواتها، وبالحدود الفاصلة بين الدولة بوصفها مؤسسة عامة وبينها بوصفها امتداداً لشبكات نفوذ تاريخية.

نماذج دولية

يستشهد بعض المدافعين عن إشراك الحركة الإسلامية بالتجربة الجنوب أفريقية بوصفها نموذجاً لانتقال لم يُبنَ على الإقصاء، حيث شارك حزب الأقلية البيضاء في مفاوضات ما بعد الفصل العنصري، ما أدى إلى تسوية تاريخية أصبحت مرجعاً دولياً في إدارة التحولات السياسية.

غير أن القيادي في تحالف القوى المدنية الديمقراطية «صمود» بابكر فيصل يرى أن هذا القياس يغفل الفارق الجوهري بين الحالتين. فنجاح التجربة الجنوب أفريقية لم يكن نتيجة مجرد إشراك الخصم، بل نتيجة قبول قيادة النظام نفسه —وعلى رأسها فردريك دي كليرك— بتفكيك منظومة الامتيازات التي تأسس عليها الحكم، والاندماج في دولة جديدة لا يتيح لأي طرف احتكار أدوات السلطة أو إعادة إنتاج التفوق المؤسسي.

ومن هذا المنظور، لا يعود النقاش متعلقاً بالمشاركة السياسية الشكلية، بل بمدى استعداد الحركة الإسلامية للتخلي عن البنية التي منحتها القدرة على التأثير داخل مؤسسات الدولة الأمنية والعسكرية والمدنية، والقبول بقواعد سياسية لا تمنح أي فاعل امتيازات بنيوية تعيده إلى موقع السيطرة عبر الدولة.

ويذهب فيصل أبعد من ذلك في تفكيك فكرة المقارنة مع التجربة الجنوب أفريقية، معتبراً أن الحالة السودانية أقرب إلى تجارب ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، حيث ورثت أوكرانيا دولة مشبعة بشبكات الحزب الشيوعي والأجهزة السوفيتية التي ظلت فاعلة داخل الاقتصاد والمؤسسات. ورغم محاولات المصالحة، بقيت تلك الشبكات عنصراً معطلاً للتحول، إلى أن قادت التجربة لاحقاً إلى صدام سياسي انتهى بحل الحزب الشيوعي وحظر نشاطه.

وفي قراءته للحالة السودانية، يرى فيصل أن الحركة الإسلامية سلكت مساراً مشابهاً، إذ لم تكتفِ بإدارة الدولة خلال فترة حكمها، بل عمّقت وجودها داخل الأجهزة الأمنية والعسكرية والقضائية والبيروقراطية، ورفضت تفكيك هذا الامتداد بعد سقوطها، بل سعت —بحسب هذا التصور— إلى إعادة توظيفه لتعطيل مسار الانتقال المدني، وصولاً إلى انقلاب أكتوبر 2021 ثم الحرب في أبريل 2023.

مأزق التفاوض

لكن القيادي في تحالف القوى المدنية الديمقراطية «صمود» خالد عمر يطرح زاوية مختلفة. فبرأيه، الدعوات التي تربط إنهاء الحرب بإشراك المؤتمر الوطني والحركة الإسلامية تنطوي على تناقض سياسي مباشر؛ إذ إن ربط التسوية بدور هذه القوى يعني ضمناً الاعتراف بأنها تمتلك تأثيراً حاسماً في استمرار الحرب أو وقفها.

ومن هنا يبرز سؤال آخر أكثر تعقيداً: كيف يمكن الجمع بين خطاب يرى الحرب نتيجة عوامل متعددة، وبين خطاب يجعل من أطراف بعينها شرطاً لإنهائها؟ وبالنسبة له، فإن هذا التناقض يكشف هشاشة بعض السرديات التي حاولت تفسير الحرب بمعزل عن بنية السلطة التي سبقتها، وعن التوازنات السياسية والعسكرية التي تشكلت خلال العقود الماضية.

السؤال في السودان لم يعد من يشارك في التسوية، بل ما إذا كانت الدولة التي تُدار بها التسوية ما تزال صالحة كما هي!

يربط خالد عمر هذا الجدل بمسار ما بعد ثورة ديسمبر 2018، التي أطاحت بنظام المؤتمر الوطني وفتحت الباب أمام انتقال مدني لم يكتمل، قبل أن يُجهض بانقلاب 25 أكتوبر 2021، ثم ينتهي إلى الحرب الحالية. وبناء على ذلك، فإن إعادة إدماج المؤتمر الوطني في أي تسوية مقبلة لا يمكن التعامل معها كخيار تقني لإيقاف الحرب، بل كسؤال سياسي يتعلق بالمسؤولية عن انهيار الانتقال الديمقراطي نفسه، وبالحدود التي يجب أن تُرسم بين المشاركة السياسية وإعادة إنتاج منظومة الحكم السابقة.

شروط المشاركة

من جانبها، ترى الصحفية والمحللة السياسية رشا عوض أن الإشكال الحقيقي لا يتعلق بمبدأ المشاركة أو الإقصاء، بل بالشروط التي تُبنى عليها العملية السياسية نفسها.

فبحسب هذا التصور، لا يمكن التعامل مع الحركة الإسلامية باعتبارها مجرد طرف سياسي عادي، دون النظر إلى طبيعة المشروع الذي حكمت به الدولة لعقود، وشبكات النفوذ التي ما تزال ممتدة داخل المؤسسات الأمنية والعسكرية والاقتصادية. وتشير إلى أن الخطاب الذي تقدمه بعض القوى الإسلامية لا يعكس استعداداً للاندماج في نظام تعددي متكافئ، بقدر ما يعكس سعياً لإعادة التموضع داخل الدولة عبر الأدوات نفسها التي استُخدمت سابقاً، وليس عبر قواعد سياسية جديدة.

غير أن الجدل لا يتوقف عند حدود تحميل الحركة الإسلامية مسؤولية ما آلت إليه البلاد، أو المطالبة بإبعادها عن أي ترتيبات سياسية مقبلة. فثمة أصوات ترى أن نجاح أي تسوية مستدامة يتطلب التمييز بين المحاسبة السياسية والقانونية من جهة، والإقصاء الشامل من جهة أخرى.

أي تسوية لا تمس مراكز القوة داخل الدولة ليست نهاية للحرب، بل إعادة توزيع مؤقتة لشروط استمرارها

وفي هذا السياق، يطرح الكاتب والباحث المحبوب عبد السلام مقاربة تقوم على أن الأزمة السودانية لا يمكن معالجتها عبر استبعاد تيارات سياسية واجتماعية ظلت حاضرة في المجال العام لعقود، بقدر ما تتطلب إخضاع جميع القوى، بما فيها الحركة الإسلامية نفسها، لمراجعات سياسية وفكرية جادة.

ويقر عبد السلام بأن تجربة الإسلاميين في الحكم شهدت إخفاقات كبيرة وتجاوزات في ملفات الحقوق والحريات، وأن الحركة الإسلامية والمؤتمر الوطني لم ينجزا بعد المراجعات الكافية لتجربتهما، لكنه يرى في الوقت ذاته أن أي تسوية مستقرة ينبغي أن تقوم على العدالة الانتقالية والتوافق الوطني أكثر من اعتمادها على منطق الإقصاء المتبادل. ومن هذا المنظور، يصبح السؤال المطروح ليس ما إذا كانت بعض القوى ستشارك أو تُستبعد، وإنما ما إذا كانت جميع الأطراف مستعدة للقبول بقواعد سياسية جديدة تقوم على الديمقراطية والمساءلة وسيادة القانون، وتمنع استخدام مؤسسات الدولة كأداة للهيمنة أو الاحتكار السياسي.

الجدل حول الإسلاميين لا يتعلق بوجودهم في العملية السياسية بقدر ما يتعلق بقدرتهم على العمل خارج الدولة التي اعتادوا امتلاك مفاصلها

مأزق السلام

وترى رشا عوض أن أي حديث عن إشراك الحركة الإسلامية في العملية السياسية لا يمكن فصله عن شروط واضحة تتعلق بالإصلاح الأمني والعسكري، وتفكيك التمكين، وإعادة بناء مؤسسات الدولة على أسس مهنية، وضمان خضوع جميع الفاعلين لقواعد سياسية متساوية.

المحبوب عبدالسلام

وفي هذا السياق، لا يُطرح السلام بوصفه تنازلاً لطرف أو مكافأة له، بل بوصفه عملية إعادة تأسيس للنظام السياسي نفسه، بحيث لا تعود الحرب نتيجة محتملة لبنية الدولة.

وتشدد على أن المرحلة المقبلة يجب أن تقود إلى نظام ديمقراطي يقوم على الانتخابات وسيادة القانون والعدالة الانتقالية، وإعادة تعريف العلاقة بين الدولة والقوة المسلحة.

الدولة أولاً

تكشف التجارب الدولية أن التحولات السياسية لا تفشل عادة بسبب نقص الاتفاقات، بل بسبب عجزها عن التعامل مع مراكز القوة التي نجت من انهيار الأنظمة. ففي بعض الحالات نجح الانتقال عندما قبلت النخب القديمة بقواعد جديدة تحد من امتيازاتها داخل الدولة. وفي حالات أخرى أدى بقاء شبكات النفوذ داخل المؤسسات إلى إعادة إنتاج الأزمة بأشكال مختلفة.

ويرى المحلل السياسي محمد تورشين أن نجاح التسويات بعد النزاعات لا يرتبط فقط بإبعاد القوى المرتبطة بالأنظمة السابقة، بل بقدرة الدولة على إعادة تنظيم العلاقة بين السلطة والمؤسسات العامة. فالتجارب المقارنة تشير إلى أن الإقصاء الكامل قد يدفع بعض القوى إلى العمل خارج العملية السياسية، بينما يؤدي الإدماج غير المشروط إلى إعادة إنتاج موازين القوة القديمة، ما يجعل التحدي الحقيقي في وضع قواعد تضمن المشاركة السياسية مع منع احتكار مؤسسات الدولة. ومن هذا المنظور، لا يبدو التحدي السوداني محصوراً في الاختيار بين إدماج الإسلاميين أو إقصائهم، بل في كيفية بناء دولة تمنع احتكار السلطة، وفي الوقت نفسه لا تعيد إنتاج الإقصاء كأداة سياسية دائمة.

في نهاية المطاف، لا يدور الجدل حول حق الحركة الإسلامية في العمل السياسي بقدر ما يدور حول طبيعة الدولة التي سيُمارس داخلها هذا العمل. فبين من يرى أن السلام يمر عبر تفكيك شبكات النفوذ التي تشكلت خلال العقود الماضية، ومن يحذر من أن الإقصاء الشامل قد يفتح الباب أمام دورات جديدة من الصراع، يظل التحدي الحقيقي في بناء دولة تقوم على مؤسسات محايدة وقواعد سياسية متساوية للجميع.

وهكذا يتجاوز السؤال حدود مشاركة الإسلاميين أو استبعادهم إلى قضية أكثر عمقاً: كيف يمكن تأسيس نظام سياسي يمنع احتكار السلطة ويخضِع جميع الفاعلين، القدامى والجدد، لقواعد واحدة؟.

فالإجابة عن هذا السؤال هي التي ستحدد ما إذا كان السودان يتجه نحو سلام يعيد تأسيس الدولة على أسس جديدة، أم نحو تسوية مؤقتة تؤجل أسباب الأزمة إلى جولة أخرى من الصراع.

كيف يُحسم الجدل؟

العلمانية والدولة المدنية في السودان.. ثلاثة اتجاهات في فهم العلاقة بين الدين والدولة

تقرير: إيمان فضل السيد

إن الجدل الذي أثاره بند «فصل الدين عن الدولة» في خارطة الطريق التي تبنتها القوى الموقعة على إعلان المبادئ في نيروبي لا يعكس انقساماً يسيراً بين مؤيدين ومعارضين، بل يكشف وجود ثلاث مقاربات فكرية وسياسية مختلفة لفهم علاقة الدين بالدولة ومستقبل النظام السياسي السوداني.

أعاد الجدل الذي أثاره بند «فصل الدين عن الدولة»، الوارد في خارطة الطريق التي طرحتها القوى الموقعة على إعلان المبادئ السوداني، فتح أحد أقدم وأعقد الأسئلة في الحياة السياسية السودانية: كيف ينبغي تنظيم العلاقة بين الدين والدولة؟.

ورغم أن النقاش يبدو في ظاهره خلافاً حول مصطلح العلمانية، فإن التمعن في مواقف القوى السياسية والفكرية المختلفة يكشف أن الأمر أكثر تعقيداً، إذ تتنافس ثلاث رؤى رئيسية لكل منها منطلقاتها الفكرية والسياسية الخاصة.

غير أن هذا الجدل ليس جديداً في الحياة السياسية السودانية، بل يمتد إلى السنوات الأولى للاستقلال. فمنذ خمسينيات القرن الماضي ظل سؤال الهوية الدستورية للدولة حاضراً في النقاش العام، ثم اكتسب أبعاداً أكثر تعقيداً مع الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب وما تبعها من خلافات حول موقع الشريعة الإسلامية في التشريع. وشكلت قوانين سبتمبر 1983 إحدى أكثر المحطات إثارة للجدل في هذا السياق، قبل أن تعيد اتفاقية السلام الشامل عام 2005 طرح قضية العلاقة بين الدين والدولة بصورة مختلفة. وبعد ثورة ديسمبر 2018 عاد النقاش مجدداً إلى واجهة المشهد السياسي، ليظل واحداً من أكثر القضايا حضوراً في مسارات البحث عن صيغة دستورية مستقرة للسودان.

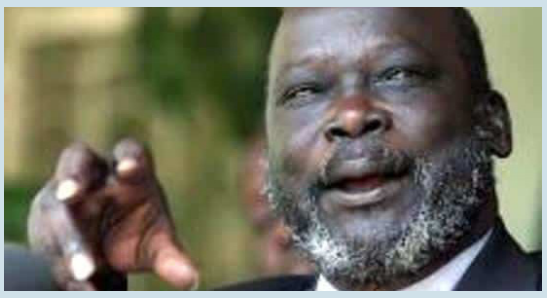

> **رغم أن النقاش يبدو في ظاهره خلافاً حول مصطلح العلمانية، فإن التمعن في مواقف القوى السياسية والفكرية المختلفة يكشف أن الأمر أكثر تعقيداً، إذ تتنافس ثلاث رؤى رئيسية لكل منها منطلقاتها الفكرية والسياسية الخاصة**

الاتجاه الأول: العلمانية باعتبارها ضمانة للمواطنة المتساوية

يرى أنصار هذا الاتجاه أن الدولة يجب أن تكون محايدة تجاه الأديان والمعتقدات المختلفة، وألا تستمد شرعيتها من دين أو مذهب بعينه. وبحسب هذا الفهم، فإن العلمانية لا تعني محاربة الدين أو إقصاء المتدينين من الحياة العامة، وإنما تعني منع احتكار الدولة من قبل جماعة دينية، أو استخدام الدين أداة للتمييز بين المواطنين.

ويستند هذا الاتجاه إلى فكرة أن السودان بلد متعدد الأديان والثقافات والإثنيات، وأن تحقيق المواطنة المتساوية يتطلب فصل السلطة السياسية عن المرجعيات الدينية بما يضمن الحقوق والحريات لجميع المواطنين دون تمييز.

ويرى مؤيدو هذا الطرح أن التجارب السياسية السودانية أثبتت أن الخلط بين الدين والدولة أسهم في تعميق الصراعات والانقسامات، وأن بناء دولة ديمقراطية مستقرة يتطلب تأسيس نظام سياسي محايد تجاه الانتماءات الدينية.

ويجد هذا الطرح دعماً لدى عدد من القوى السياسية والحركات المسلحة التي ترى أن حياد الدولة تجاه الأديان يمثل شرطاً ضرورياً للحفاظ على وحدة البلاد وإدارة تنوعها الثقافي والديني، ومن بينها الحركة الشعبية لتحرير السودان – شمال بقيادة عبد العزيز الحلو، إلى جانب قطاعات من التيار الليبرالي واليساري السوداني.

الاتجاه الثاني: الدولة المدنية بديلاً عن العلمانية

يمثل هذا الاتجاه قطاعاً من القوى السياسية والفكرية التي تتحفظ على مصطلح العلمانية، لكنها لا تدعو في المقابل إلى إقامة دولة دينية أو ثيوقراطية. ويذهب أصحاب هذا الرأي إلى أن الدولة المدنية القائمة على المواطنة وسيادة القانون والتداول السلمي للسلطة قادرة على تحقيق العدالة والمساواة، دون الحاجة إلى تبني مفهوم العلمانية بصيغته الفلسفية أو التاريخية.

وفي هذا السياق تميز هيئة شؤون الأنصار وعدد من المفكرين الإسلاميين بين العلمانية باعتبارها مفهوماً نشأ في سياق أوروبي خاص ارتبط بصراع الكنيسة مع الدولة، وبين الدولة المدنية التي يمكن أن تستلهم القيم الإسلامية في الحرية والعدل والمساواة دون أن تتحول إلى دولة دينية.

كما يرى هذا الاتجاه أن أزمة السودان لم تكن في الدين نفسه، وإنما في توظيف الدين لتحقيق مكاسب سياسية أو احتكار السلطة باسم الدين. ومن هنا يدعو أنصار الدولة المدنية إلى الفصل بين الدعوة الدينية والعمل الحزبي المباشر، مع الحفاظ على حضور الدين بوصفه مصدراً للقيم والأخلاق في المجتمع.

وتتبنى هذا الفهم أطراف سياسية وفكرية متعددة، من بينها تيارات داخل حزب الأمة القومي وعدد من المفكرين الإسلاميين الإصلاحيين الذين يرون أن الدولة المدنية توفر مساحة مشتركة بين مقتضيات الديمقراطية الحديثة والمرجعية القيمية للمجتمع السوداني.

> **الجدل الدائر حول العلمانية وفصل الدين عن الدولة لا يعالج جوهر الأزمة الوطنية السودانية المتمثلة في الحرب وأزمة الحكم والتنمية والعدالة.. التركيز على هذه القضية يعكس صراعاً آيديولوجياً أكثر مما يعكس سعياً لإيجاد حلول عملية للأزمات الراهنة**

البشير والترابي

جون قرنق

الاتجاه الثالث: نقد العلمانية من أساسها الفلسفي

يذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن اختزال العلمانية في مجرد فصل الدين عن الدولة يمثل تبسيطاً لمفهوم أكثر تعقيداً. وبحسب هذا الفهم، فإن العلمانية ليست مجرد ترتيب سياسي أو دستوري، وإنما رؤية شاملة للإنسان والعالم نشأت في سياق فلسفي خاص يقوم على إبعاد المرجعية الدينية عن المجال العام وإحلال المرجعية الإنسانية أو العقلية محلها.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن العلمانية، خاصة في صورتها الشاملة، لا تقف عند حدود تنظيم السلطة السياسية، بل تمتد إلى إعادة تعريف القيم والمعرفة والمرجعيات الأخلاقية، بما قد يؤدي إلى تهميش البعد الروحي والديني في حياة المجتمع.

ولهذا يرفض هؤلاء التعامل مع العلمانية باعتبارها مفهوماً محايداً، ويعتبرونها مشروعاً فكرياً وثقافياً متكاملاً يتعارض مع المرجعية الدينية للمجتمع السوداني. كما يذهب بعضهم إلى أن الجدل الدائر حول العلمانية وفصل الدين عن الدولة لا يعالج جوهر الأزمة الوطنية السودانية المتمثلة في الحرب وأزمة الحكم والتنمية والعدالة، ويرون أن التركيز على هذه القضية يعكس صراعاً آيديولوجياً أكثر مما يعكس سعياً لإيجاد حلول عملية للأزمات الراهنة.

أين يقع الخلاف الحقيقي؟

المفارقة أن الاتجاهات الثلاثة قد تتفق على عدد من المبادئ الأساسية، مثل رفض الاستبداد، واحترام الحريات العامة، وضمان الحقوق المتساوية للمواطنين، ورفض استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية. لكن الخلاف يظهر عند سؤال المرجعية: هل يجب أن تكون الدولة محايدة تماماً تجاه الدين؟ أم مدنية تستلهم القيم الدينية دون أن تخضع لها؟ أم أن العلمانية نفسها تحمل مضامين فلسفية تجعلها غير مناسبة للمجتمع السوداني؟.

التشريع.. العقدة الأساسية في النقاش

وربما يتمثل أحد أهم أوجه الخلاف في سؤال التشريع ومصدر المرجعية القانونية للدولة. فبينما يرى أنصار العلمانية أن القوانين ينبغي أن تستند إلى الدستور والإرادة الشعبية والمعايير الحقوقية المتوافق عليها، يرى أنصار الدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية أن الشريعة يمكن أن تشكل مصدراً للقيم والمبادئ العامة، دون أن يؤدي ذلك إلى قيام دولة دينية أو احتكار تفسير الدين من قبل السلطة السياسية.

أما منتقدو العلمانية من منظور فلسفي فيعتبرون أن استبعاد المرجعية الدينية من المجال التشريعي لا يمثل مجرد إجراء تنظيمي، بل يعكس تصوراً معيناً لطبيعة المجتمع ومصادر القيم التي تحكمه. ولهذا فإن الخلاف لا يدور فقط حول شكل الدولة، وإنما أيضاً حول السؤال المتعلق بمصدر الشرعية الأخلاقية والقانونية للتشريع.

الميرغني والمهدي

هل الخلاف على المضمون أم على المصطلح؟

ربما ليست المشكلة الأساسية في كلمة «العلمانية» أو «الدولة المدنية» أو حتى «الدولة الإسلامية»، وإنما في تحول المصطلحات إلى هويات سياسية مغلقة. عندها يصبح الصراع حول الاسم أكثر من المضمون. فإذا سألت سودانيين من اتجاهات مختلفة عن الدولة التي يريدونها، فسنجد أن الأغلبية تتفق على أمور أساسية:

ألا يُضطهد أحد بسبب دينه أو عرقه.

أن يكون جميع المواطنين متساوين أمام القانون.

أن تكون السلطة منتخبة وخاضعة للمحاسبة.

أن تُصان الحريات العامة.

ألا يُستغل الدين للوصول إلى السلطة أو احتكارها.

أن تُحترم قيم المجتمع وثقافته وتنوعه.

> **ربما ليست المشكلة الأساسية في كلمة «العلمانية» أو «الدولة المدنية» أو حتى «الدولة الإسلامية»، وإنما في تحول المصطلحات إلى هويات سياسية مغلقة. عندها يصبح الصراع حول الاسم أكثر من المضمون**

لكن الخلاف يبدأ عند تسمية هذا النموذج؛ ففريق يسميه علمانياً، وفريق يسميه دولة مدنية، وفريق يسميه دولة مواطنة، بينما يفضل آخرون وصفه بالدولة الديمقراطية ذات المرجعية القيمية.

وهنا تصبح المعركة أحياناً حول المصطلح عوضاً عن أن تكون حول الواقع الذي يراد بناؤه.

كما أن التجارب العالمية نفسها لا تقدم نموذجاً واحداً جاهزاً يمكن استيراده. ففرنسا لديها فهم للعلمانية يختلف عن الولايات المتحدة، وكلتاهما تختلفان عن الهند أو تركيا، بل إن الدول التي توصف بأنها علمانية تختلف جذرياً في علاقتها بالدين والتعليم والتشريع والحياة العامة.

لذلك فإن السؤال الأهم للسودانيين قد لا يكون: هل نريد دولة علمانية أم لا؟ بل: ما هي الضمانات الدستورية والسياسية التي تجعل كل سوداني، مهما كان دينه أو عرقه أو منطقته أو معتقده، يشعر بأن الدولة دولته؟.

كيف يمكن تجاوز الاستقطاب؟

ربما لا يكون الطريق إلى حسم هذا الجدل عبر انتصار مصطلح على آخر، بقدر ما يكون عبر التوافق على المبادئ الدستورية التي تحكم الدولة. فالتجارب السياسية المعاصرة تشير إلى أن استقرار الدول لا يرتبط بالاسم الذي تحمله بقدر ارتباطه بقدرتها على حماية الحقوق والحريات وضمان المساواة بين المواطنين.

ومن هذا المنطلق، قد يكون من الممكن بناء أرضية مشتركة بين الاتجاهات المختلفة إذا جرى الاتفاق على مبادئ أساسية تشمل المواطنة المتساوية، وحرية الاعتقاد، وسيادة القانون، واستقلال القضاء، والتداول السلمي للسلطة، ورفض استغلال الدين لتحقيق الهيمنة السياسية أو الإقصاء. وعندها يصبح الخلاف حول المصطلحات أقل حدة من الخلاف حول الضمانات الدستورية والمؤسسية التي تكفل هذه المبادئ على أرض الواقع.

ما بعد الجدل

قطعاً لا تكمن المعضلة السودانية في اختيار المصطلح المناسب بقدر ما تكمن في الاتفاق على المبادئ التي ينبغي أن تحكم الدولة. فالتجارب الإنسانية لا تقدم نموذجاً واحداً للعلمانية أو الدولة المدنية أو غيرهما من النماذج السياسية، وإنما تقدم تجارب متعددة تشكلت وفق خصوصيات كل مجتمع وتاريخه وثقافته.

ومن هذا المنظور، قد يكون السؤال الأهم أمام السودانيين اليوم ليس ما إذا كانت الدولة المقبلة ستوصف بأنها علمانية أو مدنية، وإنما ما إذا كانت قادرة على ضمان الحرية والعدالة والمساواة والكرامة الإنسانية لجميع مواطنيها.

فربما لا يكون السؤال الحاسم أمام السودانيين اليوم: هل نريد دولة علمانية أم دولة مدنية؟ بل: كيف نبني دولة يشعر فيها كل مواطن، أياً كان دينه أو عرقه أو منطقته، بأن الدولة دولته وأن القانون يحميه على قدم المساواة مع الآخرين؟.

الحرب تلتهم هوية وتاريخ السودان:

الذاكرة الوطنية تحت الأنقاض

متاحف ووثائق تدمرها نيران الحرب.. 30 مليون وثيقة توثق تاريخ السودان مهددة بالخطر

الخرطوم: (ديسمبر)

بدخول الحرب عامها الرابع، بدأت تتكشف يوماً بعد يوم حصيلة الدمار الهائل الذي أصاب الذاكرة الوطنية للسودان ممثلة في متاحفه ودار وثائقه القومية ومكتباته. فمعظم هذه المؤسسات تقع في قلب الخرطوم في مناطق شهدت أعنف المعارك، فتعرضت للقصف المباشر والتخريب والنهب على مدى ما يقارب العامين في وقائع لا يستبعد المهتمون أن يكون بعضها ممنهجاً بهدف طمس تاريخ البلاد.

المتاحف والآثار: نهب منهجي يطمس هوية الأمة

في صدارة المؤسسات المتضررة يأتي متحف السودان القومي الواقع عند ملتقى النيلين بوسط الخرطوم، والذي يُعد أهم خزانة للحضارة السودانية عبر العصور. ويضم المتحف القومي السوداني نحو مئة ألف قطعة أثرية تمثل آلاف السنين من التراث السوداني؛ بدءاً من الإمبراطورية الكوشية والممالك النوبية القديمة، مروراً بالممالك المسيحية في علوة والمقرة وسوبا، وصولاً إلى السلطنات الإسلامية في سنار ودارفور.

ومن بين أبرز مقتنياته مومياوات يعود تاريخها إلى حوالي 2500 قبل الميلاد، وتُعد من أقدم المومياوات وأكثرها أهمية أثرية في العالم، إضافة إلى كنوز كوشية ملكية. أما مصير اللوحات الجدارية والرسومات الضخمة التي نُقلت من الكنائس القديمة والمعابد الأثرية خلال الحملة الدولية لإنقاذ آثار النوبة بين عامي 1960 و1980 فغير مؤكد، وتؤكد التقارير أنه لم يبق من مقتنيات المتحف إلا القليل جداً.

وفي يونيو 2023 وبعد وقت قصير من سيطرة مقاتلي قوات الدعم السريع على متحف الخرطوم، أثار خبراء سودانيون ودوليون في مجال التراث والمتاحف مخاوفهم علناً بشأن سلامة مقتنيات المتحف. حينها أُبلغ عن تدمير ثماني مومياوات على الأقل على يد جنود الدعم السريع، كما تعرضت أجزاء من المبنى لأضرار بالحريق. وتأكدت هذه المخاوف في عام 2024 عندما أظهرت صور الأقمار الصناعية شاحنات محملة بقطع أثرية تغادر المتحف. واتضح أن قوات الدعم السريع لم تكتف بالسيطرة على مبنى المتحف، بل كانت تنظم عمليات نهب بشكل نشط. ومع انسحابها من وسط الخرطوم في مارس الماضي أصبح حجم الخسارة الثقافية واضحاً بشكل مأساوي.

نهب أكثر من 60% من الكنوز التاريخية

وقالت المديرة المكلفة للمتحف، غالية جار النبي، إن أكثر من 60% من هذه القطع نُهبت، من بينها مشغولات معدنية وذهبية ومجوهرات تعود لملوك وملكات نبتة فيما تعرض ما تبقى للتخريب، وحتى السجلات التي توثق هذه القطع لم تنجُ. وأوضحت أن الكنوز المنهوبة هُرّبت إلى أسواق إقليمية ودولية، وستُباع على الأرجح بأسعار زهيدة لا تتناسب مع قيمتها، مما يجعل استردادها شبه مستحيل في غياب توثيق دقيق لها. وأكدت أن هذه الاعتداءات لا تستهدف مقتنيات مادية فحسب، بل تستهدف هوية شعب وذاكرته الجمعية. ولفتت إلى أن فريقاً يضم خبراء آثار سودانيين ودوليين بالتعاون مع اليونسكو والإنتربول بدأ عملية بحث لاسترداد آلاف القطع المنهوبة، مشددة على ضرورة تكثيف التنسيق الدولي لإعادتها وترميم ما تبقى منها.

من متحف الخليفة إلى القصر الجمهوري: متاحف الخرطوم تحت القصف والنهب

ولم يكن متحف الخليفة عبد الله التعايشي في أم درمان بأفضل حالاً، حيث نُهبت مقتنياته التي توثق فترة الدولة المهدية وما قبلها، بما فيها مخطوطات نادرة وقطع معدنية وممتلكات شخصية لقادة تلك الحقبة، من بينها سيفا الأمير عثمان دقنة وعبد الرحمن النجومي؛ أبرز قادة الثورة المهدية (1881-1899) ضد الحكم التركي-المصري.

كما لم يُستثنَ متحف التاريخ الطبيعي بكلية العلوم بجامعة الخرطوم الذي ضم عينات حية ومحنطة لطيور وزواحف توثق التنوع البري في السودان، بعضها لأنواع نادرة ومهددة بالانقراض وكانت ذات قيمة بالغة للباحثين والطلاب. وامتدت الخسائر إلى متحف السودان الإثنوغرافي الذي يحفظ أدوات زراعية ومنزلية واحتفالية وأزياء تعبر عن تنوع المجموعات العرقية والثقافات في أقاليم السودان. وطال الخراب أيضاً متحف الجيولوجيا والمتحف الحربي والقصر الجمهوري، إلى جانب مؤسسات علمية ومراكز ثقافية ودور عبادة عديدة في وسط العاصمة.

ووصف أحد الكتّاب والمؤرخين ما حدث بأنه «حملة ممنهجة» استهدفت ذاكرة وطنية تمتد لسبعة آلاف عام سواء عن قصد أو بسبب الجهل بقيمتها، معتبراً ذلك «أكبر ألم للذاكرة الوطنية، وجريمة تتحمل مسؤوليتها قوات الدعم السريع». واتفق المؤرخون أن ضياع هذه الآثار خسارة لأجيال قادمة، لأن الشعوب تعود بعد الحروب إلى ذاكرتها الجمعية المحفوظة في المتاحف، وأن تاريخ الأمم يُقرأ من خلال آثارها المادية لا من الروايات الشفوية فقط. وأشاروا إلى أن بعض القطع المدمرة يمكن إعادة تصميمها بتقنيات حديثة، لكنها ستبقى محاكاة بلا قيمة تاريخية حقيقية.

قوات الدعم السريع لم تكتف بالسيطرة على مبنى المتحف بل كانت تنظم عمليات نهب بشكل نشط. ومع انسحابها من وسط الخرطوم في مارس الماضي أصبح حجم الخسارة الثقافية واضحاً بشكل مأساوي

ومنذ سيطرة قوات الدعم السريع على وسط الخرطوم في بداية الحرب تواترت الاتهامات الدولية والمحلية لها باستخدام هذه المواقع كثكنات عسكرية وتخريبها إلى أن استعاد الجيش السيطرة على العاصمة في مايو 2025. ويؤكد الخبراء أن قوات الدعم السريع تتحمل مسؤولية مرحلة النهب الأخيرة للمتحف، إلا أن أنماطاً أوسع من الإجرام والإهمال من جانب كل من قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية عرّضت التراث الثقافي السوداني لخطر شديد منذ اندلاع الأعمال العدائية في أبريل 2023.

دار الوثائق القومية: تدهور ظروف التخزين يهدد ما تبقى من ذاكرة السودان

تضم دار الوثائق القومية أكثر من 30 مليون وثيقة جرى جمعها منذ عام 1505، وتشكل أرشيفاً ضخماً يوثق التاريخ السياسي والإداري والاجتماعي للسودان عبر قرون طويلة، ويُعد سجل الدولة وذاكرتها الإدارية والتاريخية، وتُعتبر بحق سجل الدولة الرسمي وذاكرتها الإدارية والتاريخية. وقد تعرض المبنى للقصف المباشر بسبب موقعه القريب من القيادة العامة للجيش الذي شهد عمليات عسكرية مكثفة. وأدى تحطم نوافذ المبنى إلى تعرض الوثائق والمخطوطات للأمطار والرياح والرطوبة، كما أن بعضها أُخرج عمداً من حاوياته وتناثر على الأرض، فتأثرت خصوصاً الصحف القديمة والمراسلات الرسمية النادرة.

وأكدت مديرة دار الوثائق القومية أن غالبية محتويات الدار نجت من الحرائق لكنها حذرت من أن استمرار وجودها داخل مبنى متضرر قد يؤدي إلى إتلاف الوثائق والمخطوطات القديمة. وتزداد المخاوف مع تدهور ظروف التخزين وتراكم الغبار وغياب البيئة الفنية المناسبة للحفظ، وهي عوامل قد تسرّع تلف الوثائق النادرة التي تحتاج إلى عناية دقيقة ودرجات حرارة ورطوبة محددة. وأضافت أن الأضرار لم تقتصر على الوثائق الورقية فقط، إذ إن الأرشيف الإلكتروني تعرض للفقدان ما يمثل خسارة كبيرة في مسار رقمنة الذاكرة السودانية.

ويؤكد رئيس الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات أن كثيراً من الوثائق والمواد المؤرشفة، بما فيها وثائق أجهزة الدولة، تضررت ليس فقط بفعل الحرب بل أيضاً بعوامل طبيعية مثل تسرب الأمطار من الأسقف وانتشار القوارض والفطريات. وأشار رئيس الجمعية إلى إمكانية استرجاع نسخ من الوثائق التالفة كلياً أو جزئياً من أصول موجودة في دور وثائق أخرى، معتبراً إنقاذ ما تبقى «مسؤولية وطنية عاجلة». وبعد استعادة الجيش للعاصمة، أُطلقت لهذا الغرض مبادرة خاصة وجدت دعماً من جهات حكومية، كما تحرك مهتمون ومؤرخون لرصد أوضاع المتاحف والوثائق وتوثيقها بالفيديو والصوت، ونفذوا عمليات نظافة وإصحاح ورفع أنقاض ومخلفات متفجرة أعادت لدار الوثائق بعضاً من «وجهها المشرق».

دار الوثائق القومية: تاريخ الدار يمتد لأكثر من قرن

وتعود جذور دار الوثائق القومية إلى عام 1916 حين كانت إدارة الوثائق الرسمية تتم عبر مكتب الحاكم العام للسودان. وفي عام 1965 صدر قانون دار الوثائق القومية الذي منحها صفة قومية واعتبارية مستقلة وأسندت إليها مسؤولية حفظ الوثائق الرسمية والأهلية والخاصة. واليوم تقف الدار أمام اختبار مصيري: إما إنقاذ ذاكرة السودان الممتدة لقرون أو تركها فريسة للتلف والنسيان.

في أواخر 2024 أصدرت اليونسكو نداءً يدعو إلى وقف اقتناء أو استيراد أو تصدير أي ممتلكات ثقافية سودانية، محذرة من أن أي بيع أو نقل غير مشروع لها يعني «اختفاء جزء من الهوية الثقافية السودانية وتقويض قدرة البلاد على التعافي»

تحرك دولي ومحاولات استرداد

وفي أواخر 2024 أصدرت اليونسكو نداءً يدعو إلى وقف اقتناء أو استيراد أو تصدير أي ممتلكات ثقافية سودانية، محذرة من أن أي بيع أو نقل غير مشروع لها يعني «اختفاء جزء من الهوية الثقافية السودانية وتقويض قدرة البلاد على التعافي». وجاء هذا التحذير بعد تقارير وصور تشير إلى عرض قطع أثرية من المتحف القومي للبيع على الإنترنت بأسعار زهيدة.

ومن جانبها أعلنت وزارة الخارجية السودانية في أبريل 2025 أن الحكومة ستواصل العمل مع اليونسكو والإنتربول والمنظمات المعنية لاستعادة المسروقات ومحاسبة المسؤولين معتبرة ما جرى جريمة حرب بموجب المادة 8 من نظام روما الأساسي واتفاقية لاهاي 1954 لحماية الممتلكات الثقافية واتفاقية اليونسكو 1970 لمكافحة الاتجار بالممتلكات الثقافية. وأما الجمعية السودانية للمكتبات والمعلومات فبدأت حصر المؤسسات المتضررة بما فيها المكتبات الجامعية والعامة لإعداد تقرير مفصل بالصور يوضح حجم الأضرار وتقديمه لمنظمات دولية وإقليمية بحثاً عن دعم لإعادة الإعمار.

ثغرات قانونية تسهّل تهريب الآثار

ورغم غياب أرقام دقيقة تحصر إجمالي الخسائر، يتفق المهتمون على أن ما فقدته الخرطوم من متاحف ووثائق ومكتبات يمثل ثغرة عميقة في ذاكرة أمة عمرها آلاف السنين، وأن استعادتها -أو ما يمكن استعادته منها - تتطلب تكاتفاً بين الجهات المحلية والدولية المعنية بالتراث والثقافة في السودان.

وفي هذا السياق نشرت دورية «أخبار التراث الثقافي» المتخصصة تقريراً جاء فيه أنه ومنذ إقرار قانون الآثار السوداني رقم 2 لعام 1952 كان يعتبر حيازة الآثار والاتجار بها قانونياً لكنه اشترط الحصول على ترخيص من مفوض الآثار لبيع الآثار وتصديرها. ويحظر النص القانوني نفسه الإضرار بالمواقع الأثرية أو تدميرها، وكذلك التنقيب دون تصريح والفشل في الإبلاغ عن القطع المكتشفة. وأضافت المجلة أن الإتجار بأي قطع أثرية مسروقة من المجموعات السودانية أو حيازتها يُعتبر عملاً غير قانوني بموجب القوانين الحالية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي. ورغم أن التجار الأمريكيين والأوروبيين والمتاحف الأوروبية سجلوا سجلاً إيجابياً في تجنب التعامل مع قطع يحتمل أن تكون منهوبة أو مواد قادمة من مناطق النزاع، فإن سوق الشرق الأوسط يفتقر إلى الشفافية بشكل كبير، وقد يصبح الوجهة النهائية للقطع المنهوبة من السودان.

اتفق المؤرخون على أن ضياع هذه الآثار خسارة لأجيال قادمة، لأن الشعوب تعود بعد الحروب إلى ذاكرتها الجمعية المحفوظة في المتاحف، وأن تاريخ الأمم يُقرأ من خلال آثارها المادية لا من الروايات الشفوية فقط

بيـــوت الأشبـــاح:

حين أصبح التعذيب عنواناً للدولة

شيماء تاج السر المحامية

يحل في 26 يونيو من كل عام اليوم الدولي لمساندة ضحايا التعذيب، وهو تاريخ يتزامن مع ذكرى دخول اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة حيز النفاذ في عام 1987. وتُعد هذه الاتفاقية الركيزة الأساسية في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان لمكافحة هذه الجريمة النكراء، وقد انضمت إليها حتى اليوم 162 دولة في التزام دولي متزايد يجسّد الإرادة الجماعية للقضاء على هذه الممارسة أينما وجدت.

في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب نعيد التذكير بجرائم نظام البشير التي لم تسقط بالتقادم،

ونسأل: هل يستطيع ضحايا بيوت الأشباح أن ينالوا عدالتهم بعد كل هذه السنين؟.

في السادس والعشرين من يونيو من كل عام يحتفل العالم باليوم العالمي لمناهضة التعذيب، تأكيداً على أن الإنسان خُلق مكرَّماً ولم يُخلق ليعذَّب، لكن في السودان يحمل هذا اليوم معنى خاصاً ومؤلماً. إذ ارتبطت عقود من حكم النظام العسكري الإخواني بجرائم تعذيب ممنهجة جسدت أقصى درجات انتهاك الكرامة الإنسانية؛ من بيوت الأشباح السرية، إلى غرف التحقيق المغلقة، تحول التعذيب إلى أداة نظام لقمع المعارضين وإسكات الأصوات المطالبة بالحقوق.

ارتبطت عقود من حكم النظام العسكري الإخواني بجرائم تعذيب ممنهجة جسدت أقصى درجات انتهاك الكرامة الإنسانية؛ من بيوت الأشباح السرية إلى غرف التحقيق المغلقة، وتحول التعذيب إلى أداة نظام لقمع المعارضين وإسكات الأصوات المطالبة بالحقوق

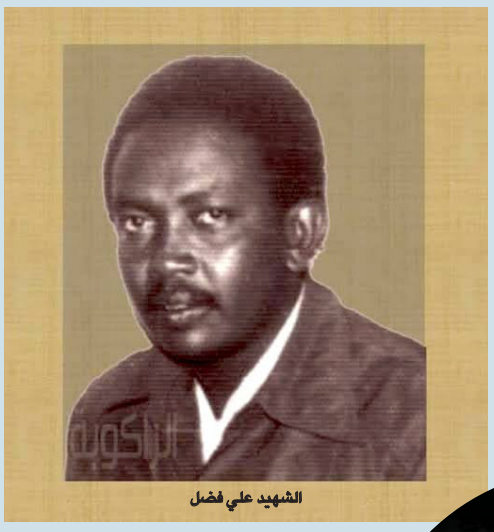

إن تاريخ جرائم التعذيب في السودان منذ انقلاب 1989 يستدعى تسليط الضوء على تجارب الناجين من بيوت الأشباح، ويثير أسئلة مصيرية حول إمكانية تحقيق العدالة في ظل تعقيدات قانونية وسياسية أبرزها: هل يسقط حق ضحايا التعذيب بالتقادم؟.

بيوت الأشباح.. معتقلات الرعب

«بيوت الأشباح» مصطلح سوداني ظهر مع انقلاب ثورة الإنقاذ الوطني عام 1989، ويقصد به الأماكن أو البيوت السرية التي كانت تُجرى فيها عمليات تعذيب وإرهاب للمعارضين لنظام عمر البشير، والتي أدت في أحيان كثيرة إلى الموت. ويرجع تسميتها ب»الأشباح» إلى أن الجلادين كانوا غالباً ملثمين لا يظهرون وجوههم خوفاً من أن يعرفهم الضحايا، وبالتالي فإن الضحية لا تعرف من عذبها ولا مكان تعذيبها.

لم تكن بيوت الأشباح مجرد سجون سرية، بل كانت نظاماً متكاملاً للإرهاب. حيث تشير تقارير منظمة العفو الدولية إلى أن التعذيب وسوء المعاملة كانا أمراً روتينياً في هذه البيوت ومراكز الأمن، وكان جهاز الأمن والمخابرات العامة السوداني هو المشرف على هذه الممارسات.

في شهادات مؤثرة للناجين من بيوت الاشباح تفاصيل مرعبة عن أساليب التعذيب التي تعرضوا لها، من التحرش والضرب والجلد والصعق الكهربائي والضغط النفسي والجسدي. وقال أحدهم إن أسوأ طريقة تعذيب كانت إجباره على السير حافياً على زجاج مكسور، وعندما رفض صعقوه بالكهرباء فسقط على الزجاج المكسور ولا تزال ندوب تلك الجروح محفورة في جسده حتى اليوم.

وهذه ليست حالة منفردة، فتقارير حقوق الإنسان توثق حالات عديدة لمعتقلين تعرضوا للتعذيب بوسائل وحشية في بيوت الأشباح، من بينهم الدكتور علي فضل أحمد الذي قتل في أبريل 1990 بعد تعذيبه لمدة 52 يوماً في أحد هذه البيوت.

ثلاثون عاماً من الإفلات من العقاب

طيلة ثلاثة عقود من حكم نظام الإنقاذ لم يتمكن أيٌّ من ضحايا التعذيب أو أسرهم من المطالبة بحقهم في العدالة، فقد سيطر الإخوان على كل مفاصل الدولة بما فيها القضاء الذي لم يكن مستقلاً يوماً، ومنحت القوانين السودانية حصانات واسعة لمسؤولي جهاز الأمن مما جعل محاكمتهم مستحيلة عملياً.

لم تعترف الدولة رسمياً بوجود بيوت الأشباح وتم إنكارها باستمرار. وفي غياب أي إرادة سياسية للمحاسبة ظل الضحايا والناجون يعيشون في صمت، وتحملوا آلامهم الجسدية والنفسية وحدهم بينما استمر الجلادون في مناصبهم بلا رادع.

تشير تقديرات منظمة العفو الدولية إلى توثيق حالات تعذيب لأكثر من 100 شخص اعتقلوا منذ نوفمبر 1989 في مراكز الاحتجاز السرية، لكن العدد الحقيقي للضحايا يبقى مجهولاً، إذ إن طبيعة بيوت الأشباح السرية تجعل توثيق الانتهاكات أمراً بالغ الصعوبة.

ثورة ديسمبر.. ضوء في نهاية النفق

في ديسمبر 2019 أسقطت ثورة ديسمبر المجيدة نظام البشير وفتحت الباب أمام أمل جديد للضحايا والناجين. فلقد تشكلت حكومة مدنية انتقالية، ولأول مرة منذ ثلاثين عاماً شعر الضحايا بأن هناك فرصة للعدالة. عاد العديد من الناجين والمعارضين من الداخل والخارج وبدأوا في التقدم ببلاغات للمطالبة بحقوقهم. تم فتح تحقيقات في جرائم التعذيب والقتل خارج القانون، وبدا أن طريق العدالة أصبح ممهداً.

شهدت الفترة الانتقالية المدنية إصلاحات قانونية مهمة. في يوليو 2020 صدرت تعديلات تاريخية على القوانين السودانية شملت المادة (2-115) من قانون الجنائي لعام 1991، حيث تم توسيع تعريف التعذيب ليشمل الأذى الجسدي والنفسي معاً وزيادة العقوبة من ثلاثة أشهر إلى ثلاث سنوات، كما تم تعديل المادة (-4د) من قانون الإجراءات الجنائية لعام 1991 لتحظر صراحة تعذيب المتهمين.

هذه التعديلات وإن كانت غير كافية مثلت اعترافاً لأول مرة بجدية جرائم التعذيب، وفتحت الباب أمام إمكانية محاكمة مرتكبيها، كما أشارت تقارير إلى أن ممارسات التعذيب تراجعت بشكل ملحوظ تحت قيادة الحكومة المدنية الانتقالية.

الشهيد علي فضل

انقلاب 2021 وإجهاض العدالة

لكن هذا الأمل لم يدم طويلاً. ففي أكتوبر 2021 نفذ قائدا الجيش والدعم السريع؛ عبد الفتاح البرهان و محمد حمدان دقلو (حميدتي)، انقلاباً عسكرياً منهياً التجربة المدنية ومجهضاً مسار العدالة الانتقالية.

يقول المركز الدولي للعدالة الانتقالية (ICTJ) إن الانقلاب العسكري أنهى عملية العدالة الانتقالية الناشئة في البلاد، وتوقفت التحقيقات في جرائم التعذيب وعادت حالة الإفلات من العقاب لتسيطر من جديد.

مع اندلاع الحرب في أبريل 2023 بين الجيش وقوات الدعم السريع عادت ممارسات بيوت الأشباح بقسوة أكبر. وثّق تقرير لمجموعة المدافعين عن حقوق الإنسان المنفيين حالات اعتقال تعسفي وتعذيب واختفاء قسري وعنف جنسي بين أبريل 2023 وأغسطس 2025 من خلال مقابلات مع 17 شخصاً، بينهم ناجون وشهود عيان وعائلات. وأكد التقرير أن ممارسات بيوت الأشباح التي اشتهرت في عهد البشير عادت بقسوة أكبر.

لم تعترف الدولة رسمياً بوجود بيوت الأشباح وتم إنكارها باستمرار، وفي غياب أي إرادة سياسية للمحاسبة ظل الضحايا والناجون يعيشون في صمت تحملوا آلامهم الجسدية والنفسية وحدهم، بينما استمر الجلادون في مناصبهم بلا رادع

التقادم.. هل يسقط جرائم التعذيب؟

أحد أكبر التحديات القانونية التي تواجه ضحايا التعذيب في السودان هي مسألة التقادم. فوفقاً للقانون السوداني تخضع جريمة التعذيب لفترة تقادم مدتها سنتان فقط بموجب المادة (2-115) من قانون العقوبات لعام 1991. هذا يعني أن جرائم التعذيب التي ارتكبت خلال ثلاثين عاماً من حكم البشير قد سقطت بالتقادم، إذ انقضت المدة القانونية للمقاضاة في قضية الدكتور فاروق محمد إبراهيم ضد السودان أمام اللجنة الأفريقية، وتبين أن جريمة التعذيب التي تعرض لها أصبحت مشمولة بالتقادم بعد سنتين من ارتكابها، أي أنها سقطت بحلول عام 1994.

لكن القانون الدولي يتخذ موقفاً مختلفاً. تنص المادة 29 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن الجرائم التي تدخل في اختصاص المحكمة لا تسقط بالتقادم. كما تؤكد اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية على أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم مهما طال الزمن.

وتُصنَّف جرائم التعذيب المنهجي ضمن الجرائم ضد الإنسانية التي لا تسقط بالتقادم في القانون الدولي، وقد أكدت المحكمة العليا في بعض الدول أن الجرائم ضد الإنسانية مثل القتل والتعذيب لا تخضع لقانون التقادم. إضافة إلى ذلك شددت منظمة العفو الدولية والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام على ضرورة تعديل المادة 115 من قانون العقوبات السوداني لإزالة فترة التقادم في قضايا التعذيب.

لجنة التحقيق

يدور كثير من التساؤلات حول لجنة التحقيق في أحداث ما بعد 1989 التي شكلها النائب العام الأسبق تاج السر الحبر للتحقيق في حالات القتل خارج القانون والتعذيب داخل السجون. فمع تشكيل الحكومة المدنية الانتقالية بعد ثورة ديسمبر تم إنشاء آليات للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان، ومن بين هذه الآليات لجنة التحقيق في جرائم القتل خارج القانون التي تولت تلقي بلاغات الضحايا والبدء في إجراءات قانونية. لكن المعلومات المتاحة حول أداء هذه اللجنة لا تزال محدودة، ويبدو أن عملها تعطل مع انقلاب 2021، ومع ذلك فإن وجود هذه اللجنة مثل اعترافاً رسمياً بجدية الانتهاكات وخطوة أولى نحو كسر جدار الإفلات من العقاب.

على المستوى الدولي تحركت عدة جهات لمحاسبة مرتكبي الانتهاكات. في السودان أصدرت اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب قرارات تدين انتهاكات السودان، وأكدت فشل الحكومة في التحقيق في ادعاءات التعذيب والحصانات الواسعة الممنوحة لمسؤولي جهاز الأمن، كما دعت اللجنة السودان إلى تجريم التعذيب صراحة واتخاذ تدابير فعالة لمكافحة الإفلات من العقاب.

في مايو 2025 أصدر الاتحاد الدولي لحقوق الإنسان والمركز الأفريقي لدراسات العدالة والسلام تقريراً مشتركاً بعنوان نطالب بالعدالة (نستحق العدالة) يقدم تحليلاً نقدياً لآليات العدالة والمساءلة المتاحة للضحايا والناجين السودانيين. وجاء في التقرير أنه «يجب ألا يُؤجل تحقيق العدالة، أو يُحرم منها بعد الآن. لا يمكن بناء السلام في السودان دون تحقق الحقيقة والمساءلة».

بين اليأس والأمل

يقف ضحايا بيوت الأشباح اليوم بين مطرقة سقوط الدعاوى بالتقادم بموجب القانون الوطني، وسندان مبدأ عدم تقادم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي. ورغم التعديلات القانونية التي أدخلتها الحكومة المدنية عام 2020 فإنها لم تكن كافية لضمان محاسبة مرتكبي جرائم التعذيب، ولا تزال هناك حاجة لتعديلات جوهرية تشمل إزالة التقادم وضمان حق الضحايا في التعويض.

إن انقلاب 2021 والحرب المستمرة منذ أبريل 2023 زادا من تعقيد المشهد وأعادا إنتاج دائرة العنف والإفلات من العقاب، لكن الناجين وأسر الضحايا لم يفقدوا الأمل ويواصلون المطالبة بالحقيقة والعدالة، مؤكدين أن جرائم التعذيب لا تسقط بالتقادم في ضمير الإنسانية .

في اليوم العالمي لمناهضة التعذيب نجدد تضامننا مع كل ضحايا التعذيب في العالم، ونجدد العهد بالالتزام بالدفاع عن قضيتهم.. فالإنسان خُلق مكرماً ولم يُخلق ليعذب، وسيأتي يوم ينال فيه كل ضحايا بيوت الأشباح في السودان حقهم في العدالة مهما طال الزمن.

في المقالات القادمة من هذه السلسلة سنستعرض تفاصيل تجارب عدد من الناجين من بيوت الأشباح، لنوثق للتاريخ ما عاناه السودانيون تحت وطأة نظام التعذيب الممنهج.

صلاح قوش ونافع علي نافع

الحل السياسي في السودان:

سنوات التيه والعودة إلى الإطاري

د. محمد الواثق
عبد الحميد الجريفاوي

السؤال الذي يطارد أطراف الحرب لو قُدِّر للسودانيين أن يوجِّهوا سؤالاً واحداً إلى طرفي الحرب بعد أكثر من ثلاث سنوات من الدم والخراب والنزوح، فربما كان السؤال الأبسط والأكثر إيلاماً هو: ماذا تقولون اليوم غير ما كان مطروحاً قبل اندلاع الحرب؟.

خطابات العيد ومفارقة العودة إلى نقطة البداية

في خطابي عيد الأضحى، بدا الفريق أول عبد الفتاح البرهان والفريق أول محمد حمدان دقلو (حميدتي) حريصين على الحديث عن المستقبل أكثر من استدعاء الماضي. ورغم التباين الواضح في الروايات السياسية والعسكرية، فإن المتأمل في الخطابين يلحظ مفارقة يصعب تجاهلها: فكثير من القضايا التي يجري الحديث عنها اليوم هي ذاتها القضايا التي كانت مطروحة قبل الحرب، ووجدت تعبيرها السياسي الأبرز في الاتفاق الإطاري.

المعارضة للإطاري... والعودة إليه من طرق مختلفة

غير أن المفارقة الأكبر لا تتعلق بطرفي الحرب وحدهما، بل تمتد إلى القوى السياسية التي ظلت طوال السنوات الماضية تدور بين القاهرة وبرلين وأديس أبابا وغيرها من العواصم، تعقد الاجتماعات وتوقّع المواثيق وتطرح المبادرات، تلك القوى التي كانت من أشد المعارضين للاتفاق الإطاري، وبعضها اصطف مع انقلاب الخامس والعشرين من أكتوبر، ثم انتقل لاحقاً إلى الاصطفاف مع الجيش في مواجهة قوات الدعم السريع. لكن النتيجة النهائية تبدو واحدة: الجميع (لفّوا ولفّوا)، واختلفت الطرق والمسارات والشعارات، ثم عادوا إلى النقطة نفسها التي كانوا يقفون عندها قبل اندلاع الحرب.

الاتفاق الإطاري: نص قابل للنقد.. أم إطار للقضايا الجوهرية؟

لم يكن الاتفاق الإطاري نصاً مقدساً، ولم يكن خالياً من العيوب والثغرات، فقد تعرض لانتقادات واسعة ومشروعة من قوى سياسية ومدنية عديدة، غير أن جوهره كان يدور حول قضايا أساسية: الانتقال إلى الحكم المدني، وإنهاء الانسداد السياسي، وإصلاح المنظومة الأمنية والعسكرية، ومعالجة تعدد مراكز القوة المسلحة داخل الدولة، وفتح الطريق أمام عملية سياسية تقود إلى الاستقرار.

النتيجة النهائية تبدو واحدة: الجميع (لفّوا ولفّوا)، واختلفت الطرق والمسارات والشعارات، ثم عادوا إلى النقطة نفسها التي كانوا يقفون عندها قبل اندلاع الحرب

الحرب لم تنتج أسئلة جديدة

هذه القضايا نفسها هي التي ما تزال مطروحة اليوم بعد الحرب. فما الذي أضافته الحرب على مستوى الأسئلة الكبرى؟ وأي أجندة جديدة أنتجتها بعد كل هذه التضحيات والكلفة الباهظة؟ الشاهد أن الحرب قد انفجرت أصلاً حول التناقضات المرتبطة بهذه الملفات، لكن المدهش أنها لم تنجح في حسم أي منها، بل على العكس، أعادت فرضها بقوة أكبر. فالحديث اليوم عن الدولة السودانية الواحدة، وعن الجيش المهني الموحد، وعن إعادة بناء المؤسسات، وعن الحكم المدني، وعن الحل السياسي الشامل، ليس سوى عودة إلى العناوين نفسها التي كانت مطروحة قبل إطلاق الرصاصة الأولى.

عندما تفشل الحرب في حل ما عجزت عنه السياسة

لقد أثبتت الحرب حقيقة بالغة القسوة: أن المشكلات التي عجزت السياسة عن حلها لم تستطع الحرب حلها أيضاً. بل إن الحرب جعلتها أكثر تعقيداً، وأكثر كلفة، وأكثر إيلاماً.

من معادلة الإلغاء إلى ضرورة التعايش

بعد آلاف القتلى وملايين النازحين واللاجئين، وبعد دمار المدن والبنى التحتية وتمزق النسيج الاجتماعي، لم يعد النقاش يدور حول من يستطيع إلغاء الآخر، بل حول كيفية التعايش داخل دولة واحدة، وكيفية بناء مؤسسة عسكرية موحدة، وكيفية استعادة العملية السياسية. وهي كلها أسئلة كانت مطروحة قبل الحرب، وكانت محوراً رئيسياً في الجدل الذي أحاط بالاتفاق الإطاري. وهنا تكمن المفارقة الموجعة.

رحلة طويلة بين العواصم للعودة إلى المكان نفسه

فما جرى لم يكن انتقالاً من مشروع سياسي إلى مشروع آخر، ولا من رؤية إلى رؤية مغايرة. بل كان انتقالاً من السياسة إلى الحرب، ثم عودة مضنية إلى السياسة. وكأن السودان سار في طريق طويل ومكلف، ودفع ثمناً وطنياً وإنسانياً هائلاً، ثم عاد إلى حيث كان يقف عند البداية.

ولعل أكثر ما يثير الأسى أن السودان لم يكتفِ بالدوران داخل حدوده، فقد انتقلت الأزمة بين المنابر والعواصم والمواثيق والمبادرات، وتبدلت التحالفات والاصطفافات والمواقف، لكن الأسئلة الجوهرية ظلت هي نفسها. لقد لفّ السودانيون مع أطراف الصراع في دائرة واسعة امتدت من الخرطوم إلى القاهرة وأديس أبابا وبرلين وغيرها من العواصم، وعبرت فوق الدماء والخراب والنزوح، ثم انتهت إلى المكان ذاته.

القضية ليست صحة الإطاري بل كلفة تجاهله

لم تعد القضية اليوم ما إذا كان الاتفاق الإطاري صحيحاً أو خاطئاً، بل لماذا احتاج الجميع إلى حرب مدمرة حتى يعودوا إلى الأسئلة نفسها التي كان يطرحها قبل اندلاعها.؟

ليس المقصود من ذلك الادعاء بأن الاتفاق الإطاري كان حلاً كاملاً أو وصفة سحرية لأزمات السودان المعقدة، كما لا يعني تجاهل نواقصه أو الانتقادات التي وُجّهت إليه. لكن من الصعب إنكار أن كثيراً من الأفكار التي تُطرح اليوم باعتبارها مداخل لإنهاء الحرب ليست سوى إعادة إنتاج للأفكار نفسها التي كانت مطروحة قبلها.

الدرس الأكبر: السياسة أقل كلفة من الحرب

ولذلك فإن الدرس الأهم الذي ينبغي أن يخرج به السودانيون من هذه المأساة هو أن السياسة، مهما كانت بطيئة ومحبطة ومليئة بالتسويات المؤلمة، تظل أقل كلفة من الحرب. وأن الخلافات التي كان يمكن إدارتها حول طاولة التفاوض تحولت، بسبب الرهان على القوة، إلى كارثة وطنية دفعت البلاد ثمنها من أرواح أبنائها ومستقبلها.

لا مخرج من الأزمة السودانية إلا بالسياسة

بعد الزلزال الذي ضرب السودان، يبدو أن الجميع عادوا، بدرجات متفاوتة، إلى الحقيقة نفسها التي كانت قائمة قبل اندلاع الحرب: لا مخرج من الأزمة السودانية إلا بالسياسة.

الخاتمة: الجميع لفّوا ولفّوا ثم عادوا إلى الإطاري

ثلاث سنوات من الحرب لم تُسقط أسئلة الاتفاق الإطاري، بل أعادتها أكثر إلحاحاً. لقد دار الجميع دورة كاملة حول المأساة السودانية؛ من السياسة إلى الحرب، ومن الحرب إلى السياسة، ثم عادوا إلى النقطة نفسها التي كان يمكن أن يبدأ منها الحوار منذ البداية. وربما تكون هذه هي الخلاصة الأكثر مرارة في المشهد السوداني كله: أن الجميع لفّوا ولفّوا، ثم عادوا إلى الإطاري.

أطفال السودان بين النزوح والانقطاع الدراسي:

تحديات ما بعد الحرب

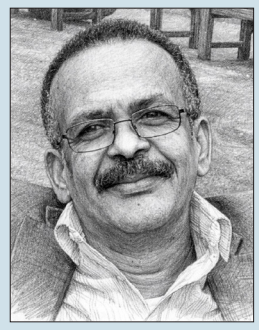

د. محمد عبدالله

في حروب الماضي كان الأطفال غالباً من الضحايا غير المباشرين للنزاعات. أما في الحروب المعاصرة، فقد أصبحوا جزءاً من مشهدها اليومي؛ يكبرون في بيئة تسبق فيها أصوات القذائف أصوات المعلمين في الفصول الدراسية، ويتعلمون معنى النزوح قبل أن يكتشفوا تفاصيل الحياة الطبيعية التي يفترض أن ترافق سنوات الطفولة الأولى.

في السودان، حيث تدخل الحرب عامها الرابع، يتشكل جيل كامل لم يعرف الاستقرار إلا من خلال روايات الآباء والأمهات. بعض هؤلاء الأطفال وُلدوا أثناء النزاع، وبعضهم قضى سنواته الأولى متنقلًا بين مناطق القتال ومراكز الإيواء ومعسكرات النزوح. ولذلك لم يعد السؤال مقتصراً على عدد الضحايا أو حجم الدمار الذي أصاب المدن والبنية التحتية، بل أصبح متعلقاً أيضاً بالآثار العميقة التي تتركها الحرب على جيل كامل سيحمل مستقبل البلاد خلال العقود المقبلة.

الأطفال هم أكثر الفئات تضررًا من النزاع، ليس فقط بسبب ما يتعرضون له من قتل أو إصابات أو تشريد، بل لأن سنوات التكوين الأساسية في حياتهم تتعرض لاضطراب غير مسبوق. وتشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن أكثر من 8 ملايين طفل وشاب في سن الدراسة أصبحوا خارج النظام التعليمي، في واحدة من أكبر أزمات الانقطاع المدرسي في العالم.

المدرسة التي تحولت إلى ذكرى

عندما تتوقف الحروب يمكن إعادة بناء الطرق والجسور والمستشفيات خلال سنوات محدودة، لكن استعادة السنوات التعليمية المفقودة تمثل تحدياً أكثر تعقيداً. في أجزاء واسعة من السودان تحولت المدارس إلى مراكز لإيواء النازحين، أو توقفت عن العمل بسبب القتال، أو أصبحت خارج نطاق الوصول الآمن. وبالنسبة إلى أعداد كبيرة من الأطفال لم يعد الذهاب إلى المدرسة جزءاً من الحياة اليومية، بل استثناءاً نادر الحدوث.

غير أن الخسارة لا تقتصر على المحتوى التعليمي وحده. فالمدرسة تؤدي دوراً يتجاوز تعليم القراءة والكتابة والحساب، إذ تمثل فضاءً لاكتساب قيم الانضباط والعمل الجماعي واحترام التنوع والقدرة

تشير تقديرات المنظمات الدولية إلى أن أكثر من 8 ملايين طفل وشاب في سن الدراسة أصبحوا خارج النظام التعليمي، في واحدة من أكبر أزمات الانقطاع المدرسي في العالم

على التخطيط للمستقبل. وعندما يغيب هذا الفضاء لفترات طويلة، تظهر فجوات يصعب تعويضها لاحقاً.

كما أن الانقطاع الطويل عن الدراسة يزيد احتمالات التسرب النهائي من التعليم، خصوصاً بين الأطفال المنتمين إلى الأسر الفقيرة، حيث تدفع الظروف الاقتصادية بعضهم إلى العمل المبكر، بينما تواجه الفتيات مخاطر متزايدة تتعلق بالزواج المبكر والانقطاع الدائم عن التعليم.

طفولة تحت وطأة الصدمة

لا تتوقف آثار الحرب عند حدود التعليم، بل تمتد إلى البناء النفسي والعاطفي للأطفال.

فالطفل الذي يشهد القتل أو النزوح أو فقدان أحد أفراد أسرته لا يخرج من التجربة كما دخلها. وتشير الدراسات النفسية إلى أن التعرض المستمر للعنف يرتبط بارتفاع معدلات القلق المزمن واضطرابات النوم والخوف وصعوبات التركيز، وهي عوامل تؤثر بصورة مباشرة في عملية التعلم والنمو الاجتماعي.

وفي السودان يعيش ملايين الأطفال تجربة النزوح المتكرر وفقدان المنزل والابتعاد عن البيئة الاجتماعية المألوفة. وقد دفعت هذه الأوضاع المنظمات الإنسانية إلى توسيع برامج الدعم النفسي والاجتماعي للأطفال، في اعتراف واضح بأن الآثار النفسية للحرب لا تقل خطورة عن آثارها المادية.

وتزداد خطورة هذه الصدمات، لأن آثارها لا تظهر دائماً بصورة مباشرة؛ فقد تتجلى في الانسحاب الاجتماعي، أو العدوانية، أو ضعف الثقة بالآخرين، أو صعوبة بناء العلاقات المستقرة في مراحل لاحقة من الحياة.

عندما تتعرض منظومة القيم للاهتزاز

تنتقل القيم الاجتماعية عادة عبر الأسرة والمدرسة ومؤسسات المجتمع المختلفة. غير أن الحرب تضعف هذه القنوات جميعاً في الوقت نفسه. فالأسرة تنشغل بتأمين الاحتياجات الأساسية، والمدرسة تتراجع أدوارها أو تتوقف، بينما تخضع الحياة العامة لمنطق الخوف وعدم اليقين. وفي مثل هذه الظروف يتعرض الأطفال لتجارب قد تعيد تشكيل نظرتهم إلى المجتمع والعلاقات الإنسانية.

ولا يعني ذلك أن أطفال الحرب محكوم عليهم بتبني العنف أو رفض القيم المدنية، فالتجارب الإنسانية أكثر تعقيداً من هذه الأحكام المبسطة. لكن استمرار العنف لفترات طويلة قد يؤدي إلى ما يسميه علماء الاجتماع «تطبيع الاستثناء»، أي تحول الأوضاع غير الطبيعية إلى جزء مألوف من الحياة اليومية. وعندما يحدث ذلك يصبح النزوح تجربة اعتيادية، ويتحول الخوف إلى عنصر دائم في الحياة، ويغدو العنف جزءاً من المشهد الذي يعتاد الناس وجوده.

خسارة تتجاوز الحاضر

تُقاس الحروب عادة بأعداد الضحايا وحجم الخسائر الاقتصادية، لكن خسارة رأس المال البشري تظل من أكثر نتائجها خطورة على المدى البعيد. فالطفل الذي يفقد سنوات من التعليم اليوم قد يصبح أقل قدرة على المنافسة والإنتاج غداً. والمجتمع الذي يحرم ملايين أطفاله من فرص التعلم والتنمية يخسر في الوقت نفسه جزءاً من كوادره المهنية والعلمية المستقبلية.

ومن هذه الزاوية لا تبدو أزمة التعليم في السودان قضية تربوية فحسب، بل قضية تنموية واقتصادية وأمنية مرتبطة بمستقبل الدولة نفسها. فإعادة بناء المؤسسات بعد الحرب ستتطلب أجيالاً متعلمة وقادرة على المشاركة في إعادة الإعمار وإدارة الاقتصاد وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

ما بعد الحرب

عندما تتوقف المدافع سيبدأ تحدٍ آخر لا يقل أهمية عن إنهاء القتال نفسه: كيف يمكن إعادة دمج ملايين الأطفال الذين تشكّل وعيُهم في ظل الحرب؟. لن يكون ذلك ممكناً بمجرد إعادة فتح المدارس، بل يحتاج إلى برامج واسعة للتعويض التعليمي والدعم النفسي وإعادة دمج المتسربين وبناء الثقة بالمستقبل.

فإعادة إعمار المدن مهمة ضرورية، لكن إعادة بناء الإنسان تظل المهمة الأهم. وإذا كان الدمار الذي أصاب المباني قابلًا للإصلاح خلال سنوات، فإن الآثار التي تصيب الطفولة قد تستمر لأجيال ما لم تُبذل جهود جادة لمعالجتها.

لهذا تبدو قضية الأطفال في السودان اليوم أكثر من مجرد ملف إنساني؛ إنها قضية ترتبط بمستقبل المجتمع والدولة معاً. فبينما ينشغل العالم بإحصاء الخسائر المادية للحرب، يبقى التحدي الأكبر متمثلاً في حماية جيل كامل من أن يحمل آثارها معه إلى المستقبل.

من مسطبة المفقودين إلى ردهات السلطان

وضـاح شرف الديـن

كنتُ في زيارة خاطفة إلى السودان خلال أيام الحكومة الانتقالية التي ترأسها الدكتور عبدالله حمدوك. كان البلد يومها واقفاً على عتبة حلم مرتبك؛ يمد قدماً نحو الدولة المدنية، فيما ظلت القدم الأخرى عالقة في أوحال الدولة القديمة، بأجهزتها ومصالحها ومخاوفها وعاداتها الراسخة في احتقار الإنسان.

كان لديَّ موعد مع صديقي الأستاذ الرشيد سعيد يعقوب، وكيل وزارة الثقافة والإعلام آنذاك، في دار تجمع المهنيين السودانيين بقاردن سيتي. أوقفت سيارتي قريباً من الدار، وقبل أن أترجل لفتت نظري فتاة تجلس وحدها على المسطبة الخارجية.

كانت شابة مهندمة، ترتدي ملابس أنيقة وتحمل بين يديها أوراقاً رتبتها بعناية. بدت أناقتها غريبة وسط حرارة المكان وغباره وتوتره السياسي. لم تكن تعبث بهاتف، ولم تتطلع إلى الداخل، ولم تلتفت إلى حركة الداخلين والخارجين. كانت تحدق بعيداً، كأنها تنظر إلى نقطة لا يراها سواها، أو تنتظر شخصاً قد يأتي من جهة يستحيل أن يأتي منها أحد.

نزلت من السيارة ووقفت قبالتها لعلها تنتبه. بقيت غارقة في صمتها. اقتربت منها وسلمت، فردت بأدب واقتضاب. سألتها عن سبب جلوسها، وهل تنتظر مقابلة أحد.

قالت:

«اليوم عندنا وقفة هنا. نحن أسر المفقودين في فض اعتصام القيادة العامة. ابن عمي من المفقودين».

ثم راحت تحكي بصوت تحاول أن تمنحه ثباتاً لا تملكه. قالت إن أفراد أسرتها من كبار السن، نساءً ورجالاً، وإنها وابن عمها كانا الشابين اللذين يتوليان رعاية العائلة وقضاء حوائجها. ذهب ابن عمها إلى الاعتصام، ثم جاء يوم الفض، وانقطعت أخباره. لا قبر تزوره الأسرة، ولا مستشفى يؤكد وجوده، ولا جهة رسمية تقول أين اختفى. تركت عملها وتفرغت للبحث عنه، وظلت تتنقل بين المؤسسات والمشارح والمستشفيات والمكاتب واللجان.

ثم قالت جملة لا تزال عالقة في ذاكرتي:

«ما دايرة أفقد الأمل. عندي إحساس إنه عايش».

انزلقت دمعة ساخنة على وجهها، فشقّت طريقها وسط زينتها وأفسدت شيئاً من مكياجها. كانت دمعة واحدة، إلا أنها حملت ثقل بيت كامل معلّق بين الحياة والموت. لم أحتمل المشهد. غالبتني دموعي ومسحتها سريعاً، ثم تركتها ودخلت الدار وفي صدري حمل ثقيل، كأنني حملت معي جزءاً من انتظارها.

قيل لي إن الرشيد في اجتماع، وإن عليّ الانتظار. أُدخلت إلى مكتب أمجد فريد، وكانت تلك أول مرة ألتقيه فيها. أول ما لفت نظري أنه كان يدخن داخل المكتب. جلست منتظراً، وطال الانتظار، فخرجت إلى الخارج.

كان أهل المفقودين قد بدأوا يتجمعون. أمهات وآباء وأخوات وأقرباء يحملون صور الغائبين ولافتات تطالب بكشف مصيرهم. لم تكن هتافاتهم خطاباً سياسياً مجرداً، ولم تكن مطالبهم بنداً تفاوضياً يمكن تأجيله إلى اجتماع لاحق. كانوا يسألون الدولة سؤالاً بدائياً وفادحاً: أين أبناؤنا؟

عدت إلى المكتب وقلت لأمجد فريد إن مظاهرة لأسر المفقودين تقوم في الخارج، وسألته إن كان من المناسب أن يخرج أحد من قيادة التجمع للتحدث إليهم، أو على الأقل للاستماع إلى مطالبهم.

لوّح بيده في ضيق وقال، بما معناه: «هؤلاء يأتون إلى هنا كل يوم، لا عليك بهم.»

صعقتني العبارة أكثر مما صعقني الدخان الذي ملأ المكتب.

لم أجد رداً فورياً. بقيت أمام ذلك التلويح القصير باليد، أحاول أن أفهم كيف يستطيع إنسان محسوب على الثورة أن يختصر مأساة أسر تبحث عن أبنائها في عبارة ضجرة. كيف يصبح حضور الضحايا المتكرر سبباً للملل؟ وكيف يتحول الإصرار على معرفة مصير إنسان مفقود إلى إزعاج يعكر صفو مكاتب الساسة؟.

> **ثم جاء يوم فض الاعتصام، وانقطعت أخباره. لا قبر تزوره الأسرة، ولا مستشفى يؤكد وجوده، ولا جهة رسمية تقول أين اختفى. تركت عملها وتفرغت للبحث عنه، وظلت تتنقل بين المؤسسات والمشارح والمستشفيات واللجان**

> **عُيّن أمجد فريد مستشاراً للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لرئيس مجلس السيادة. استقبل كثيرون الخبر بالدهشة. أما أنا، فقد أعادني التعيين فوراً إلى تلك المسطبة، وإلى الفتاة الأنيقة التي تركت عملها لتبحث عن ابن عمها، وإلى دمعتها التي شقت مكياجها، وإلى اليد التي لوّحت في ضجر قائلة إن هؤلاء يأتون كل يوم**

أمجد فريد

خرجت مرة أخرى. كان عدد المحتجين قد ازداد، ولم يخرج إليهم أحد. وجدت نفسي أخاطبهم من دون صفة رسمية، ومن دون تفويض من تجمع المهنيين أو الحكومة. قلت لهم إن البلاد أصبحت تحت إدارة حكومة انتقالية، وإن تجمع المهنيين يمثل إحدى القوى السياسية الداعمة لها، وإن الطريق التنفيذي والقانوني يمر عبر النائب العام ووزارة العدل والجهات المختصة. كنت أحاول أن أمنحهم عنواناً يتوجهون إليه، مع أنني في داخلي كنت أعرف أن الدولة التي يحتاج فيها أهل المفقود إلى أن يسأل عابر سبيل عن باب العدالة، دولة لم تبدأ بعد في فهم معنى العدالة.

مرت السنوات، وانقلب الجيش على الحكومة الانتقالية في الخامس والعشرين من أكتوبر، ثم غرقت البلاد في حرب مدمرة. وفي مارس 2026 عُيّن أمجد فريد مستشاراً للشؤون السياسية والعلاقات الخارجية لرئيس مجلس السيادة وقائد الجيش عبد الفتاح البرهان.

استقبل كثيرون الخبر بالدهشة. أما أنا، فقد أعادني التعيين فوراً إلى تلك المسطبة، وإلى الفتاة الأنيقة التي تركت عملها لتبحث عن ابن عمها، وإلى دمعتها التي شقت مكياجها، وإلى اليد التي لوّحت في ضجر قائلة «إن هؤلاء يأتون كل يوم».

عندها أدركت أن المسافة بين تجاهل الضحية وخدمة السلطة أقصر مما نتصور.

فالانتهازية السياسية لا تبدأ دائماً عند باب القصر، ولا تولد لحظة توقيع قرار التعيين. تبدأ في لحظة صغيرة يعجز فيها المرء عن رؤية الإنسان الواقف أمامه. تبدأ حين يتحول المفقود إلى ملف، والأم الثكلى إلى مصدر إزعاج، والعدالة إلى عبء إداري، والاحتجاج إلى ضوضاء ينبغي إبعادها عن المكاتب المكيفة.

من يتدرب على تجاهل وجع الناس وهو في صف الثورة، يسهل عليه لاحقاً أن يجد لنفسه مقعداً في صف السلطة. ومن يرى الضحايا من نافذة المكتب أرقاماً متكررة، يستطيع أن يراهم من شرفة القصر خسائر جانبية في معركة السياسة.

كتب المفكر الفرنسي جوليان بندا عن «خيانة المثقفين»، قاصداً أولئك الذين يتخلون عن واجب الدفاع عن الحقيقة والعدالة، ويضعون مواهبهم في خدمة العصبية والقوة والمصلحة. الخيانة هنا ليست مجرد تغيير في الموقف السياسي؛ فالإنسان قد يراجع أفكاره، وقد تخطئ الأحزاب والتحالفات. الخيانة الأعمق تقع حين يتخلى المثقف عن ميزانه الأخلاقي، ثم يستخدم اللغة والمعرفة لتزيين الكفة التي تحمل السلطة.

ويقدم لنا التاريخ شخصيات مثل جوزيف فوشيه، الذي عبر الثورة الفرنسية والإرهاب والجمهورية والإمبراطورية والملكية، محتفظاً دائماً بموقع قريب من مركز القوة. لم يكن ولاؤه لنظام أو مبدأ، وإنما لقدرته المدهشة على شم اتجاه الريح قبل أن تتغير. كان يبدل أثوابه السياسية، بينما تبقى غريزته ثابتة: الوقوف إلى جوار الطرف الذي يملك السجن والختم والقرار.

أما تاليران، وزير العهود المتعاقبة، فقد صار مثالاً للرجل الذي ينجو من سقوط جميع الأنظمة لأنه لا يسكن أي فكرة بما يكفي ليموت معها. وهؤلاء لا ينتقلون من موقف إلى آخر نتيجة مراجعة فكرية شجاعة؛ إنهم يعيدون تعريف المبادئ كلما أعيد توزيع المقاعد.

في الفلسفة القديمة، جعل أفلاطون شخصية ثراسيماخوس تقول إن العدالة ليست سوى مصلحة الأقوى. وقد ظل هذا التصور حياً في عقول كثير من محترفي السياسة: الحق هو ما تقوله السلطة القائمة، والوطنية هي ما يخدم معسكرها، والخيانة هي كل اعتراض عليها، والضحايا المحترمون هم الذين يمكن استخدام صورهم في الخطابات. أما الضحايا الذين يطرقون الباب كل يوم، ويطالبون بإجابات محرجة، فسرعان ما يوصفون بأنهم مصدر إزعاج أو أداة في يد الخصوم.

المقزز في هذه الحالات ليس مجرد تقلّب المواقف. السياسة بطبيعتها مجال للمراجعة والتسويات والتحولات. المقزز أن يظل الشخص محتفظاً بكل مفردات الثورة بعد أن يغادر معناها؛ يتحدث عن الحرية وهو قريب من سلطة صنعتها القوة المسلحة، وعن العدالة بعدما ضاق يوماً بأهل المفقودين، وعن المدنية وهو يشن خصومته على القوى المدنية، وعن الضحايا حين تخدم ذكراهم حجته، ثم يدير لهم ظهره عندما يقفون أمام مكتبه.

إن أسوأ أنواع الوصوليين ليس ذلك الذي يعلن منذ البداية أنه يبحث عن المنصب. الأكثر خطراً هو الذي يتسلق على لغة المبادئ، ويستخدم دماء الضحايا سلماً، ثم يركل السلم بعد أن يبلغ الطابق الذي يريده. يرتدي في كل مرحلة القناع المناسب: ناشطاً حين تكون الشوارع مصدر الشرعية، خبيراً حين تصبح المنظمات الدولية باباً للنفوذ، ومستشاراً حين يعود القصر مركز توزيع الامتيازات.

هؤلاء لا يخونون رفاقهم وحدهم؛ إنهم يفسدون المعاني نفسها. يجعلون الناس يشكّون في كل حديث عن الثورة، وكل شعار عن المدنية، وكل مثقف يتحدث عن حقوق الإنسان. يتركون وراءهم مجتمعاً أكثر مرارة، يظن أن الجميع ينتظرون دورهم للدخول إلى القصر، وأن الاختلاف بين الخطيب والجنرال ليس سوى اختلاف في توقيت الوصول.

ومع ذلك، تظل هناك أشياء لا تستطيع المناصب محوها.

تظل تلك الفتاة جالسة على المسطبة.

تظل أوراقها في يدها، ونظرتها معلقة في الأفق، ودمعتها تشق زينتها في صمت. تظل تنتظر ابن عمها الذي خرج مطالباً بوطن أفضل، ثم ابتلعه مجهول كثيف. وتظل يد أخرى، في مكتب قريب، تلوّح في ضجر لأن أسر المفقودين «يأتون كل يوم».

بين الدمعة وتلويحة اليد تتكشف سيرة سياسية كاملة.

فالسلطة لا تغيّر الناس دائماً؛ هي كثيراً ما تكشف ما كان كامناً فيهم. والمنصب لا يصنع الانتهازي من العدم؛ يمنحه فقط منصة أعلى ليعلن ما أخفاه المكتب الصغير. أما الامتحان الحقيقي للثوري فلا يقع حين تهتف له الجماهير، وإنما حين يقف أمامه إنسان ضعيف، بلا منصب ولا نفوذ ولا منفعة، ويسأله أن يصغي إلى ألمه.

في ذلك اليوم، لم تكن أسرة المفقودين تطلب امتيازاً، ولم تأتِ لتقتسم وزارة أو مقعداً في مجلس. جاءت تطلب خبراً عن أبنائها. ومن يعجز عن منح أمٍّ مفقود دقائق من الإصغاء، يصعب أن نصدقه حين يحدثنا لاحقاً عن إنقاذ الوطن.

لقد تعلمت من تلك الواقعة أن المواقف الكبرى تُعرف أحياناً من حركات صغيرة: دمعة تنزل من عين فتاة، ويد ترتفع في الهواء لتصرفَها. الأولى كانت تختصر إنسانية شعب يبحث عن أبنائه، والثانيَة كانت تنذر مبكراً بطريق ينتهي، عاجلاً أو آجلاً، في ردهات

> **كيف يستطيع إنسان محسوب على الثورة أن يختصر مأساة أسر تبحث عن أبنائها في عبارة ضجرة. كيف يصبح حضور الضحايا المتكرر سبباً للملل؟ وكيف يتحول الإصرار على معرفة مصير إنسان مفقود إلى إزعاج يعكر صفو مكاتب الساسة؟**

خطاب الكراهية وأثره في تمزيق السودان:

الحرب أولها كلام

صفاء الزين

يمر السودان اليوم بواحدة من أخطر المراحل في تاريخه الحديث، إذ تتداخل الحرب المسلحة مع حرب أخرى لا تقل خطورة عنها، بل قد تكون أكثر تدميرًا على المدى البعيد، وهي حرب خطاب الكراهية. فبينما تحصد الأسلحة الأرواح وتدمّر البنية التحتية، يعمل خطاب الكراهية على تدمير النسيج الاجتماعي، وزرع الشكوك بين أبناء الوطن الواحد، وتحويل الاختلافات الطبيعية إلى صراعات وجودية تهدد مستقبل البلاد ووحدتها.

لقد أثبتت التجارب الإنسانية عبر التاريخ أن الحروب لا تبدأ دائمًا بإطلاق الرصاص، وإنما تبدأ غالبًا بكلمات تحرِّض وتشيطن وتقصي الآخر. وعندما تتحول الكلمات إلى أدوات للتعبئة ضد جماعة أو قبيلة أو منطقة أو عرق، فإنها تخلق بيئة خصبة للعنف والانقسام، وتجعل المصالحة أكثر صعوبة بعد انتهاء النزاعات. وفي السودان، حيث التنوع الثقافي والإثني والديني يمثل أحد أهم مصادر الثراء الوطني، يصبح انتشار خطاب الكراهية تهديدًا مباشرًا لفكرة الدولة نفسها.

وماهية خطاب الكراهية أنه كل تعبير أو خطاب أو محتوى يهدف إلى التحريض على الكراهية أو التمييز أو العداء أو العنف ضد أفراد أو جماعات بسبب انتمائهم العرقي أو القبلي أو الديني أو الجهوي أو الثقافي، أو أي صفة أخرى مرتبطة بهويتهم. ولا يقتصر هذا الخطاب على التصريحات السياسية أو الإعلامية، ولكنه يمتد إلى المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، والتعليقات، والشائعات، والرسائل المتداولة بين الناس، بل حتى أهازيج وأغاني الفلكلور الشعبي وطرف المجموعات الفكاهية.

وتكمن خطورة خطاب الكراهية في أنه لا يكتفي بوصف الآخر بشكل سلبي، وإنما يسعى إلى تجريده من إنسانيته وتصويره كعدو دائم أو تهديد يجب التخلص منه أو إقصاؤه. وعندما يترسخ هذا التصور في الوعي الجمعي، يصبح العنف ضد الآخر مقبولًا أو مبررًا لدى بعض الفئات، وفي بعض الأحيان يصبح فرضاً دينياً جهادوياً.

تعد بلادنا من أكثر الدول تنوعًا في القارة الأفريقية والعالم العربي. فهناك ثلاث عوائل لغوية من أصل خمسة في إفريقيا، وعشرات المجموعات الإثنية واللغات والثقافات والعادات والتقاليد التي تعايشت عبر قرون طويلة. وكان من المفترض أن يكون هذا التنوع مصدر قوة وثراء حضاري، لكنه حُوِّل في أحيان كثيرة إلى أداة للصراع نتيجة الاستغلال السياسي والتهميش وعدم العدالة في توزيع السلطة والثروة.

وخلال فترات الأزمات، برزت خطابات تقوم على تقسيم السودانيين إلى فئات متناحرة، بحيث يُنظر إلى المواطن من خلال قبيلته أو منطقته أو أصله العرقي بدلًا من النظر إليه بوصفه مواطنًا متساوي الحقوق والواجبات. ومع تصاعد الحرب الحالية، ازدادت هذه الخطابات انتشارًا بشكل غير مسبوق، خاصة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وعبر غرف الحرب مدفوعة الأجر.

في الماضي كانت خطابات التحريض تنتشر ببطء نسبيًا، أما اليوم فإن منشورًا واحدًا أو مقطع فيديو قصيرًا يمكن أن يصل إلى ملايين الأشخاص خلال ساعات قليلة. وقد أصبحت منصات التواصل الاجتماعي ساحة رئيسية لتبادل المعلومات، لكنها تحولت أيضًا إلى منصة لنشر الشائعات والأخبار المضلِّلة وخطابات الكراهية.

خلال الحرب الحالية، انتشرت آلاف المنشورات التي تتهم جماعات كاملة بالخيانة أو العمالة أو المسؤولية الجماعية عن الجرائم والانتهاكات، بل حتى التجريد من حق المواطنة والتسمي بالسودان، وتمت التعبئة ضدها حتى وصل الأمر إلى تصنيف على أساس الوجوه واللهجات واللكنات المحلية. كما ظهرت حملات منظمة تستخدم اللغة العنصرية والجهوية لتأجيج المشاعر، وتحويل الصراع السياسي والعسكري إلى صراع مجتمعي واسع.

وتكمن الخطورة في أن كثيرًا من المستخدمين يشاركون هذه المواد دون التحقق من صحتها، مدفوعين بالخوف أو الغضب أو الرغبة في الانتقام. وهكذا تتحول وسائل التواصل من أداة للتواصل إلى وسيلة لتوسيع دائرة الكراهية.

إن العلاقة بين الحرب وخطاب الكراهية علاقة متبادلة. فالحرب تنتج مشاعر الغضب والخوف، بينما يعمل خطاب الكراهية على تعميق هذه المشاعر وتحويلها إلى عداء دائم. ويمكن ملاحظة ذلك من خلال عدة جوانب:

أولًا، يبرر العنف. فعندما يتم تصوير جماعة معينة على أنها شر مطلق أو تهديد وجودي، يصبح استهدافها أو الاعتداء عليها أمرًا مقبولًا في نظر البعض، وتجلى ذلك في حروب سابقة في جنوب السودان والمنطقتين.

ثانيًا، يمنع التعاطف الإنساني. فبدلًا من رؤية الضحايا باعتبارهم بشرًا يستحقون الحماية، يتم التعامل معهم من خلال هوياتهم الضيقة، مما يؤدي إلى تبرير معاناتهم أو التقليل من شأنها.

ثالثًا، يوسع دائرة الصراع. فالحرب التي تبدأ بين أطراف محددة قد تتحول إلى نزاع مجتمعي شامل عندما تنتشر خطابات التحريض ضد مجموعات كاملة من السكان.

رابعًا، يعقد جهود السلام. فكلما زادت الكراهية المتبادلة، أصبحت فرص المصالحة وإعادة بناء الثقة أكثر صعوبة.

ويترك خطاب الكراهية آثارًا عميقة على المجتمع السوداني. فهو يضعف الثقة بين المواطنين ويؤدي إلى تفكك العلاقات الاجتماعية التي تشكل أساس الاستقرار. وعندما يبدأ الناس في الشك بعضهم ببعض بسبب الانتماءات القبلية أو الجهوية، تتراجع قيم التعايش والتضامن التي ميزت المجتمع السوداني لعقود طويلة.

كما يؤدي هذا الخطاب إلى خلق أجيال جديدة تنشأ على الصور النمطية السلبية والأحكام المسبقة. فالطفل الذي يسمع باستمرار أن جماعة معينة هي عدو أو مصدر تهديد قد يحمل هذه الأفكار معه إلى المستقبل، مما يطيل عمر الصراعات حتى بعد توقف القتال.

ومن أخطر النتائج أيضًا تآكل الهوية الوطنية الجامعة. فعندما تصبح القبيلة أو الجهة أهم من الوطن، يفقد المجتمع أحد أهم عناصر وحدته واستقراره، والآن أصبحت حلقات الانتماء تضيق حتى داخل القبيلة الواحدة وتنزوي إلى أبناء «خشم البيت».

ولا تقتصر آثار خطاب الكراهية على الجوانب السياسية والاجتماعية، ولكنها تمتد إلى الصحة النفسية للأفراد. فالأشخاص الذين يتعرضون بشكل مستمر للتمييز أو الإهانة بسبب هويتهم يعانون من مشاعر الخوف والقلق والإقصاء وفقدان الأمان.

وفي أوقات الحرب، تتضاعف هذه الآثار بسبب النزوح وفقدان الأحبة وانعدام الاستقرار. وعندما يضاف إلى ذلك خطاب يحرض ضد فئات معينة، فإن الشعور بالتهديد يصبح أكثر حدة، مما يؤدي إلى مزيد من الصدمات النفسية والانقسامات المجتمعية.

وللإعلام مسؤوليته الأخلاقية لأنه يلعب دورًا محوريًا في تشكيل الرأي العام، ولذلك تقع عليه مسؤولية كبيرة في مواجهة خطاب الكراهية. فالإعلام المهني لا يكتفي بنقل الأحداث، ولكنه يحرص على استخدام لغة دقيقة ومتوازنة تحترم كرامة جميع الأطراف.

لكن عندما تتخلى بعض المنابر الإعلامية عن معايير المهنية وتتبنى خطابًا تحريضيًا، فإنها تسهم بشكل مباشر في تأجيج الصراع. ولهذا فإن الالتزام بأخلاقيات المهنة، والتحقق من المعلومات، وإعطاء مساحة للأصوات الداعية للسلام، يمثل جزءًا أساسيًا من جهود الحد من الكراهية.

وهنا يأتي دور النخب السياسية والمجتمعية، إذ تقع على عاتق القيادات السياسية والدينية والمجتمعية مسؤولية خاصة في هذه المرحلة. فالكلمات التي تصدر عن الشخصيات المؤثرة لها قدرة كبيرة على تشكيل اتجاهات الجمهور.

وعندما تستخدم القيادات لغة الإقصاء والتحريض، فإنها تمنح الشرعية للكراهية والعنف. أما عندما تدعو إلى الحوار والتسامح واحترام التنوع، فإنها تسهم في تخفيف التوتر وفتح آفاق للتعايش.

وما يؤسف له أن هناك فئة من هذه النخب ولغت في الدماء بالتحريض وتأصيل خطاب الكراهية دينياً وصبغه بصبغة ذات طابع مقدس وصل إلى إخراج الآخر المخالف من الملة ووصمه بالكفر والتحريض عليه والتعبئة الجهادوية ضده واستحلال دمه واستباحة عرضة وماله وأرضه، كل ذلك من منابر يفترض أنها تتحرك من خلفية مقدسة ونصوص دينية تحض على التعايش والتآخي بين الناس ونصرة المظلوم، هؤلاء اختاروا أن يكونوا خداماً للسلطان وعمالاً في مشروع التحريض الاجتماعي، ولكن بطريقتهم التي تخالف كل شرع مقدس.

إن السودان اليوم بحاجة إلى خطاب وطني جامع يركز على المشتركات بين السودانيين، بدلًا من تضخيم خلافاتهم، ويؤكد أن العدالة والمواطنة المتساوية هما الأساس الحقيقي للاستقرار.

وعندما ننتقل لتساؤل عن كيفية مواجهة خطاب الكراهية؟ نجد أن مواجهة خطاب الكراهية ليست مسؤولية الحكومات وحدها، بل هي مسؤولية جماعية تشمل جميع أفراد المجتمع. ويمكن تحقيق ذلك من خلال:

- تحقيق ثقافة الحوار واحترام الاختلاف.
- نشر الوعي بمخاطر الشائعات والمعلومات المضللة.
- دعم الإعلام المهني والمسؤول.
- تطوير برامج تعليمية تركز على قيم المواطنة والتسامح.
- تشجيع المبادرات المجتمعية التي تجمع بين مختلف المكونات السودانية.
- محاسبة المحرضين على الكراهية وفق القانون.
- صياغة الخطاب الوطني الذي يركز على وحدة المصير والمستقبل المشترك.

كما أن كل فرد يستطيع أن يكون جزءًا من الحل من خلال الامتناع عن مشاركة المحتوى التحريضي، والتحقق من المعلومات قبل نشرها، واستخدام لغة تحترم كرامة الآخرين حتى في أوقات الخلاف.

ختاماً: إن الحرب الحالية في السودان ليست مجرد مواجهة عسكرية، ولكنها اختبار حقيقي لقدرة السودانيين على الحفاظ على نسيجهم الاجتماعي وهويتهم الوطنية. وإذا كانت البنادق قادرة على إنهاء حياة الإنسان، فإن خطاب الكراهية قادر على تدمير مجتمع بأكمله من الداخل.

ولذلك فإن مواجهة الكراهية لم تعد قضية هامشية أو مؤجلة إلى ما بعد الحرب، وإنما هي جزء أساسي من معركة إنقاذ السودان نفسه. فالأوطان لا تُبنى بالقوة وحدها، ولكنها تُبنى بالثقة والعدالة والاحترام المتبادل. وكل كلمة تدعو إلى التفاهم والتسامح تمثل خطوة نحو السلام، بينما كل كلمة تحرض على الكراهية قد تكون شرارة لصراع جديد.

ويبقى الأمل قائمًا في أن يدرك السودانيون أن ما يجمعهم أكبر بكثير مما يفرقهم، وأن مستقبل السودان لا يمكن أن يُبنى على الإقصاء والعداء، بل على الاعتراف بالتنوع بوصفه مصدر قوة، وعلى الإيمان بأن الوطن يتسع للجميع دون استثناء.

البرهان وحميدتي

الحروب لا تبدأ دائمًا بإطلاق الرصاص، وإنما تبدأ غالبًا بكلمات تحرِّض وتشيطن وتقصي الآخر. وعندما تتحول الكلمات إلى أدوات للتعبئة ضد جماعة أو قبيلة أو منطقة أو عرق، فإنها تخلق بيئة خصبة للعنف والانقسام، وتجعل المصالحة أكثر صعوبة بعد انتهاء النزاعات

خلال فترات الأزمات، برزت خطابات تقوم على تقسيم السودانيين إلى فئات متناحرة، بحيث يُنظر إلى المواطن من خلال قبيلته أو منطقته أو أصله العرقي، بدلًا من النظر إليه بوصفه مواطنًا متساوي الحقوق والواجبات مع غيره من المواطنين

العلاقة بين الحرب وخطاب الكراهية علاقة متبادلة. فالحرب تنتج مشاعر الغضب والخوف، بينما يعمل خطاب الكراهية على تعميق هذه المشاعر وتحويلها إلى عداء دائم

ديسمبر
حرية - سلام - وعدالة
الخميس 25 يونيو 2026م
https://decembernews.com

الذهب والحدود: قراءة في ما جرى بجبل العيقاد

وليد عنبور

شهدت لحظات الفجر الأولى من صبيحة الثلاثاء 16 يونيو، على شريطنا الحدودي شمال غرب البحر الأحمر، فصلاً جديداً من فصول استباحة التراب الوطني؛ فصلاً لم تعد تُنسج خيوطه في الغرف المغلقة بأيدي كتاب الخيال السياسي، ووثّقته هواتف شبابنا من عمال المناجم في تلك البقع، تلك الهواتف التي نجت من الحريق لتنقل للعالم مشهد الطيران الحربي المصري وهو ينقض على جبل العيقاد.

ولم تكن تلك المقاطع المتداولة مجرد رصد عاطفي، فقد حملت قيمة إثباتية مهمة عبر مطابقة المعالم الطبوغرافية للجبل وتوثيق هوية وطبيعة القوات البرية المتوغلة التي تلت القصف بالطيران الحربي بآليات عسكرية ثقيلة فرضت أمراً واقعاً جديداً؛ استباحت المنطقة وقتلت المعدّنين العزل، وعمدت إلى مصادرة أدوات الإنتاج البدائية من طواحين ومولدات، ثم حرقت الخيام لطمس معالم الفعلة النكراء.

جبل العيقاد: مختبر التفكيك على الأرض

نترحم على الأنفس الغالية التي فقدناها في تلك الهجمات. الأشد خطورة فيما حدث في جبل العيقاد أنه يتجاوز الخسائر الآنية، ويكمن في الكارثة اللاحقة التي تؤسس لمرحلة جديدة من الصراع بالوكالة، ومحاولات إبقاء المجتمعات المحلية والمعدنين في حالة إنهاك واستنزاف داخلي مستمر وعاجزة عن حماية حقوقها.

ويسقط هنا القناع الزائف للتبرير القانوني المصري. فالجبل، وفقاً لخرائط الجغرافيا السياسية ونصوص القانون الدولي، يقع خارج النطاق الجغرافي للمثلث الحدودي المحتل «حلايب وشلاتين وأبو رماد»، والإحداثيات الجغرافية الموثقة بالرصد تضع منطقة الاستهداف عند (21.82° شمالاً، 34.11° شرقاً)، في منطقة تُعرف محلياً بمنجم «شمال الوادي» وتتبع إدارياً لمحلية جبيت المعادن، وهذه الإحداثيات تضع المنجم على بعد 20 كيلومتراً جنوب خط عرض 22° شمالاً، أي في عمق الأرض السودانية، والمنطقة جبلية غنية بالذهب وتضم آلاف المعدنين التقليديين. وحتى لو تذرعت الآلة الإعلامية للقاهرة بـ«المطاردة الأمنية»، أو «مكافحة شبكات التهريب والإنفاذ القانوني» في منطقة حدودية معقدة، فإن هذه الذريعة تسقط سياسياً وعسكرياً أمام طبيعة السلوك الميداني؛ فالقصف بالطيران الحربي والتجريف البري الشامل، وحرق الخيام ومصادرة الطواحين والمولدات البدائية، أفعال تتجاوز حدود السلوك الأمني المنضبط لملاحقة خارجين عن القانون. تشير طبيعة هذه الممارسات إلى أن الأهداف قد تتجاوز الاعتبارات الأمنية المباشرة نحو إعادة تشكيل أنماط السيطرة على الموارد المحلية ومسارات النشاط الاقتصادي في المنطقة، مما يستدعي تحقيقاً مستقلاً لتحديد طبيعة الأهداف الفعلية لهذه العمليات ومدى ارتباطها بإعادة رسم موازين النفوذ حول قطاع الذهب.

وفيما تلا بعد أيام من القصف والتوغل البري، فرضت القوات المصرية سيطرة ميدانية واسعة على المنطقة، وهذا لا يمثل انتهاكاً حدودياً خاطفاً، لقد تحول إلى توغل عسكري مستدام يرتقي بوضوح إلى مستوى العمل العدائي الصريح. والوجود الميداني المتواصل يُنشئ، بحكم الأمر الواقع، منطقة نفوذ عسكري دائمة؛ وهي مرحلة الهيمنة التي ستكتمل إن استمرت دون انسحاب لتستوفي كامل أركان الاحتلال العسكري. والأرض في هذا المشهد لم تعد ساحة مواجهة عابرة، إذ إن استمرار الوجود العسكري المصحوب بالتحكم في النشاط الاقتصادي المحلي قد يقود إلى أنماط من السيطرة طويلة الأمد تستوجب التقييم وفق قواعد القانون الدولي ذات الصلة.

تشريح التضليل: كيف ينطق الموقف الرسمي؟

إن إخضاع سلوك سلطة بورتسودان للتحليل لا ينطلق من رغبة في إطلاق اتهامات مرسلة بالتبعية، أو الصفقات السرية التي تفتقر لوثيقة معلنة، ويستند هذا التحليل إلى «محاكمة الموقف بالنتائج الكارثية المترتبة عليه على الأرض». فصمت السلطة المطبق، واختزال العدوان العسكري في «أحداث مؤسفة» عبر منشورات خجولة على وسائل التواصل الاجتماعي ومن شخصية متناقضة ليست ذات ثقل، يُنتج في النهاية نتيجة سياسية واحدة لا تختلف قيمتها: شرعنة الاستباحة.

وسواء كان هذا الصمت ناتجاً عن عجز عسكري وتكتيكي كامل بسبب الانشغال بالجبهات الداخلية، أو كان نتاج غضّ طرف وتفاهمات أمنية غير مكتوبة لقاء مساعدات؛ فإن النتيجة الدبلوماسية هي وضع السيادة الوطنية على طاولة المقايضات، وهو سلوك يجرّد السلطة من مشروعية حماية التراب الوطني. وينتقل التصريح من التصغير إلى التضليل عبر آليتين خطابيتين:

أولاً: شرعنة الاختراق تحت مسمى «التبادلية»: وصف الغزو بأنه «سلسلة من الاعتداءات المتبادلة» هو خداع لغوي يضع معدنين عزلاً على قدم المساواة مع جيش نظامي لشرعنة الاختراق وتطبيعه تحت مسمى التكرار.

ثانياً: تكتيك «المرآة المقلوبة» وصناعة العدو البديل: يستدير الخطاب الرسمي ليوجه سهامه نحو الخصوم السياسيين في الداخل: «لماذا تسكتون عن انتهاكات المليشيات وتستنفرون الآن؟» ويهدف هذا التكتيك إلى نقل القضية من مربع السيادة الوطنية المستباحة في الشرق إلى مربع التراشق السياسي الداخلي، محولاً السيادة إلى ذخيرة في حرب جانبية.

تفنيد الرواية المضادة برادع القانون الدولي

لكي يكون تحليلنا منيعاً يجب أن نتبنى مؤقتاً أقوى حجّة يمكن أن تسوقها القاهرة لنجردها من أي غلاف قانوني. وتلك الحجة ليست مجرد «مطاردة عصابات تهريب»، إنها سيناريو أكثر تعقيداً: أن هناك تفاهماً أمنياً غير معلن مع سلطة بورتسودان يسمح بتأمين المنطقة واستغلالها في ظل انهيار قدرة سلطة الأمر الواقع ببورتسودان على التحكم في الذهب.

هذا السيناريو، حتى لو سلمنا به جدلاً، يصطدم بأربعة اعتراضات قانونية ومنطقية تدمره:

غياب الغطاء الاتفاقي: أي تفاهم أمني من هذا النوع يحتاج إلى أثر مكتوب وبيان مشترك، ولم يصدر أي منهما، فالصمت الرسمي السوداني هو أقوى مؤشر على غياب هذا الغطاء، ويظل احتمال وجود تنسيق سري قائماً يحتاج نفياً موثقاً لاستبعاده كلياً.

خرق مبدأ «التناسب»: حتى لو افترضنا وجود تنسيق فإن استخدام الطيران الحربي وأرتال من السيارات العسكرية ضد مدنيين يستخدمون معاول وآلات بدائية ينتهك مبدأ «التناسب» في القانون الدولي الإنساني. وهذا الاستخدام المفرط للقوة ينفي صفة «المطاردة الأمنية» ويرجّح صفة «العملية العسكرية الهجومية».

طبيعة المنهوبات تؤكد طبيعة الهدف: مصادرة أدوات التعدين التقليدية «طواحين، مولدات وحجر الذهب» وحرق خيام الإعاشة، يُرجّح أن المستهدف هو النشاط الاقتصادي المدني للمعدنين والتجار وليس شبكات تهريب عسكرية منظمة، كما أن مصادرة وسائل العيش المدنية تندرج وفق المادة الثامنة من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ضمن الأفعال التي قد ترقى إلى مستوى جرائم الحرب، وهو توصيف يحتاج تحقيقاً قانونياً مستقلاً من جهات مختصة.

دحض مبدأ «الموافقة»: أي «ضوء أخضر» من جهة في بورتسودان يسمح لقوات أجنبية بقتل مواطنين عزّل على أرضهم يتعارض مع المادة الأولى من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والسيادة ليست سلعة تتاجر بها نخب متنفذة، وحق الشعوب في التصرف في ثرواتها لا يسقط بالتقادم أو بالصفقات غير المعلنة.

أما بخصوص التوثيق فإن القيمة السياسية والجنائية لمقاطع الفيديو تكمن في نجاحها في كسر الحصار الإعلامي وفرض الواقعة على الأجندة السياسية، وإجبار سلطة الأمر الواقع على الخروج عن صمتها، مع بقاء الحاجة قائمة لاستكمال التوثيق عبر صور الأقمار الصناعية والشهادات الميدانية المستقلة والتقارير الحقوقية المتخصصة بما يعزز القيمة الإثباتية للملف بصورة أكبر.

القصف بالطيران الحربي والتجريف البري الشامل وحرق الخيام ومصادرة الطواحين والمولدات البدائية، أفعال تتجاوز حدود السلوك الأمني المنضبط لملاحقة خارجين عن القانون

الإقرار بالتعقيد: ليس دفاعاً عن المعتدي

إن الاعتراف بالمظالم التاريخية والإنهاك القبلي في شرق السودان ليس تبريراً للمعتدي، ويمثل هذا الاعتراف تعرية دقيقة لإستراتيجيته؛ فالخصم الخارجي لم يكن ليجرؤ على قصف جبل العيقاد لولا أنه استثمر أولاً في حالة الاحتقان والتفتيت الداخلي ليكون بمثابة «ستار دخاني» يغطي على التوغل العسكري. وحكمة مجتمع الشرق في تفادي الفتنة، أثبتت أن الوعي المحلي هو خط الدفاع الأول الذي فضح الغزو وجرّده من غطائه الاجتماعي الصامت. ومشهد الشرق اليوم ليس بين أبيض وأسود، هو جسم معقد من مظالم متشابكة:

مظالم تاريخية: تعاني كل مكونات الشرق، مثل معظم الأقاليم الأخرى، من تهميش تنموي مزمن حوّلها إلى ساحة للصراع على الموارد الشحيحة بدلاً من أن تكون شريكاً في إدارة ثرواتها الهائلة من خلال المصالح والمصير المشترك.

تنافس على الموارد: التعدين العشوائي، رغم كونه مصدر رزق وحيداً لملايين الشباب، يخلق بؤر توتر على الأرض مستغلاً غياب الدولة العادلة التي تنظم هذا القطاع.

الاستغلال السياسي: هناك شبكات مصالح مرتبطة باقتصاد الحرب وتجارة الذهب تصنع وتتضخم لخلق وتأجيج هذه المظالم المشروعة وتحويلها إلى خطاب كراهية قبلية سبيلاً لتعزيز نفوذها دون أن تقدم حلولاً حقيقية.

إن الاعتراف بهذه الجراح لا يبرر الغزو المصري، وفي الوقت ذاته يفضح إستراتيجية الطرف الخارجي الذي يبني توسعه على انشغالنا باقتتالنا الداخلي، فالخصم الخارجي لا يخلق الفوضى من عدم، هو يتغذى على فوضانا القائمة وينتهزها.

حكمة المجتمع وسؤال الوحدة

قبل حادثة جبل العيقاد بـ72 ساعة كانت ثمة جهات تعمل بجد على إشعال فتنة قبلية في المنطقة، موظّفةً حقوقاً حقيقية ومشروعة وقوداً لنزاع مصطنع، غير أن هذه المساعي اصطدمت بما لم تحسب حسابه: وعي المجتمع المحلي وحكمة حكمائه من أبناء الشرق الذين أدركوا اللعبة قبل أن تكتمل وأفشلوا مخططها. هذا الموقف ليس مجرد حدث عابر، يمثل دليلاً ميدانياً حياً على أن إرادة التعايش موجودة وراسخة في عمق هذه المجتمعات، وأن رصيد الحكمة المشتركة أقوى من أدوات التفتيت المستوردة.

غير أن هذه الوقائع مجتمعةً تُلقي بظلالها على سؤال لا يمكن تجاوزه: هل كان ما جرى في جبل العيقاد ممكناً لو لم تُصنع حالة الاحتقان والتحشيد تلك أولاً؟ هل كان المعتدي الخارجي سيجرؤ على اختراق هذه الأرض بهذه الصورة لو كان أبناء الشرق في تلك اللحظة ظهراً لبعض موحدين في مواجهة ما يتهددهم؟ الوقائع الميدانية وشواهد التاريخ تجعل هذين السؤالين أكثر من مجرد تساؤل نظري، فالتفريق بين مكونات الشرق لم يكن هامشاً في حسابات المعتدي ويبدو أنه كان الشرط الأول لإمكانية العدوان ذاته.

وهذا ما يجعل سؤال «تزامن المصالح» مشروعاً تحليلياً لا بوصفه جواباً مُعدّاً سلفاً بوصفه فرضية تحقيق تتغذى على نمط الوقائع المتكرر، والرابط هنا ليس «مؤامرة تخيلية» تُفترض أولاً ثم يُلتمس لها دليل، هو سؤال هيكلي يُستخلص من تتابع الأحداث: هل التُقطت لحظة الاحتقان المحلي بانتهازية من قبل المعتدي الخارجي فوجد فيها «غطاءً دخانياً» لتمرير اعتدائه العسكري؟ أم أن التزامن محض مصادفة؟ وأي الطرفين تحرك أولاً؟ هذه أسئلة لا تُحسم في كتابات رأي، بل تحتاج تحقيقاً استقصائياً يتتبع الأثر الزمني والاتصالات بدقة. وحتى يكتمل ذلك التحقيق يظل السؤال نفسه كافياً لفضح معادلة واحدة لا تحتاج إلى افتراض: من المستفيد من تفريق لُحْمة الشرق؟

في كل السيناريوهات المطروحة النتيجة العملية التي تتحقق على الأرض واحدة: إشغال الشرق بجبهة داخلية ملتهبة وهو يواجه عدواناً خارجياً. وهذه النتيجة سواء كانت مقصودة من طرف بعينه أم لا، تصب في نهاية المطاف في مصلحة من يسعون لإحكام السيطرة على ثروات المنطقة؛ وتحديد ما إذا كان ذلك قد تم بتنسيق مسبق، أم كان اغتناماً انتهازياً للفوضى هو بالضبط ما تحتاج الإجابة عنه إلى تحقيقات استقصائية دقيقة تُسمي الأطراف وتُوثق الأدوار بالأسماء والمستندات، لا بالأوصاف العامة التي تُضعف القضية أمام المحاكم الدولية والرأي العام.

أما الموقف الرسمي الذي اختار لغة «الأحداث المؤسفة»، ولم يصدر من خلال مجلس الأمن والدفاع أو وزارة الخارجية، وجاء للأسف عبر منشور على منصة X وفيسبوك من المستشار؛ فإن الصمت الرسمي لا يمكن التعامل معه كموقف سلبي بريء، ويطرح أسئلة استقصائية مشروعة تستحق التحقق المستقل: لماذا لم نرَ بياناً رسمياً إذا كان هذا عدواناً صريحاً؟ وهل ثمة تفاهمات أمنية غير مكتوبة سمحت بهذا العبور؟ وما طبيعة المساعدات العسكرية التي تلقتها السلطة في توقيت متزامن مع التوغل؟ غير أن غياب الرد على هذه الأسئلة يُنتج فراغاً تفسيرياً يفتح المجال أمام عدة فرضيات متنافسة، من بينها فرضية العجز الناجم عن الانشغال بالجبهات الداخلية، وفرضية الحسابات السياسية المرتبطة بالمصالح الإقليمية، وفرضية الارتهان أو التبعية بدرجاتها المختلفة، وهي جميعاً فرضيات تحتاج إلى أدلة إضافية تسمح بترجيح إحداها على الأخرى. وهذه الفرضية ليست حكماً صادراً ولا موقفاً أيديولوجياً هي إطار تحليلي مؤقت يُستخدم هنا لكونه الأكثر قدرة على تنظيم الوقائع المتناثرة في سردية واحدة متماسكة وتظل قابلة للدحض إن ظهرت أدلة تناقضها وقابلة للتعزيز إن اكتمل التحقيق الاستقصائي، أما رفض الفرضية دون فحصها فهو في الجوهر رفض للأسئلة نفسها لا للفرضية.

من الارتكاز إلى السيطرة: اقتصاديات الواقع الجديد

السيطرة العسكرية على جبل العيقاد تتجاوز البعد الأمني إلى البعد الاقتصادي المباشر، وتتكشف في ثلاث طبقات متراكبة:

أ. فقه الإستباحة الصامتة

الغارة تُرتكب ثم تُنكر، تعتمد هذه الإستراتيجية على الفرض ثم التطبيع؛ فالسيطرة الكاملة هي انتقال من «انتهاك زمني» إلى «أمر واقع مكاني». الطرف المعتدي لم يعد يهرب بعد الضربة هو يبيت ويتموضع ويخطط للبقاء.

ب. اقتصاديات السيطرة

حين يسيطر جيش أجنبي على منطقة تعدين فهو يؤمّن امتيازاً احتكارياً دائماً. تحت مظلة هذا الوجود تُمنح عقود الامتياز وتُدار الصفقات ويُستخرج الذهب من أرض سودانية عبر قنوات تحتاج رقابة مستقلة، في ظل صمت رسمي يطرح تساؤلات مشروعة حول حدود الاستقلالية السودانية.

جـ. الوجود المستدام بوصفه اختباراً

السيطرة الكاملة تكشف أن المعتدي اختبر ردود الأفعال السابقة، ولمس أن أقصى ما واجهه هو بيانات شجب وتصريحات «أحداث مؤسفة»، فارتقى إلى المستوى التالي بثقة كاملة إن لم يُوقف هذا التوغل فسيترسّخ بمرور الوقت إلى احتلال كامل المواصفات القانونية.

من المثالية إلى الواقعية: خارطة طريق للحقوق والتعايش

إن الوعي بطبيعة هذا المشهد يفرض علينا تسمية الأشياء بمسمياتها، لكن التشخيص مهما كان دقيقاً لا يكتمل إلا بوصف الدواء، ولا يمكن القفز من واقع «السيطرة الميدانية» إلى حل «مواثيق الشرف» المثالي، فهناك سلم متدرج من الحقوق والتعايش يبدأ بالوعي ويمر بالقانوني، ولا يستبعد المدني السلمي.

قبل استعراض خارطة الطريق، ثمة سؤال لا يمكن تجاوزه: من هو الفاعل المنوط به تحريك هذه المسارات في ظل غياب دولة مركزية فاعلة؟. الجواب الواقعي هو أن التحرك لا ينتظر جهة واحدة، ومسؤولية موزعة على ثلاثة مستويات متوازية: المجتمع المدني والحقوقيون على المستوى التوثيقي، ومكونات الشرق ذاتها على مستوى الوحدة الداخلية، والرأي العام الوطني والدولي على مستوى الضغط السياسي، والخطوات التالية مُصمَّمة لتعمل في هذه المستويات الثلاثة في آن واحد لا بشكل تسلسلي:

التوثيق والتدويل: تعزيز عمل شباب التوثيق عبر توفير أدوات التحقق الرقمي لهم، وتشكيل غرفة عمليات قانونية مشتركة تضم محامين سودانيين في الداخل والشتات مع منظمات حقوقية دولية شريكة، مهمتها الأولى تحويل مقاطع الفيديو الموثقة إلى ملفات قانونية رسمية قابلة للرفع أمام مجلس الأمن والاتحاد الأفريقي والمحكمة الجنائية الدولية خلال ثلاثين يوماً، ففضح الانتهاكات بالصوت والصورة هو خط الدفاع الأول. كما تبرز الحاجة إلى تشكيل لجنة تقص مستقلة تضم قانونيين وخبراء توثيق وشخصيات عامة مشهوداً لها بالاستقلالية، تتولى جمع الشهادات والأدلة المادية والرقمية، وفق معايير مهنية معترف بها دولياً، وإصدار تقرير أولي خلال فترة زمنية محددة يوضح الوقائع المثبتة وما يزال بحاجة إلى استكمال أو تحقق.

بناء قواسم الوحدة: أولى الخطوات بناء قواسم الوحدة الداخلية بين مكونات الشرق عبر اتفاقية على إدارة عادلة للموارد تعترف بالحقوق التاريخية لأصحاب الأرض وفق القانون المتبع وتضمن الشراكة للجميع، فالوحدة هي الرصيد الذي أثبت المجتمع أنه يملكه وصخرة الشرق التي تتحطم عليها أطماع كل من يتربص بثرواته.

فضح شبكات المصالح: تكليف الصحفيين الاستقصائيين السودانيين في الداخل والشتات، وبالتنسيق مع منصات متخصصة بتتبع مسارات عقود التعدين في الشرق ومنحها للشركات المشتبه بها والنشر العلني لهذه التحقيقات بالأسماء والوثائق هو وحده ما يحوّل الاتهام العام إلى ضغط قانوني وسياسي فعلي، ومقاطعة هذه الشبكات اقتصادياً واجتماعياً لا تكون مشروعة ولا فعّالة إلا حين تستند إلى إدانة موثقة لا إلى اشتباه عام. كما يمكن إنشاء منصة توثيق مفتوحة تخضع لإشراف مهني مستقل، تُجمع فيها الوثائق والشهادات والصور والبيانات المتعلقة بالنشاط التعديني والتطورات الميدانية بما يسمح ببناء أرشيف موثق يمكن الرجوع إليه في أي مسار قانوني أو حقوقي مستقبلي.

الحقيقة التي لم تأكلها النار

لقد اكتملت دائرة التشريح؛ ما رُصد كبذور تفكيكية في جبل العيقاد ومحاولات إشعال الفتنة في محيطه صار نظاماً وممارسة ملموسة، والشواهد على ذلك تمتد إلى ما جرى في أعقاب ثورة ديسمبر المجيدة، حين كشفت الوقائع بوضوح كيف يتم توظيف المظالم التنموية المشروعة وتحويلها إلى رافعات لخطاب الكراهية، بأيدي قوى مصالح منظمة تجد في تمزيق الكتلة الحية لشرق السودان طريقها إلى الثروة والنفوذ وتحميلها وزر الانقلابات والنزاعات.

واليوم يُعاد إنتاج ذات السيناريو بأدوات أكثر خطورة. ومع ذلك بقي شيء واحد فشلت النار في أكله: التوثيق الرقمي والوعي المجتمعي، فالفيديوهات التي صورها شبابنا المعدّنون جعلت رواية القاتل عاجزة عن أن تكون الرواية الوحيدة، وسرقت من الغزاة «رواية النصر الصامت»، محوّلةً الحدث إلى جريمة مكشوفة بالصوت والصورة.

صمت السلطة المطبق، واختزال العدوان العسكري في «أحداث مؤسفة» عبر منشورات خجولة على وسائل التواصل الاجتماعي ومن شخصية متناقضة ليست ذات ثقل، يُنتج في النهاية نتيجة سياسية واحدة لا تختلف قيمتها: شرعنة الاستباحة

حرية الرأي والتعبير (5-5)

حين تتكلم الحقيقة وتفضح أوكار الفساد والاستبداد

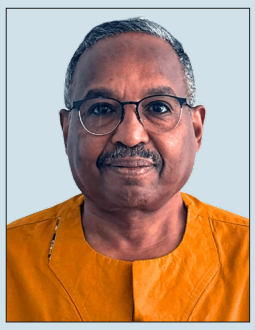

د.العبيد أحمد العبيد

في المقال السابق من هذه السلسلة تناولتُ أهمية التصدي لبعض القيم والسلوكيات الاجتماعية التي تُضعف الحماية الفعّالة لحرية الرأي والتعبير. وأشرتُ إلى أن الضمانات القانونية وحدها لا تكفي إذا ظلت البيئة الاجتماعية والثقافية معادية لحرية التفكير والنقد والتعبير. وفي هذا المقال الأخير، أنتقل إلى قضية أخرى لا تقل خطورة عن تلك التي ناقشناها سابقاً، بل ربما كانت من أكثر القضايا إلحاحاً في السودان، وهي الفساد المستشري على المستويين الفردي والمؤسسي.

وأود أن أطرح فكرة بسيطة ولكنها بالغة الأهمية: لا يمكن خوض معركة جادة ضد الفساد دون حماية حرية الرأي والتعبير، ولا يمكن حماية المال العام أو ضمان النزاهة والشفافية دون تمكين المواطنين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات والتعبير بحرية عن آرائهم وانتقاداتهم. فالفساد وغياب حرية التعبير وجهان لعملة واحدة؛ حيث يزدهر الأول في البيئات التي تُكمَّم فيها الأفواه وتُحتكَر فيها المعلومات.

لا يُعد الفساد مجرد مخالفة قانونية أو خللاً إدارياً يمكن علاجه بقانون جديد أو لجنة تحقيق إضافية. فالفساد في السودان أصبح، للأسف، ظاهرة ثقافية وأخلاقية واجتماعية متجذرة. وهو يزدهر في البيئات التي تُقدَّم فيها المصالح الخاصة على المصلحة العامة، وتُعامل فيها الوظيفة العامة كفرصة للإثراء الشخصي، لا كأمانة ومسؤولية.

ومن أكثر الجوانب إزعاجاً في الثقافة السودانية المعاصرة أن الاعتداء على المال العام لا يلقى دائماً الاستهجان الأخلاقي الذي يستحقه. فكثيراً ما يُنظر إلى الشخص الذي ينجح في استغلال منصبه أو نفوذه لتحقيق مكاسب مالية على أنه شخص «شاطر» أو «يعرف من أين تؤكل الكتف»، بدلاً من النظر إليه باعتباره شخصاً خان الثقة العامة وأضر بمصالح المجتمع.

لقد أصبح من المألوف أن نسمع قصصاً عن مسؤولين أو موظفين أو متنفذين راكموا ثروات ضخمة خلال فترات قصيرة دون أن يثير ذلك كثيراً من التساؤلات. بل إن البعض ينظر إلى هذه القدرة على تحقيق الثراء باعتبارها دليلاً على الذكاء والنجاح. وهذه النظرة تكشف خللاً أخلاقياً عميقاً، لأنها تفصل بين الثروة ومصدرها، وبين النجاح ومشروعيته.

والفساد ليس جريمة بلا ضحايا، كما يحاول البعض تصويره. فكل جنيه يُسرق من الخزانة العامة هو جنيه يُحرم منه مريض يحتاج إلى علاج، أو طفل يحتاج إلى مدرسة، أو قرية تحتاج إلى مياه نظيفة، أو طريق يحتاج إلى صيانة. وحين تنهار المستشفيات الحكومية أو تتراجع جودة التعليم أو تتدهور البنية التحتية، فإن الفساد غالباً ما يكون جزءاً من التفسير.

إن ضحايا الفساد ليسوا أرقاماً في تقارير المراجعة العامة، بل هم مواطنون حقيقيون يدفعون ثمن الخدمات المفقودة والفرص الضائعة وسوء الإدارة. وقد يكون أكثر ما يثير القلق أن كثيراً من السودانيين لا يربطون بصورة مباشرة بين معاناتهم اليومية وبين الفساد الذي يستنزف الموارد العامة.

والأخطر من ذلك أن المجتمع كثيراً ما يسمح للفاسدين بإعادة تأهيل صورتهم الاجتماعية بسهولة مدهشة. فالشخص الذي جمع ثروته من المال العام أو من استغلال النفوذ يستطيع في كثير من الأحيان أن يشتري الاحترام الاجتماعي من خلال التبرع لمشروع خيري أو بناء مسجد، أو تمويل مناسبة اجتماعية، أو تقديم مساعدات لبعض الأسر المحتاجة.

ولا شك أن الأعمال الخيرية مطلوبة ومحمودة في حد ذاتها، لكن المشكلة تظهر عندما تتحول إلى وسيلة لغسل السمعة الاجتماعية وإخفاء مصادر الثروة غير المشروعة. فبناء مسجد لا يعوض مستشفى لم يُبنَ بسبب اختلاس الأموال العامة، وتمويل مناسبة اجتماعية لا يعوض مدرسة حُرم أطفالها من الكتب والمقاعد الدراسية. لقد أصبحنا أحياناً نحتفي بنتائج الثروة أكثر مما نسأل عن مصدرها، وهي ظاهرة خطيرة لا تقل ضرراً عن الفساد نفسه.

إن المجتمع الذي يفشل في التمييز بين الكرم الحقيقي وبين شراء الشرعية الاجتماعية بأموال مشبوهة هو مجتمع يُسهم، من حيث لا يدري، في إعادة إنتاج الفساد ومنحه غطاءً أخلاقياً.

وترتبط بهذه الظاهرة مشكلة أخرى لا تقل خطورة، وهي ثقافة احتكار المعلومات. ففي السودان كثيراً ما تُعامل المعلومات باعتبارها ملكية خاصة للسلطة أو للمؤسسة أو للمسؤول، لا باعتبارها حقاً للمواطنين.

ولهذا نجد في كثير من المؤسسات الحكومية حساسية مفرطة تجاه طلبات الحصول على المعلومات، أو نشر البيانات، أو كشف تفاصيل الإنفاق العام، أو العقود الحكومية، أو القرارات الإدارية. وغالباً ما يُنظر إلى المطالبة بالمعلومات باعتبارها تحدياً للسلطة أو تدخلاً غير مشروع، بدلاً من اعتبارها ممارسة طبيعية لحق من حقوق المواطنة. والنتيجة هي أن السرية تصبح هي القاعدة، بينما تتحول الشفافية إلى استثناء نادر. وهذا بالضبط هو المناخ الذي يحتاجه الفساد لكي ينمو ويتوسع. فالفساد يعيش في الظلام، ويخشى الضوء.

ولهذا السبب فإن حرية الرأي والتعبير ليست مجرد حق سياسي أو مدني، وإنما هي أيضاً أداة عملية وفعالة لمكافحة الفساد. فهي تعزز الشفافية من خلال تمكين الأفراد والصحفيين والأكاديميين ومنظمات المجتمع المدني من تداول المعلومات ومناقشة السياسات العامة والتحقيق في أداء المؤسسات الحكومية وكشف أوجه القصور والانحراف.

كما أن الشفافية تجعل من السهل كشف الرشوة واستغلال النفوذ وتضارب المصالح وسوء استخدام الموارد العامة. فعندما تكون المعلومات متاحة يصبح من الممكن مقارنة ما يُقال بما يُفعل، ومقارنة الموازنات بالمشروعات المنفذة، ومقارنة الوعود الحكومية بالنتائج الفعلية.

وقد لعب الصحفيون السودانيون عبر عقود طويلة دوراً محورياً في كشف الفساد والتجاوزات وسوء الإدارة. وعلى الرغم من محدودية الموارد والقيود السياسية والأمنية، فقد ظل عدد كبير من الصحفيين ملتزمين بالدفاع عن حق الجمهور في المعرفة.

لكن هذا الدور لم يكن بلا ثمن. فكلما اقترب الصحفي من الملفات الحساسة المرتبطة بالسلطة أو النفوذ أو المال العام، ازدادت احتمالات تعرُّضه للمضايقة أو التهديد أو الملاحقة.

وقد قدمت السنوات الأخيرة أمثلة واضحة ومؤلمة على ذلك. ومن أبرز هذه الأمثلة قضية الصحفية والإعلامية رشان أوشي التي تحولت إلى رمز مقلق لاستخدام الأدوات القانونية لمعاقبة الصحفيين بسبب تناولهم لقضايا تتعلق بالشأن العام والشفافية. فقد أُدينت في عام 2026 وحُكم عليها بالسجن والغرامة بعد نشر معلومات ومزاعم تتعلق بإدارة أصول وممتلكات عامة وقضايا ذات صلة بالمصلحة العامة. وبغضّ النظر عن المواقف المختلفة من تفاصيل القضية، فإن الرسالة التي وصلت إلى كثير من الصحفيين كانت واضحة: الاقتراب من الملفات الحساسة قد يؤدي إلى فقدان الحرية الشخصية.

ولم تكن رشان أوشي حالة منفردة. فقد وثقت منظمات حقوقية وصحفية سودانية ودولية حالات عديدة لصحفيين تعرضوا للاعتقال أو الاحتجاز أو الاختفاء القسري، أو التهديد بسبب عملهم المهني. كما تعرض عدد من الصحفيين للاحتجاز في مناطق النزاع، لا سيما في دارفور، في سياق محاولات الأطراف المتحاربة السيطرة على المعلومات والتحكم في الرواية العامة للأحداث.

ووثقت منظمات حقوقية حالات اختفاء واحتجاز لصحفيين مثل أشرف الحبر وعصام محمد هارون ومصعب الهادي وغيرهم، بينما سجلت نقابة الصحفيين السودانيين عشرات الانتهاكات ضد الصحفيين خلال الحرب، بما في ذلك القتل والاعتقال التعسفي والاختفاء القسري والتهديد والمضايقات.

ولا تقتصر خطورة هذه الانتهاكات على الصحفيين أنفسهم. فالصحفي الذي يُعتقل أو يُرهب أو يُجبر على الصمت لا يفقد حقه الفردي فقط، وإنما يفقد المجتمع بأكمله نافذة مهمة للوصول إلى الحقيقة. فحين يُخيف المجتمعُ الصحفيين، فإنه يضعف قدرته على كشف الفساد. وحين يُخيف المبلغين عن المخالفات، فإنه يضعف قدرته على حماية المال العام.

وحين يحتكر أصحاب السلطة المعلومات، فإنهم يضعفون قدرة المواطنين على مساءلتهم.

وهنا تظهر أهمية الحق في الوصول إلى المعلومات بوصفه جزءاً لا يتجزأ من حرية الرأي والتعبير.

وقد تناولت هذا الموضوع بالتفصيل في مقالات سابقة، لكن من المهم التأكيد مجدداً على أن حرية التعبير لا تقتصر على الحق في الكلام، وإنما تشمل أيضاً الحق في البحث عن المعلومات وتلقيها وتداولها.

فلا يمكن للمواطن أن يكون رأياً مستنيراً إذا كان محروماً من المعلومات الأساسية المتعلقة بالشأن العام. ولا يمكن للصحفي أن يمارس دوره الرقابي إذا كانت المعلومات محجوبة عنه.

ولا يمكن للمجتمع المدني أن يراقب الأداء الحكومي إذا لم يكن قادراً على الوصول إلى البيانات والوثائق ذات الصلة.

وبطبيعة الحال فإن الحق في الحصول على المعلومات ليس حقاً مطلقاً. فهناك معلومات قد تستوجب الحماية لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو الخصوصية الشخصية أو سير التحقيقات الجنائية. لكن هذه الاستثناءات يجب أن تكون محددة وواضحة وضيقة النطاق، وألا تتحول إلى ذريعة دائمة لإخفاء المعلومات التي يحتاجها المواطنون لممارسة الرقابة والمساءلة.

أما الأصل فيجب أن يكون العلنية لا السرية إذ إن المعلومات ملك عام للمجتمع. وقد أكدت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد هذا المبدأ بصورة واضحة. والسودان صادق على هذه الاتفاقية عام 2014. ولا تقتصر أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد على كونها جزءاً من القانون السوداني وتفرض التزامات قانونية على الدول الأطراف، بل هو تأكيدها على أن مكافحة الفساد ليست مسؤولية أجهزة إنفاذ القانون وحدها، بل مسؤولية المجتمع بأسره.

ولهذا السبب تبدأ الاتفاقية، في المادة الخامسة منها، بالتأكيد على ضرورة أن تعتمد الدول سياسات فعالة ومنسقة لمكافحة الفساد تقوم على سيادة القانون والإدارة السليمة للشؤون العامة والممتلكات العامة والنزاهة والشفافية والمساءلة. ومن اللافت للنظر أن هذه المبادئ نفسها تشكل أيضاً الأساس الذي تقوم عليه حرية الرأي والتعبير في المجتمعات الحرة.

فالشفافية ليست قيمة مستقلة عن حرية التعبير، بل هي إحدى ثمارها الطبيعية. وعندما يتمتع المواطنون والصحفيون والباحثون بحرية البحث عن المعلومات ونشرها ومناقشتها، تصبح الإدارة العامة أكثر شفافية بطبيعتها. أما عندما تُحتكر المعلومات أو تُحجب عن الجمهور، فإن فرص الفساد تزداد، حتى وإن وُجدت القوانين والعقوبات.

وتذهب الاتفاقية أبعد من ذلك في المادة العاشرة، فتدعو الدول إلى اتخاذ تدابير لتعزيز الشفافية في إدارتها العامة، بما في ذلك اعتماد إجراءات تسمح لعامة الناس بالحصول على المعلومات المتعلقة بتنظيم الإدارات العامة وعملها وعمليات اتخاذ القرار فيها.

وهنا ينبغي التوقف قليلاً عند نقطة كثيراً ما يساء فهمها في السودان. فالحصول على المعلومات ليس منحة تتفضل بها الحكومة على المواطنين عندما تشاء، بل هو حق أصيل للمواطنين. ذلك لأن المؤسسات العامة لا تعمل لحساب المسؤولين، وإنما تعمل باسم الشعب ومن أمواله. وبالتالي فإن الأصل هو أن تكون المعلومات المتعلقة بالشأن العام متاحة للجمهور، ما لم توجد أسباب استثنائية ومحددة تبرر حجبها.

ومن المؤسف أن الثقافة الإدارية السائدة في السودان تميل إلى عكس هذا المبدأ تماماً. فالسرية غالباً هي الأصل، بينما يصبح الإفصاح استثناءً يحتاج إلى تبرير. وكثيراً ما يُعامل طالب المعلومة وكأنه متطفل أو صاحب أجندة خفية، بينما يفترض أن يُنظر إليه باعتباره مواطناً يمارس حقاً مشروعاً.

وتؤكد الاتفاقية أن الفساد لا يُهزم فقط من خلال العقوبات، بل من خلال تقليص المساحات التي يستطيع أن يختبئ فيها. ولهذا ربطت الاتفاقية بين الشفافية وبين المشاركة الشعبية. فالمادة 13 لا تكتفي بالدعوة إلى إشراك المجتمع المدني في مكافحة الفساد، بل تطالب الدول باتخاذ تدابير فعالة لضمان حصول الجمهور على المعلومات وتعزيز مساهمته في عمليات صنع القرار.

ويكتسب هذا النص أهمية خاصة في الحالة السودانية. فالسودان عانى طويلاً من اتخاذ قرارات مصيرية بعيداً عن أعين المواطنين. وقد اعتاد السودانيون أن يسمعوا عن قرارات اقتصادية أو اتفاقات أو ترتيبات سياسية بعد اتخاذها، لا قبلها. وغالباً ما يكون دور الجمهور مقتصراً على تلقي النتائج، لا المشاركة في النقاش الذي سبقها.

تفترض الاتفاقية أن المواطنين ليسوا مجرد متلقين للسياسات العامة، بل شركاء في صياغتها ومراقبة تنفيذها وتقييم نتائجها. وهذا لا يمكن أن يتحقق في غياب حرية التعبير والصحافة المستقلة والوصول إلى المعلومات.

كما تؤكد الاتفاقية على أهمية الشفافية في إدارة الأموال العامة والمشتريات الحكومية. ومن المعروف عالمياً أن العقود العامة والمناقصات الحكومية تمثل إحدى أكثر البيئات عرضة للفساد إذا غابت الرقابة والمساءلة. ولهذا فإن نشر المعلومات المتعلقة بالعقود والإنفاق العام والموازنات ليس ترفاً إدارياً، بل وسيلة وقائية لمنع إساءة استخدام السلطة قبل وقوعها.

ومن الجوانب المهمة الأخرى في الاتفاقية اهتمامها بحماية الشهود والخبراء والمبلغين عن الفساد. فالمادتان (32) و(33) تدعوان الدول إلى اتخاذ تدابير مناسبة لحماية الأشخاص الذين يبلّغون عن وقائع الفساد من الانتقام أو التخويف أو الأذى.

وتكمن أهمية هذا الجانب في أن كثيراً من قضايا الفساد لا تُكتشف عبر أجهزة الرقابة الرسمية، وإنما من خلال أفراد يقررون كشف معلومات يمتلكونها بحكم مواقعهم الوظيفية أو المهنية. فإذا كان الثمن المتوقع لكشف الفساد هو الفصل من العمل أو الملاحقة القضائية أو التهديد الشخصي، فإن كثيراً من الناس سيفضلون الصمت. ولهذا فإن حماية المبلغين عن الفساد ليست امتيازاً يُمنح لبعض الأشخاص، بل شرط أساسي لنجاح أي نظام فعال لمكافحة الفساد.

والحقيقة أن التجارب الدولية الناجحة في مكافحة الفساد تؤكد باستمرار أن المعلومات هي السلاح الأكثر فعالية في مواجهة إساءة استخدام السلطة. فقبل أن تتمكن السلطات من معاقبة الفاسدين، يجب أولاً أن تعرف بوجود الفساد. وقبل أن تعرف بوجوده، يجب أن يكون هناك من يملك القدرة على كشفه ونشر المعلومات المتعلقة به.

ولهذا فإن حرية الرأي والتعبير ليست حقاً يقف على هامش معركة مكافحة الفساد، بل هي في قلب هذه المعركة. فهي التي تسمح للصحفي بالتحقيق. وتسمح للباحث بالتحليل.

وتسمح للمواطن بالسؤال. وتسمح للمبلغ بالكشف. وتسمح للمجتمع المدني بالمراقبة. وتسمح للرأي العام بمحاسبة أصحاب السلطة.

ولهذا أيضاً ليس من قبيل المصادفة أن الأنظمة أو المؤسسات التي تخشى المساءلة تميل دائماً إلى تقييد حرية التعبير قبل أي شيء آخر. لإدركها السيطرة على المعلومات

لا يمكن خوض معركة جادة ضد الفساد دون حماية حرية الرأي والتعبير، ولا يمكن حماية المال العام أو ضمان النزاهة والشفافية دون تمكين المواطنين والصحفيين ومنظمات المجتمع المدني من الوصول إلى المعلومات والتعبير بحرية عن آرائهم وانتقاداتهم

نجد في كثير من المؤسسات الحكومية حساسية مفرطة تجاه طلبات الحصول على المعلومات أو نشر البيانات أو كشف تفاصيل الإنفاق العام أو العقود الحكومية أو القرارات الإدارية

تعني السيطرة على النقاش العام، وأن السيطرة على النقاش العام تجعل كشف الفساد أكثر صعوبة.

لكن التجربة الإنسانية أثبتت مراراً أن الفساد قد يستطيع الاختباء لفترة من الزمن، لكنه يجد صعوبة متزايدة في البقاء عندما تتوفر صحافة حرة ومواطنون مطلعون ومؤسسات شفافة وقوانين تضمن الوصول إلى المعلومات.

وهذا هو الدرس الأهم الذي يمكن استخلاصه من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد: أن مكافحة الفساد ليست مجرد معركة قانونية ضد بعض الأفراد الفاسدين، وإنما هي مشروع مجتمعي متكامل يقوم على الشفافية والمساءلة والمشاركة وحرية التعبير.

لقد كشفت الحرب الحالية، ربما أكثر من أي وقت مضى، النتائج الكارثية التي يمكن أن تترتب على غياب الشفافية والمساءلة. فقد تراكمت عبر سنوات طويلة شبكات من النفوذ الاقتصادي والعسكري والأمني بعيداً عن الرقابة العامة الفعالة. ولم يكن المواطن السوداني يعرف إلا القليل عن كيفية إدارة الموارد العامة أو عن المصالح الاقتصادية المرتبطة بمراكز القوة المختلفة. وكان من الصعب مساءلة ما لا يمكن معرفته. ومن المستحيل تقريباً إصلاح ما لا يمكن مناقشته.

ولهذا فإن معركة حرية الرأي والتعبير ليست منفصلة عن معركة بناء الدولة السودانية الحديثة. فلا يمكن الحديث عن مكافحة الفساد دون شفافية، ولا يمكن تحقيق الشفافية دون الوصول إلى المعلومات، ولا يمكن ضمان الوصول إلى المعلومات دون حماية حرية الرأي والتعبير والصحافة المستقلة.

إن حرية الرأي والتعبير والشفافية ومكافحة الفساد ليست قضايا منفصلة، بل هي حلقات مترابطة يعزز بعضها بعضاً. فحيث توجد حرية التعبير تزدهر الشفافية، وحيث تزدهر الشفافية يضعف الفساد، وحيث يضعف الفساد تتعزز فرص الحكم الرشيد وسيادة القانون والتنمية المستدامة. إذ إن حرية الرأي والتعبير ليست ترفاً فكرياً ولا مطلباً نخبوياً. يجب أن نؤكد هنا أن الشفافية ليست عدواً للاستقرار، كما يظن البعض، بل هي شرط من شروطه؛ وأن حرية التعبير ليست عبئاً على الدولة، بل إحدى أهم الأدوات التي تمكنها من حماية نفسها من الفساد والانهيار.

وفي بلد مثل السودان، حيث دفع المواطنون أثماناً باهظة بسبب الفساد وسوء الإدارة وغياب المساءلة، تظل حرية الرأي والتعبير واحدة من أقوى الأدوات المتاحة لحماية المال العام، وتعزيز الشفافية، ومواجهة الإفلات من العقاب، وبناء دولة تستحق ثقة مواطنيها. إنها ليست مجرد حرية للكلام، بل هي درعٌ للمجتمع بأسره في مواجهة الفساد.

في ختام هذه السلسلة

حرية الرأي والتعبير في السودان:

من التشخيص إلى الإصلاح

إذا كانت هناك فكرة واحدة حاولت هذه السلسلة التأكيد عليها منذ المقال الأول وحتى المقال الخامس، فهي أن حرية الرأي والتعبير ليست قضية قانونية معزولة يمكن التعامل معها باعتبارها مجرد مادة في الدستور، أو حقاً من حقوق الإنسان يخص الصحفيين أو السياسيين أو الناشطين وحدهم. بل هي في الحقيقة إحدى الركائز الأساسية التي يتوقف عليها مستقبل الدولة السودانية نفسها.

فخلال المقالات السابقة ناقشنا الإطار القانوني والدستوري لحرية الرأي والتعبير، واستعرضنا الفجوة بين الالتزامات القانونية والواقع العملي، وتناولنا أهمية الرقابة والمساءلة ودور المؤسسات المستقلة، ثم ناقشنا الحاجة إلى بناء ثقافة اجتماعية تقوم على التسامح وقبول الاختلاف، وأخيراً تناولنا العلاقة الوثيقة بين حرية التعبير والشفافية ومكافحة الفساد. ورغم أن كل واحدة من هذه القضايا تبدو للوهلة الأولى موضوعاً مستقلاً بذاته، فإن التأمل فيها يكشف أنها ليست سوى أجزاء مختلفة من المشكلة نفسها.

فالسؤال الذي طُرح في المقال الأول حول حدود حرية التعبير في السودان يقود بصورة طبيعية إلى السؤال الذي تناولته المقالة الثانية: من يراقب السلطة عندما تنتهك هذه الحرية؟ ومن يضمن ألا تتحول القيود الاستثنائية إلى قواعد دائمة؟ ثم يقود ذلك بدوره إلى قضية الوصول إلى المعلومات، لأن الرقابة والمساءلة لا يمكن أن تتحققا إذا كانت المعلومات محجوبة عن المواطنين. وبعد ذلك نصل إلى البعد الثقافي والاجتماعي، لأن القوانين والمؤسسات مهما بلغت قوتها لا تستطيع وحدها حماية حرية التعبير إذا ظل المجتمع نفسه معادياً للاختلاف، أو غير قادر على التعايش مع الآراء المتنوعة. وأخيراً نصل إلى الفساد، الذي لا يعيش إلا في البيئات التي تغيب فيها الشفافية وتضعف فيها المساءلة ويُحرم فيها المواطنون من المعرفة.

ومن هنا فإن القضية الحقيقية ليست مجرد حماية حق فرد في أن يقول ما يشاء، وإنما بناء منظومة متكاملة تسمح للمجتمع بأن يصحح أخطاءه بصورة سلمية ومستمرة. إن المجتمعات لا تنهار لأنها ترتكب الأخطاء. فجميع المجتمعات ترتكب الأخطاء. وإنما تنهار عندما تفقد القدرة على اكتشاف أخطائها والاعتراف بها وتصحيحها. وحرية الرأي والتعبير هي الأداة الرئيسية التي تمكن المجتمع من القيام بهذه المهمة.

فعندما يتمكن المواطن من انتقاد السياسات العامة دون خوف، يصبح من الممكن اكتشاف الأخطاء قبل أن تتحول إلى كوارث.

وعندما يتمكن الصحفي من التحقيق في قضايا الفساد دون تهديد أو ترهيب، يصبح من الممكن حماية المال العام قبل ضياعه.

وعندما يتمكن الأكاديمي أو الخبير من تقديم رأي مخالف للرأي السائد، يصبح من الممكن تحسين القرارات العامة بدلاً من تكرار الأخطاء نفسها.

وعندما تتمكن الجماعات المختلفة من التعبير عن مخاوفها ومطالبها بصورة سلمية، يصبح من الممكن منع الاحتقان وإدارة الخلافات السياسية والاجتماعية دون اللجوء إلى العنف.

وهذا هو السبب الذي يجعل حرية التعبير ركناً أساسياً في أي مشروع جاد لبناء الدولة.

لقد أثبتت التجربة السودانية خلال العقود الماضية أن تقييد حرية التعبير لم يؤدِّ إلى الاستقرار الذي كان يعد به دائماً المدافعون عن القيود. فكلما ضاقت مساحة النقاش العام ازدادت الشائعات. وكلما حُجبت المعلومات انتشرت المعلومات المضللة. وكلما جرى إسكات النقد المشروع تراكمت الأخطاء دون تصحيح حتى تحولت إلى أزمات أكبر.

إن الصمت لا يحل المشكلات، وإنما يؤجل ظهورها فقط. وقد دفع السودان ثمناً باهظاً بسبب هذه الحقيقة. فكثير من الأزمات السياسية والاقتصادية والإدارية التي عانى منها السودان خلال العقود الماضية لم تكن نتيجة نقص المعلومات لدى أصحاب القرار، وإنما نتيجة غياب البيئة التي تسمح بطرح الأسئلة الصعبة وسماع الآراء المخالفة ومراجعة السياسات قبل فوات الأوان.

ولهذا فإن حماية حرية التعبير ليست خدمة تقدمها الدولة للمواطنين، بل هي مصلحة للدولة نفسها.

فالدولة التي تسمح بالنقد والمساءلة وبتداول المعلومات وتكتشف مواطن الخلل قبل أن تتحول إلى أزمات مزمنة وتتمكن من تصحيح أخطائها.

أما الدولة التي تعتبر النقد تهديداً، والمعلومات سراً، والمساءلة عداءً، فإنها تحرم نفسها من أهم أدوات الإصلاح الذاتي.

كما أن التجربة السودانية أثبتت أن القوانين وحدها لا تكفي. فقد شهد السودان عبر تاريخه الحديث فترات تضمن فيها الدساتير قدراً معقولاً من الحماية القانونية لحرية التعبير، لكن هذه الضمانات كثيراً ما ظلت حبراً على ورق بسبب ضعف المؤسسات أو غياب الإرادة السياسية أو هيمنة الثقافة السلطوية.

ولهذا فإن المعركة الحقيقية ليست معركة نصوص قانونية فقط، وإنما معركة مؤسسات وثقافة وممارسات يومية. فلا قيمة لنص دستوري يضمن حرية التعبير إذا كان الصحفي يخشى الاعتقال. ولا قيمة لقانون يضمن الوصول إلى المعلومات إذا كانت المؤسسات العامة ترفض

> **الحق في الحصول على المعلومات ليس حقاً مطلقاً. فهناك معلومات قد تستوجب الحماية لأسباب تتعلق بالأمن القومي أو الخصوصية الشخصية أو سير التحقيقات الجنائية. لكن هذه الاستثناءات يجب أن تكون محددة وواضحة وضيقة النطاق، وألا تتحول إلى ذريعة دائمة لإخفاء المعلومات**

تقديمها. ولا قيمة لوجود صحف وقنوات إعلامية إذا كانت الرقابة الذاتية والخوف يمنعان الناس من قول ما يؤمنون به. ولا قيمة لحرية التعبير إذا كان المجتمع نفسه يعاقب المختلفين بالرأي ويعامل النقد باعتباره خيانة أو إساءة.

ومن هنا فإن أي مشروع جاد لتعزيز حرية الرأي والتعبير في السودان يجب أن ينظر إلى القضية بصورة شاملة ومتكاملة. فالإصلاحات القانونية والمؤسسية والثقافية مطلوبة.

كما أن الإصلاح الاقتصادي والسياسي يرتبط هو الآخر بصورة وثيقة بحرية التعبير، إذ إن الفقر يقلل من قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم بحرية. كما أن الاحتكار السياسي والاقتصادي يؤدي بطبيعته إلى احتكار المعلومات وإضعاف التعددية. ولهذا فإن بناء مجتمع حر لا يقتصر على إزالة القيود القانونية، وإنما يتطلب أيضاً خلق بيئة تسمح للناس باستخدام حرياتهم بصورة فعلية وآمنة. وقد بينت المقالة الأخيرة حول الفساد أن الدفاع عن حرية التعبير هو في الوقت نفسه دفاع عن النزاهة والشفافية والحكم الرشيد.

لقد حاولت هذه السلسلة أن تقدم تشخيصاً لبعض التحديات الأساسية التي تواجه حرية الرأي والتعبير في السودان. السؤال الأهم يظل: ما الذي ينبغي فعله؟ وكيف يمكن تحويل المبادئ الدستورية إلى واقع عملي؟ وكيف يمكن بناء بيئة قانونية ومؤسسية وثقافية تجعل حرية التعبير جزءاً طبيعياً من الحياة العامة، لا امتيازاً مؤقتاً تمنحه السلطة أو تسحبه متى شاءت؟.

في تقديري، إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتطلب مجموعة من الإجراءات المتكاملة التي تتناول الجوانب القانونية والمؤسسية والثقافية والإعلامية والتعليمية والاقتصادية للقضية. وفيما يلي بعض التوصيات العملية التي أرى أنها تمثل نقاط انطلاق ضرورية لأي مشروع وطني جاد لتعزيز حماية حرية الرأي والتعبير في السودان.

أولاً: استكمال البناء القانوني والدستوري لحرية الرأي والتعبير

- النص بصورة واضحة في أي دستور دائم قادم على حماية حرية الرأي والتعبير وحرية الصحافة وحرية الوصول إلى المعلومات وفقاً للمعايير الدولية.
- مراجعة جميع التشريعات المقيِّدة للحريات، بما في ذلك القوانين الجنائية وقوانين الجرائم الإلكترونية وقوانين الأمن القومي.
- إلغاء العقوبات السالبة للحرية في قضايا النشر والصحافة.
- إخضاع أي قيود على حرية التعبير لمبادئ الشرعية والضرورة والتناسب.
- مواءمة التشريعات الوطنية مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

ثانياً: بناء مؤسسات مستقلة للرقابة والمساءلة

- إنشاء مفوضية مستقلة لحرية التعبير والوصول إلى المعلومات.
- تعزيز استقلال القضاء وحمايته من التدخلات السياسية.
- ضمان استقلال النيابة العامة.
- إعادة بناء المؤسسات الرقابية الرسمية على أسس مهنية ومستقلة.
- إخضاع المؤسسات العسكرية والأمنية والاقتصادية العامة لمعايير الشفافية والمساءلة.
- تعزيز الدور الرقابي للبرلمان مستقبلاً.

> **معركة حرية الرأي والتعبير ليست منفصلة عن معركة بناء الدولة السودانية الحديثة. فلا يمكن الحديث عن مكافحة الفساد دون شفافية، ولا يمكن تحقيق الشفافية دون الوصول إلى المعلومات، ولا يمكن ضمان الوصول إلى المعلومات دون حماية حرية الرأي والتعبير والصحافة المستقلة**

ثالثاً: إقرار قانون فعال للوصول إلى المعلومات

- إجازة قانون حديث وشامل للحق في الوصول إلى المعلومات.
- اعتبار الإفصاح هو الأصل والسرية هي الاستثناء.
- إلزام المؤسسات العامة بالنشر الاستباقي للمعلومات.
- وضع إجراءات واضحة وسريعة للحصول على المعلومات.
- إنشاء جهة مستقلة للنظر في شكاوى رفض تقديم المعلومات.
- تضييق الاستثناءات المتعلقة بالأمن القومي والخصوصية.
- رقمنة السجلات الحكومية وتسهيل وصول المواطنين إليها.

رابعاً: حماية الصحفيين ووسائل الإعلام المستقل

- وقف جميع أشكال الاعتقال التعسفي للصحفيين.
- التحقيق في الانتهاكات التي تعرض لها الصحفيون خلال الحرب ومحاسبة المسؤولين عنها.
- توفير آليات قانونية فعالة لحماية الصحفيين من التهديد والعنف.
- احترام حق الصحفيين في الوصول إلى المعلومات والأماكن العامة.
- ضمان استقلال المؤسسات الإعلامية.
- دعم الصحافة الاستقصائية وتشجيعها.
- إلغاء الرقابة القبلية والامتناع عن استخدام القوانين الجنائية أو الإلكترونية لإسكات الصحفيين.

خامساً: بناء ثقافة للتسامح وقبول الاختلاف

- تعزيز قيم التسامح وقبول الاختلاف في المناهج التعليمية.
- نشر ثقافة الحوار واحترام الرأي المخالف.
- مواجهة خطاب الكراهية والتحريض على العنف.
- تشجيع المؤسسات الدينية والثقافية على تبني خطاب داعم للتعددية.
- تعزيز مشاركة النساء والشباب والمجموعات المهمشة.
- دعم المبادرات المجتمعية للحوار.
- ترسيخ فكرة أن الاختلاف لا يبرر التخوين أو الإقصاء.

سادساً: تعزيز الشفافية ومكافحة الفساد

- تنفيذ التزامات السودان بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.
- ضمان الشفافية في إدارة المال العام والعقود الحكومية.
- نشر الموازنات والتقارير المالية بصورة دورية.
- تمكين الإعلام والمجتمع المدني من مراقبة الإنفاق العام.
- توفير الحماية القانونية للمبلغين عن الفساد.
- تجريم الانتقام من الأشخاص الذين يكشفون وقائع الفساد.
- إخضاع جميع المؤسسات العامة للمراجعة المستقلة.
- تشجيع الصحافة الاستقصائية في قضايا الفساد.
- تعزيز مشاركة المواطنين في الرقابة على الأداء الحكومي.
- تطوير نظم إلكترونية للشفافية والإفصاح.

سابعاً: حماية الفضاء الرقمي وحرية التعبير على الإنترنت

- ضمان حرية الوصول إلى الإنترنت وعدم قطعه إلا وفقاً للقانون.
- حماية الخصوصية الرقمية للمواطنين.
- منع المراقبة الجماعية غير القانونية.
- إلغاء قوانين الجرائم الإلكترونية وإجراء التعديلات المناسبة للقانون الجنائي العادي.
- تعزيز الثقافة الرقمية ومهارات التحقق من المعلومات.
- مكافحة التضليل الإعلامي من خلال التعليم والشفافية.

ثامناً: دور المجتمع المدني والجامعات والنقابات

- دعم استقلال منظمات المجتمع المدني.
- تعزيز دور الجامعات كمراكز للنقاش الحر والإنتاج المعرفي.
- حماية استقلال النقابات المهنية. وتعزيز دورها الخاص بمراقبة أخلاقيات المهن.
- تشجيع البحوث المتعلقة بحرية التعبير والحكم الرشيد.
- بناء شراكات بين المؤسسات الأكاديمية والإعلامية والحقوقية.
- توفير التدريب القانوني والمهني للصحفيين والمدافعين عن حقوق الإنسان.

خاتمة

تكشف التجربة السودانية أن تراجع حرية الرأي والتعبير لا يؤدي فقط إلى انتهاك حق من حقوق الإنسان، بل يفتح الباب أيضاً أمام الفساد وسوء الإدارة والاستبداد وإضعاف الثقة العامة في مؤسسات الدولة. كما أن غياب الشفافية والمساءلة يؤدي في نهاية المطاف إلى إضعاف الدولة نفسها، مهما بدت السلطة قوية في المدى القصير.

ولهذا فإن حماية حرية الرأي والتعبير ليست مطلباً لفئة معينة من الصحفيين أو الناشطين أو السياسيين، بل هي مصلحة وطنية عليا تمس مستقبل السودان كله. فالدولة التي تسمح بالنقد تتعلم، والمؤسسات التي تقبل المساءلة تصبح أكثر كفاءة، والمجتمعات التي تحترم الاختلاف تصبح أكثر استقراراً.

أما المجتمعات التي تُكمم فيها الأفواه وتُحتكر فيها المعلومات وتُخنق فيها النقاشات العامة، فإنها تحرم نفسها من أهم أدوات التصحيح الذاتي والتجديد والإصلاح.

إن الطريق نحو سودان أكثر عدلاً واستقراراً وازدهاراً يمر بالضرورة عبر حماية حرية الرأي والتعبير، وترسيخ ثقافة التسامح، وتعزيز الشفافية، وتمكين المواطنين من المشاركة الحرة والواعية في إدارة الشأن العام.

«الساكت عن الحق شيطان أخرس.»

«الكلمة ما بتموت... لو سكتوا ألف صوت.»

«حرية، سلام، وعدالة.»

ديسمبر
الخميس 25 يونيو 2026م
https://decembernews.com

حين تُحاصَر النساء مرتين: الحرب والعنف الرقمي في السودان

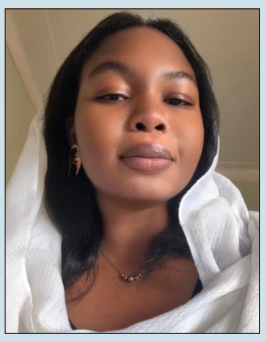

المجال العام بعد الحرب: حضــور نســائي خــارج دوائــر القــرار

كمبالا: ملاك جمال بلة

منذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، لم يقتصر أثر النزاع على الخراب المادي أو الانقسام السياسي، بل امتد إلى إعادة تشكيل المجال العام نفسه. ومع تصاعد سيطرة الفاعلين العسكريين على المشهد، تقلصت المساحات المدنية، وتراجعت فرص المشاركة السياسية والاجتماعية، خاصة بالنسبة للنساء اللواتي وجدن أنفسهن أمام شكلين متوازيين من الإقصاء: الإقصاء من دوائر اتخاذ القرار على الأرض، والاستهداف داخل الفضاء الرقمي.

ورغم أن الحرب فرضت واقعاً جديداً على المجتمع السوداني بأكمله، فإن النساء واجهن تحديات مركبة. فإلى جانب المخاطر الأمنية والنزوح والانهيار الاقتصادي، برزت أنماط متزايدة من العنف الإلكتروني، تحولت تدريجياً إلى أداة ضغط وترهيب تستهدف تقويض حضور النساء وإبعادهن عن النقاش العام والعمل السياسي والحقوقي.

هيفاء فاروق

تقول النقابية والناشطة النسوية هيفاء فاروق جعفر يعقوب إن الحرب لم تُقصِ النساء من المجال العام بصورة مباشرة، لكنها أعادت تعريف هذا المجال بطريقة جعلت الوصول إلى مراكز التأثير أكثر صعوبة بالنسبة لهن. وتوضح أن انتقال مراكز السلطة إلى دوائر مغلقة يغلب عليها الطابع العسكري قلّص المساحات المتاحة للمشاركة المدنية، بينما واجهت النساء عوائق إضافية مرتبطة بحرية الحركة والأعباء الاقتصادية وتراجع الحماية الاجتماعية.

لكن هذا التراجع لم يعنِ الغياب الكامل. فبحسب شهادات ناشطات وعاملات في المجال العام، انتقلت مساهمات النساء إلى مستويات أخرى أقل ظهوراً وأكثر ارتباطاً بإدارة الأزمات اليومية. فقد لعبن أدواراً رئيسية في تنظيم مراكز الإيواء، وتنسيق المبادرات المجتمعية، وتوثيق الانتهاكات، وتقديم الدعم القانوني والنفسي، وتأمين احتياجات الأسر والمجتمعات المحلية.

وتصف هيفاء هذا التحول بقولها إن النساء أصبحن أكثر حضوراً في التعامل مع نتائج الحرب وأقل حضوراً في تحديد مسارات إنهائها. وترى الصحفية رشا عوض عبد الله أن المشهد السياسي نفسه تعرض لانهيار واسع، وأن المجال العام أصبح محكوماً بمنطق القوة المسلحة أكثر من أي وقت مضى، ما انعكس على فرص التعبير والعمل المدني. وتقول إن تراجع السياسة لم يؤدِ إلى تقليص المشاركة فقط، بل كشف أيضاً عن هشاشة المساحات التي كانت النساء قد انتزعنها خلال السنوات السابقة.

الفضاء الرقمي كساحة جديدة للصراع

وفي الوقت الذي تحولت فيه المدن إلى ساحات مواجهة، ظهر فضاء آخر لا يقل قسوة: الفضاء الرقمي. فمنصات التواصل التي كانت تُستخدم سابقاً للتعبئة والتواصل وتبادل المعلومات، أصبحت، وفق شهادات متعددة، ساحة جديدة لحملات التشهير والابتزاز والتنمر والاستهداف الشخصي.

وتروي هيفاء أنها تعرضت خلال فترة الحرب إلى حملات منظمة استُخدمت صورُها الشخصية ومشاركاتها العامة لإطلاق موجات من السخرية والتشكيك والإساءة. وتقول إن الهجمات لم تتوقف عند حدود النقد السياسي، بل انتقلت إلى التشهير الأخلاقي ومحاولة تقويض السمعة وإلحاق الضرر بكل من يرتبط بها مهنياً أو اجتماعياً.

وتضيف أن بعض هذه الحملات اعتمد على معلومات مضللة وقصص ملفقة جرى تداولها داخل دوائر مهنية ونقابية بهدف تقليل مصداقيتها والضغط عليها لتغيير مواقفها أو التزام الصمت. وبحسب شهادتها، فإن الهدف النهائي من هذه الممارسات لا يتمثل في كسب النقاش العام، بل في دفع النساء إلى الانسحاب التدريجي من المجال العام.

«سارة».. حين يصبح الرأي سبباً للهجوم

وفي شهادة أخرى، تحدثت ناشطة ومديرة محتوى رقمي - فضّلت استخدام الاسم المستعار «سارة» حفاظاً على خصوصيتها - عن تعرضها بشكل متكرر لاتهامات تتعلق بولاءات خارجية واتهامها بالعمل لصالح جهات أجنبية، خصوصاً بعد مشاركتها في لقاءات إقليمية تتناول السلام وبناء التوافق المدني.

وتقول إن حملات الهجوم تتصاعد كلما طرحت خطاباً ينتقد أطراف النزاع، أو يطالب بمحاسبة جميع المسؤولين عن الانتهاكات، إذ تتحول النقاشات سريعاً إلى هجمات شخصية تتجاوز مضمون الرأي المطروح. ومع الوقت، اضطرت إلى تعديل طريقة وجودها الرقمي، فتوقفت عن نشر معلومات مرتبطة بتحركاتها أو أنشطتها المهنية، وأصبحت أكثر تحفظاً في التفاعل العلني.

كما تشير إلى أنها واجهت استبعاداً من بعض المبادرات والبرامج بسبب رفضها الاصطفاف السياسي مع أي طرف عسكري، معتبرة أن الاستقطاب امتد حتى إلى بعض المساحات المدنية التي يُفترض أن تكون أكثر انفتاحاً.

مديحة عبدالله

عندما يتحول التهديد الإلكتروني إلى قرار بالرحيل

ولا تقف آثار العنف الرقمي عند حدود الكلمات. فالناشطة الحقوقية والسياسية بثينة دينار تقدم واحدة من أكثر الشهادات قسوة، إذ تتحدث عن تهديدات مباشرة طالت ابنها المراهق، شملت نشر معلومات مضللة ورسائل تحمل تهديدات بالعنف. وتوضح أن التجربة لم تكن مجرد خلاف سياسي أو حملات إلكترونية عابرة، بل حالة ضغط نفسي مستمرة دفعتها خلال أشهر قليلة إلى مغادرة السودان بحثاً عن بيئة أكثر أمناً لأسرتها. وتقول إن ما حدث غيّر شكل حياتها بالكامل، وأعاد ترتيب أولوياتها من العمل العام إلى البحث عن الحماية.

الصحفيات والقيادات النسائية تحت ضغط الاستهداف

من جهتها، تؤكد الصحفية مدِيحة عبد الله أن العمل الإعلامي خلال الحرب أصبح أكثر صعوبة، وأن الصحفيات يواجهن أشكالاً متزايدة من الاستهداف الشخصي، خاصة عند كتابة المقالات أو إبداء مواقف سياسية. وتوضح أن مساحة الحوار الموضوعي تقلصت بصورة كبيرة، بينما تصاعدت لغة التخوين والإساءة والاتهام.

أما المحامية والقيادية السياسية حنان حسن فتشير إلى أن حملات التشهير والابتزاز الرقمي القائم على النوع الاجتماعي دفعت بعض النساء إلى تقليل ظهورهن، أو التوقف مؤقتاً عن المشاركة في النقاشات العامة. وترى أن هذه النتيجة لا تؤثر فقط على النساء المستهدفات، بل تضعف المجال العام كله لأنها تقلل تنوع الأصوات وتكرس اختلالات القوة القائمة مسبقاً.

من الشاشة إلى الحياة اليومية

وتتفق شهادات المشاركات على أن العنف الإلكتروني لا يبقى داخل الهاتف أو شاشة الحاسوب، بل يمتد إلى الحياة اليومية. وتوضح «سارة» أن بعض النساء واجهن خلافات أسرية حادة بسبب حملات التشهير التي طالتهن، وفي بعض الحالات تطورت الضغوط إلى انفصال أو عنف منزلي أو فرض قيود على المشاركة العامة.

وفي مجتمع لا تزال السمعة فيه ذات وزن اجتماعي كبير، يصبح التشهير الأخلاقي وسيلة فعالة لإجبار النساء على الانسحاب. وتشير رشا عوض إلى أن النساء المنحدرات من بيئات اجتماعية محافظة يتحملن تكلفة مضاعفة للمشاركة العامة، لأن الاستهداف لا يقتصر عليهن وحدهن بل يمتد إلى أسرهن.

نفيسة حجر

فجوات قانونية واستجابات محدودة

على المستوى القانوني، ترى المحامية والمدافعة عن حقوق الإنسان نفيسة هجار أن الاستجابة المؤسسية الحالية غير كافية للتعامل مع هذه الظاهرة. وتوضح أن منظمات المجتمع المدني تعمل على توثيق الانتهاكات الرقمية من خلال الرصد المفتوح للمحتوى، وتتبع حملات التشهير، وجمع الشهادات بوسائل تحافظ على الخصوصية، إضافة إلى تحليل أنماط الاستهداف لفهم العلاقة بين العنف الرقمي والإقصاء السياسي.

لكن الإشكال، بحسب رأيها، أن التشريعات القائمة لا توفر تعريفات واضحة للعنف الرقمي القائم على النوع الاجتماعي، كما أن إجراءات الشكاوى لا تزال معقدة وغير مهيأة لحماية الضحايا، بينما تواجه المؤسسات القضائية تحديات في التعامل مع الأدلة الرقمية.

النساء يصنعن مساحات الصمود

ورغم كل ذلك، لا تبدو النساء خارج المشهد. ففي مختلف مناطق السودان وخارجه، تستمر النساء في قيادة مبادرات الإغاثة والعمل الأهلي، وتوثيق الانتهاكات، ودعم الناجيات، والدفاع عن مسارات وقف الحرب واستعادة الحياة المدنية.

وتقول هيفاء إن النساء لا ينتظرن نتائج التفاوض أو التسويات السياسية، بل يعملن يومياً على منع الانهيار الكامل للمجتمع، وفي الوقت نفسه يساهمن في إنتاج تصورات بديلة لمستقبل مدني وديمقراطي.

السلامة الرقمية كشرط للمشاركة السياسية

وترى ناشطات أن ضمان المشاركة السياسية للنساء مستقبلاً يرتبط مباشرة ببناء فضاء رقمي أكثر أماناً، ليس باعتباره مطلباً تقنياً، بل شرطاً ديمقراطياً أساسياً. ومن هذا المنطلق تبرز الدعوات إلى تطوير إطار قانوني يجرّم بوضوح الابتزاز الإلكتروني والملاحقة الرقمية وخطابات الكراهية القائمة على النوع الاجتماعي، وإدماج البعد الجندري ضمن سياسات الأمن السيبراني الوطنية، وتدريب الجهات العدلية والشرطية على التعامل مع الجرائم الرقمية بطريقة تراعي الخصوصية وتحمي الناجيات، إلى جانب تأسيس شبكات دعم قانوني ونفسي أكثر فاعلية، والضغط على شركات التواصل الاجتماعي لتطوير استجابتها للبلاغات المرتبطة بسياقات النزاع، والاستثمار في رفع قدرات النساء على الحماية الرقمية وإدارة حضورهن الإلكتروني بما يضمن ألا يصبح التعبير عن الرأي سبباً للعزلة أو الصمت أو الانسحاب.

وبين الحرب على الأرض والاستهداف في الفضاء الرقمي، تواجه النساء السودانيات واقعاً مضاعفاً من الضغوط. لكن الشهادات التي جُمعت لهذا التقرير تكشف أيضاً عن صورة أخرى؛ صورة نساء يواصلن العمل والكلام والتنظيم رغم كل محاولات الإقصاء، ويتمسكن بحقهن في المشاركة وصناعة المستقبل، رافضات أن تحدد البنادق أو حملات الكراهية حدود حضورهن في المجال العام.

حنان حسن

بثينة دينار

ديسمبر
الخميس 25 يونيو 2026م
https://decembernews.com

مقر جديد لصالون الإبداع بالقاهرة

القاهرة: (ديسمبر)

دشن صالون الإبداع للثقافة والتنمية يوم الأربعاء 17 يونيو 2026، مقره الجديد وسط حضور نوعي ضم ممثلي منظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية السودانية بمصر وعدد من المثقفين والمبدعين السودانيين والمصريين.

وخلال حديثه في حفل الافتتاح رحب رئيس الصالون الأستاذ أحمد يوسف قربين بالحضور، مستعرضاً مراحل تأسيس الصالون منذ العام 2000، مروراً بمرحلة الاستقلالية في عام 2017، وصولًا إلى مرحلة القاهرة الحالية. وأشاد بالمؤسسين الذين تعاقبوا على هذا المشروع الثقافي. كما تقدم بالشكر لجمهورية مصر العربية حكومةً وشعبًا لما وفرته من مساحة واسعة من الحرية والدعم للمؤسسات الثقافية والإبداعية السودانية، مؤكدًا أن الصالون وجد منذ وصوله إلى مصر بيئة رحبة للعمل دون قيود أو شروط.

وأشارت الأستاذة أسماء الحسيني، نائبة رئيس الصالون، أن صالون الإبداع سيفتح أبوابه على جميع المكونات الثقافية والإبداعية، وسيعمل على تنظيم الندوات وورش العمل والبرامج الفنية والحرفية، مع اهتمام خاص بثقافة الطفل وتمكين الشباب. كما أشادت بالدور الكبير الذي يقوم به مجلس الأمناء الحالي برئاسة البروفيسور قاسم بدري، ودعمه المتواصل لمسيرة صالون الإبداع ومساندته للمكتب التنفيذي في تنفيذ برامجه ومشروعاته المختلفة، مؤكدة أن تدشين هذا المقر يمثل ثمرةً لهذا التعاون والتكامل بين مجلس الأمناء والجهاز التنفيذي للصالون.

وتناول الدكتور عبد الحليم عيسى تيمان، نائب رئيس مجلس الأمناء، عمق العلاقات السودانية المصرية، مشدداً على أن الأصوات الداعية للكراهية لا تمثل الشعبين الشقيقين، وأن مصر لعبت دوراً كبيراً في استقبال السودانيين الفارين من الحرب، مشيداً بجهود الجهاز التنفيذي في تأسيس المقر الجديد، وهنأ الحضور بهذه الخطوة المهمة، مؤكدًا أن الثقافة ستكون إحدى أهم بوابات البناء في المرحلة القادمة.

وفي كلمته، تناول الدكتور عبد المحمود أبّو، الأمين العام لهيئة شؤون الأنصار ورئيس المنتدى العالمي للوسطية، أهمية الثقافة والفنون والدين باعتبارها ركائز أساسية لبناء الإنسان، داعياً إلى ضرورة نبذ خطاب الكراهية وتعزيز قيم الوسطية والتسامح والتعايش الإنساني ونشر قيم السلام والمحبة.

واستعرض الأستاذ نصر الدين فضل النور، عضو المكتب التنفيذي للمؤسسة، خطة الصالون المستقبلية وعددًا من المشروعات الثقافية والتنموية المزمع تنفيذها خلال المرحلة المقبلة، مشيراً إلى أهمية الثقافة بوصفها مشروعاً وطنياً جامعاً يسهم في تعزيز الوحدة الوطنية وبناء المجتمع.

وتحدثت الأستاذة نوال أبو قصيصة، مقررة مجلس الأمناء، عن أهمية المؤسسة ورسالتها الثقافية والمجتمعية، مؤكدة ضرورة الاهتمام بالمرأة والطفل وتعزيز دورهما في البرامج المستقبلية.

بدوره، رحب الدكتور طاهر الراوي، رئيس مجلس إدارة الأكاديمية المصرية الكندية، بالحضور، مؤكدًا دعم الأكاديمية للعمل الثقافي والإبداعي، ومعلنًا عن تقديم ثلاث منح دبلوم لأعضاء الصالون، إلى جانب عدد من البرامج التدريبية التي تستهدف الشباب السوداني. كما أكدت الأستاذة هبة الحبر، ممثلة اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بالقاهرة، عمق ومتانة العلاقة التي تربط الاتحاد بصالون الإبداع للثقافة والتنمية، مشيرة إلى أن هذه الشراكة ليست وليدة اليوم، بل تمتد جذورها إلى السودان، حيث جمعت المؤسستين رؤى مشتركة في دعم الثقافة والفنون وخدمة المبدعين.

وتحدث بشرى الصادق المهدي، عضو مجلس أمناء صالون الإبداع الثقافي، عن أهمية الفنون ودورها في تعزيز النسيج الاجتماعي وبناء الوجدان الإنساني، مشيراً إلى الأبعاد الفكرية والجمالية للفن وأثره في حياة الشعوب، ومؤكدًا أهمية العلاقات الأزلية والتاريخية بين السودان ومصر.

وشهد الحفل مجموعة من الأعمال الفنية المختلفة بمشاركة المبدعة حرم بشير والأستاذ مجدي يعقوب بتقديم عمل مسرحي من إعداد وإخراج الأستاذ سيد عبد الله صوصل، حظي بإعجاب الحضور وإشادتهم. كما قدم الفنان الأمين خلف باقة من الأغنيات الوطنية التي وجدت تفاعلاً كبيراً من الجمهور، فيما قدم الفنان الشاب أزرق ضو البيت وصلات غنائية وطنية وعاطفية أمتعت الحاضرين وأكدت موهبته الفنية الكبيرة، وشاركت الشابة آية بوصلة غنائية وطنية.

فرق شعبية سودانية تشارك في مهرجان الطبول الدولي

القاهرة: (ديسمبر)

انطلق يوم الجمعة 19 يونيو حفل افتتاح الدورة 12 من مهرجان الطبول الدولي، بدر الأوبرا المصرية، تحت شعار «حوار الطبول من أجل السلام»، وتحت رعاية وزارة الثقافة المصرية، بالتعاون مع وزارة السياحة والآثار ومؤسسة حوار، وبدأ الحفل الذي قدمه الفنان القدير يوسف إسماعيل بأغانٍ تراثية مصرية.

ويشارك السودان بعروض فنية لجمعية دنقلا للثقافة والتراث النوبي (فرع القاهرة)، وفرقة نوبيان التابعة للجمعية، بلوحات استعراضية وإيقاعية من عمق التراث النوبي. ونجح المهرجان في ترسيخ مكانته كمنصة عالمية تجمع بين ثقافات الشعوب المختلفة، وذلك من خلال تنوع الدول المشاركة في المهرجان مثل: (السودان، مصر، جنوب السودان، فلسطين، اليمن، إندونيسيا، الصين، الهند، اليونان).

وواصل المهرجان الدولي للطبول والفنون التراثية عروضه الفنية والثقافية في شوارع القاهرة في يومه الثالث في ممر بهلر بوسط القاهرة بحضور الدكتور إبراهيم صابر، محافظ القاهرة، وحضور جماهيري حاشد وتفاعل كبير مع عروض فنية شاركت فيها فرق شعبية مصرية وفرق عدد من الجاليات الأجنبية المقيمة في القاهرة.

هبوط متسارع للجنيه السوداني

القاهرة: (ديسمبر)

واصل الجنيه السوداني تراجعه أمام العملات الأجنبية متسبباً في خسائر كبيرة للمتعاملين به، حيث تجاوز سعر الجنيه المصري حاجز المئة جنيه سوداني، ووصل سعر الدولار الأمريكي إلى نحو 5500 جنيه سوداني.

وخلال هذا الأسبوع أعلنت السلطات السودانية رفع الرسوم الجمركية إلى 3517 جنيهاً للدولار، بزيادة قدرها 3.5% مقارنة بالسعر السابق البالغ 3395 جنيهاً، وتعد هذه المرة الثالثة التي يتم فيها تعديل الرسوم الجمركية منذ بداية عام 2026، وسط الطلب المتزايد على الدولار الأمريكي واتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية.

وتوقع متابعون أن استمرار هذه التحديات قد يفرض مزيداً من الضغوط على سوق الصرف، ويؤثر على أسعار السلع والخدمات خلال الفترة المقبلة إذا لم يتم إجراء معالجات حقيقية.

فرص تدريبية من منظمة المرأة العربية لطلاب الثانوية السودانية

القاهرة: (ديسمبر)

أعلنت المستشارية الثقافية بسفارة السودان بجمهورية مصر فتح باب التسجيل للبرنامج التدريبي المكثف لنموذج محاكاة منظمة المرأة العربية، في إطار تنمية المهارات القيادية والدبلوماسية للطلاب السودانيين في المرحلة الثانوية الذي تنظمه منظمة المرأة العربية عبر منصة (Zoom).

يأتي هذا البرنامج ضمن التحضيرات الجارية للنسخة الأولى من نموذج المحاكاة الإقليمي، الذي تهدف المنظمة من خلاله إلى إتاحة الفرصة للعناصر المتميزة للانخراط في التجربة الإقليمية، وفقاً للجدول التدريبي الذي يتضمن أربع جلسات تفاعلية خلال يونيو الجاري، تنتهي بمناظرة ختامية سيتم من خلالها اختيار المجموعة النهائية للمشاركة في الفعاليات الحضورية المقررة بنهاية يوليو المقبل.

وحددت المستشارية شروطاً ومعايير للترشح تضمنت: أن يكون الطالب/الطالبة مقيداً في المرحلة الثانوي، وجود سجل مسبق بالمشاركة في الأنشطة المدرسية أو المجتمعية، التمتع بمهارات تواصل عالية، وروح المبادرة والقيادة. ودعت المستشارية الثقافية الطلاب الراغبين في الحصول على هذه الفرصة الأكاديمية والتدريبية، الإسراع بتسجيل بياناتهم عبر الرابط الإلكتروني أدناه:

https://forms.gle/zfez38wv1FAGpwGfA

مجلة «نوبيانا» تحتفي بعامها الثالث

القاهرة: (ديسمبر)

نظمت الرابطة النوبية السودانية بالمملكة المتحدة ومجلة «نوبيانا» وهيئتها الاستشارية في مصر، بالتعاون مع دار النخبة للنشر والطباعة والتوزيع، خلال هذا الأسبوع بدار جمعية أبو سمبل، ندوة ثقافية بمناسبة العيد الثالث للمجلة، احتفاءً بدورها في توثيق التراث النوبي وتعزيز التواصل بين أبناء المجتمع النوبي في الداخل ودول المهجر، تحت عنوان: «نوبيانا في عامها الثالث: اعتزاز بالماضي وتفاعل مع الحاضر واستشراف للمستقبل».

وجاءت الندوة بمشاركة المستشار أحمد حلمي، رئيس جمعية أبو سمبل الخيرية، والأستاذ رضا بدر، رئيس الرابطة، كما شارك في الندوة عدد من المتحدثين، الدكتور

حسين حسن حسين رئيس تحرير مجلة نوبيانا، والأستاذة أسماء الحسيني، مدير تحرير صحيفة الأهرام، والأستاذ أسامة إبراهيم، مدير دار النخبة للطباعة والنشر.

أسوان تحتفي بآلاف السودانيين العائدين إلى بلادهم

أسوان: (ديسمبر)

احتفت القنصلية السودانية بأسوان باستقبال آلاف السودانيين المغادرين من القاهرة إلى الخرطوم عبر القطار ثم الباصات، خلال الأسبوع الماضي الذي شهد مغادرة أعداد كبيرة من الأسر السودانية مصر. وعبر المشاركون عن سعادتهم بالعودة إلى السودان بعد سنوات من الغربة والظروف الاستثنائية التي فرضتها الحرب.

وأكد القنصل السوداني بأسوان عبد القادر عبد الله، في كلمته خلال الاحتفال، أن العودة الطوعية تمثل عنواناً لارتباط السودانيين بوطنهم مهما طالت سنوات البعد، مشيراً إلى أن مشاهد العائدين تعكس عمق الانتماء للأرض والهوية الوطنية، وثمّن القنصل العام العلاقات التاريخية المتجذرة بين السودان ومصر، مؤكداً أن البلدين يرتبطان بروابط أخوية ومصير مشترك يمتد عبر التاريخ والجغرافيا، وأن مصر ظلت سنداً للشعب السوداني خلال مختلف المراحل، وهو ما تجلى في حسن الاستقبال والرعاية التي وجدها السودانيون على أرضها.

وأضاف القنصل أن التعاون والتنسيق بين الجهات المصرية والسودانية أسهم بصورة كبيرة في إنجاح برامج العودة الطوعية، وتسهيل إجراءات انتقال المواطنين إلى بلادهم، معرباً عن تقديره لكل الجهود التي بُذلت من أجل لمّ شمل الأسر وتمكين الراغبين من العودة إلى ديارهم.

ديسمبر
حرية.. سلام.. وعدالة

الخميس
25 يونيو 2026م
https://decembernews.com

منصاتنا على
@JaridatDecember
يمكن التواصل معنا
عبر ايميل الصحيفة
info@decembernews.com

أفق بعيد

فيصل محمد صالح

تنعقد هذه الأيام جلسات تفاوض بين مجموعات من القوى المدنية في مدينة جنيف السويسرية، وسبقتها لقاءات ومؤتمرات في باريس، وكيغالي، وأديس أبابا، وبرلين... إلخ. وهكذا تدور الساقية بلا نهاية معروفة. وكل هذه الحوارات يقال إنها تصب في مجرى الرباعية والخماسية التي لم يمتلئ مجراها بعد... ولا أحد يعلم متى وكيف سيحدث هذا الامتلاء.

هذا الأمر يبدو أنه تطويل مقصود تقف وراءه أهداف وغايات لا علاقة لها بحل المشكلة السودانية، وإنما تمييع الحلول وتعويم الساحة بخليط من الغث والسمين، وخلط الأوراق بحيث يسأم الناس من جهود الحل السلمي الذي تعلقوا به لفترة طويلة بعد أن سئموا من الحرب، وبالتالي تصبح هناك قابلية لأخطر وأسوأ السيناريوهات، بما فيها التقسيم أو فرض الوصاية الإقليمية والدولية، وتوزيع دمنا بين الدول.

وتمهيدًا لهذا الأمر يدور حديث مكتوماً بين الدوائر السياسية عن مقترح جديد تبادر به إحدى الدول الشقيقة، يهدف إلى فتح مسار جديد يقوم على تشكيل كتلة مدنية جديدة تعتمد على الأحزاب والقوى التقليدية القديمة، مع من يوافق على الانضمام إليها من القوى المدنية الحديثة، أحزاباً وأفراداً، مع استبعاد الكتل الحالية، على أن تقبل المجموعة الجديدة العمل تحت قيادة البرهان.

حوارات جانبية.. بلا معنى

الحجة التي تقدمها الدولة الشقيقة أن المؤسسة العسكرية لن تقبل، بعد الحرب، العمل تحت أي قيادة مدنية بسبب الخلافات التي حدثت في فترة الحرب، وأن القوى المدنية تريد استبعاد العسكر من الحكم. وبالتالي فإن الفريق عبد الفتاح البرهان يمكن أن يشكل حلًا وسطاً؛ فيخلع بدلته العسكرية ليكون قيادة مدنية للتشكيل الجديد، وسيكون مقبولًا من المؤسسة العسكرية بحكم أنه كان على قيادتها خلال فترة الحرب.

وعلى بساطة الفكرة وسذاجتها، فإن فيها كثيرًا من التضليل والتعمية؛ فأن يغير البرهان بدلته العسكرية ويرتدي الزي المدني لا يعني أنه أصبح مدنياً، ولن تتغير عقليته في صباح اليوم التالي مباشرة. كما أن الفكرة تنبني، بشكل مباشر، على انتفاء مبدأ المحاسبة على ما مرت به البلاد من مصائب، وما تم ارتكابه من جرائم.

والأغرب والأعجب أن هذا المقترح لا يجيب عن السؤال الأولي: كيف نوقف الحرب أولًا قبل أن نحدد من هو الحاكم والقائد للمرحلة الجديدة؟ وكأنه يراهن على أن البرهان قد انتصر فعلًا في هذه الحرب، أو أنه سيفعل، وهذه قراءة رغبوية وعجائبية في الوقت نفسه، لا تستند إلى ساقين ولا حتى إلى ساق واحدة.

أظن أن واجب القوى المدنية الجادة والملتزمة بالجهود الحقيقية لوقف الحرب أن تعلن موقفاً واحداً وقاطعاً بعدم المشاركة في الحوارات والجلسات الجانبية، أو الاستجابة لأي مبادرات جديدة هدفها الأساسي هو «تشتيت الكرة» بلغة كأس العالم لكرة القدم.

هناك طريق واحد معروف التزمت به الرباعية والخماسية.. فلتمضِ فيه القوى المحلية والإقليمية والدولية إن أرادت حل مشكلة الحرب والسلامَ في السودان، ولتترك لمن أراد اللعب أن يلعب وحده في تقسيمة ودية... إن رغب.

مسألة

دكتور مرتضى الغالي

ما عدا المؤتمر الوطني: ألف ليلة وليلة..!

سمعنا بمدينة (الألف مئذنة).. وبحكايات (ألف ليلة وليلة)..! وسمعنا برواية (ألف شمس ساطعة) للكاتب الأفغاني الأمريكي «خالد حسيني».. وسمعنا برواية (قواعد العشق الأربعون) للتركية «إليف شافاق».. ولكن لم نسمع بحكاية أن يملك شخص واحد (ألف دكان في سوق واحد) إلا من جماعة حركة الكيزان الإسلامية..!

لقد روّت لنا أضابير موقع «صحيح السودان» الرصين عن وثائق وملفات قانونية عرضتها «لجنة تفكيك نظام 30 يونيو واسترداد الأموال العامة» أن شخصاً يحمل صفة إحدى الواجهات المُضلّلة للمؤتمر الوطني المقبور (اتحاد الشباب الوطني) سطا على ألف دكان في سوق ميدان جاكسون في قلب العاصمة الخرطوم..!

ألف دكان في سوق واحدة في مدينة واحدة لشخص واحد..! ولكن النصيحة لله سمعنا أن شيخ الجماعة «علي كرتي» استولى على (99 قطعة أرض ناصية في حي واحد)!!!.

وللملاحظة، فإن سرقات جماعة الحركة وحزبها المقبور لا تلتزم في أعمال «الكسب غير المشروع» على تراتبية (الشيخ والحوار)..!

حدث هذا الاستيلاء على ألف دكان عبر آلية الاستحواذ المُعتمدة للحركة الكيزانية وحزبها (المقبور بثورة ديسمبر الباسلة)..! وهي آلية معهودة ومعلومة من آليات سياسة التمكين التي تجيز الاستحواذ على الأراضي والأصول الإستراتيجية والتجارية والاستثمارية في عاصمة البلاد ومدنها وأريافها.. بالتجاوز الصريح للقوانين واللوائح المالية والإدارية الخاصة بملكية الأراضي والعقارات والمرافق والأعمال التجارية والصناعية والخدمية..!

المدعو (أ.ع. ق) وهو معروف باسمه الثلاثي كما جاء في الوثائق- حاول أن يقول إنها ليست دكاكين بل (طاولات أسمنتية لعرض السلع)، ولكن التكييف القانوني قال له إنها (محال تجارية للبيع والشراء فرَضت احتكاراً واسعاً على المنطقة التجارية الأهم.. والشريان التجاري الأبرز في قلب العاصمة الخرطوم)..!

لم يتوقّف الرجل على (الألف دكان) بل تمكّن من احتلال (كيلومتر طولي كامل بمساحة عرضية شاسعة) على امتداد كورنيش النيل الأزرق في مواجهة برج الاتصالات ببري.. وذلك بمباركة حكومة ولاية الخرطوم في عهد (الوالي الشاطر) عبدالرحمن الخضر»..!

وللتمويه على هذا الاستيلاء غير المسبوق لكورنيش النيل وواجهة العاصمة.. حرّرت الولاية (عقد إيجار وهمي) بمبلغ 50 ألف جنيه سوداني (تعادل وقتها 170 دولار) فقط!!.. في مرحلة لاحقة بعد الانقلاب قامت محلية الخرطوم في عهد مُعتمد (له شوارب) بالتكرّم على صاحب الألف دكان بحكم تعويضي ومنحته من خزينتها مبلغاً طائلاً (تسعة أرقام بالقديم)..!

ولا غرابة فكلا العهدين (عهد الوالي وعهد المُعتمد) كانا تحت ولاية الحركة وحزبها.. (الكوز راضي.. فما شأن القاضي)..؟

الله لا كسّبكم..!

لماذا ينعزل الإنسان؟
تفسير العزلة في علم النفس الحديث

بروفيسور/
نعمــات الزبيــر

1. القلق الاجتماعي (Social Anxiety):
الخوف من التقييم أو الإحراج يجعل الشخص يتجنب الناس تدريجيًا.
تشير الدراسات إلى أن القلق الاجتماعي من أقوى أسباب العزلة المزمنة.

2. الاكتئاب (Depression):
يقلل الدافع والطاقة، ويجعل التواصل عبئًا بدلاً من أن يكون راحة.

3. تجارب الرفض أو الصدمات:
العقل يتعلم الحماية: «الابتعاد = ألم أقل».

4. الانطواء (Introversion):
ليس كل عزلة سلبية.
بعض الأشخاص يستمدون طاقتهم من الوحدة.

5. الإدمان الرقمي:
التواصل الافتراضي يقلل العلاقات الحقيقية، ويخلق شعورًا زائفًا بالارتباط.

أضرار العزلة:

1. زيادة خطر الاكتئاب:
العزلة تقلل الدعم الاجتماعي، وهو عامل أساسي للحماية من الـDepression، مما يزيد احتمالية الإصابة به أو تفاقمه.

2. القلق والتفكير الزائد (Overthinking):
البقاء وحيدًا لفترات طويلة يجعل العقل يدور حول نفس الأفكار، مما يعزز القلق ويضخم المشكلات.

3. ضعف المهارات الاجتماعية:
قلة التفاعل تؤدي إلى تراجع القدرة على التواصل وفهم الآخرين، وبناء العلاقات.

4. تأثيرات على الدماغ:
الدراسات تشير إلى أن العزلة المزمنة قد تؤثر على نشاط الدماغ، خاصة المناطق المرتبطة بالمكافأة والتواصل الاجتماعي.

5. زيادة التوتر وضعف الصحة الجسدية:
العزلة ترفع هرمون التوتر (الكورتيزول)، وقد ترتبط بضعف المناعة وزيادة خطر الأمراض.

6. الشعور بالفراغ وفقدان المعنى:
الإنسان كائن اجتماعي بطبيعته، وغياب العلاقات قد يؤدي إلى الإحساس بعدم القيمة أو الهدف.

فوائد العزلة الصحية

1. تنظيم المشاعر (Emotional Regulation):
الوقت مع النفس يساعد على فهم المشاعر وتهدئتها بدل ردود الفعل العشوائية.

2. زيادة التركيز والإنتاجية:
العزلة تقلل المشتتات، لذلك ترتبط بارتفاع القدرة على الإنجاز والتفكير العميق.

3. تعزيز الإبداع:
الهدوء يسمح للعقل بالربط بين الأفكار بحرية وهو ما يدعم الإبداع.

4. اكتشاف الذات (Self-awareness):
فهم أعمق للقيم، الأهداف، ونقاط القوة والضعف.

5إعادة شحن الطاقة النفسية:
خاصة لدى الشخصيات الانطوائية (Introverts)، حيث تُعد العزلة وسيلة لاستعادة الطاقة.

6. تحسين اتخاذ القرار:
الابتعاد عن الضوضاء الاجتماعية يساعد على التفكير بشكل منطقي ومتوازن.

في تســـويق نظـــام الطيبـــات

أماني أبو سليم

كيف تولد الفكرة في رأس شخص ما، ثم فجأة نجدها قد تحولت إلى قناعة جماعية يدافع عنها الملايين؟. للأفكار سوق حرة صاخبة لا تختلف عن أسواق السلع، تُصمَّم، وتُغلَّف، وتسوَّق، ثم تجد طريقها إلى عقولنا.

تسويق الفكرة يسبق تسويق المنتج ويمهد له، لإقناعنا بأهمية هذه المنتجات في حياتنا.

ظهر مؤخراً في نظام التغذية ما عُرف بـ«نظام الطيبات»، الذي أسسه الدكتور ضياء العوضي. هذا النظام قدَّم نموذجاً تطبيقياً مدهشاً لكل قواعد سوق الأفكار، لكنه سلك طريقاً فريداً يدمج بين التسويق العكسي والإيمان الوجداني. والحديث هنا عن الطيبات كنموذج تسويقي لا كنظام غذائي، ولهذا أهله.

مجال التغذية بالذات كان عبر التاريخ الملعب الأثير لهندسة الأفكار وتسويقها بتمويل الحملات والأبحاث وتمهيد الأرض للمنتجات. مثلاً جرى الترويج لفكرة ربط الكالسيوم في أذهان كثير من المستهلكين بالحليب البقري بوصفه المصدر الأبرز له، عبر حملات ضخمة وهو ما ساهم في ترسيخ مكانة الحليب داخل السوق الغذائية لعقود طويلة.

شهد العالم منذ منتصف القرن الماضي حملات واسعة حذّرت من السمن البلدي والزبدة وربطتهما بارتفاع الكوليسترول، للتمهيد للزيوت النباتية. أعادت دراسات حديثة تقييم بعض الدهون الطبيعية، وتراجعت الثقة في كثير من الدهون المتحولة والزيوت الصناعية المهدرجة.

المسوقون يعرفون أن الناس يأكلون بأدمغتهم قبل أفواههم، فيخلقون في داخلهم خوفاً صحياً، ثم يبتسمون لهم بلطف في إعلاناتهم ويقدمون الحل السحري في علبة أنيقة مدفوعة الثمن.

لكن لماذا يؤمن الناس بالفكرة ويستمرون في اعتناقها؟ ولماذا قد يتركونها فجأة؟

هناك كثيرون يتبنون الفكرة لمجرد الانبهار بغلافها البراق، أو رغبة في أن يبدوا مواكبين للموضة الفكرية وعصريين أمام مجتمعاتهم. وهناك أيضاً من يؤمنون بالفكرة لأنها تقدم لهم حلاً حقيقياً وملموساً يمس راحتهم أو صحتهم. لذات الأسباب إذا فقد الغلاف بريقه، أو قلّ عدد اللايكات والتفاعل حول فكرة، أو ظهرت موضة جديدة تبدو أكثر جاذبية سيركض كثيرون خلفها، وإن كانت عكس الأولى.

في وقت كان فيه سوق التغذية مزدحماً بالدعوة لحساب السعرات وقطع النشويات، جاء نظام الطيبات بفكرة عكسية صادمة. شجع على اللحوم الحمراء والدهون وحتى السكر الأبيض، ومنع تماماً الدواجن، والبيض، والحليب ومنتجاته، واستبدل الدقيق الأبيض المكرر بالقمح الكامل. هذه الصدمة وقدرتها على قلب الهرم الغذائي التقليدي، كانت بمثابة مغناطيس تسويقي لفت الانتباه وسط الضجيج.

علاوة على ذلك، اكتسبت الفكرة بعداً عاطفياً وروحياً عبر اسم «الطيبات» المستلهم من القرآن الكريم، مما نقل الجمهور من مرحلة المستهلك العاطفي المؤقت إلى مرحلة المستهلك طويل الأجل الذي يؤمن بالنظام كفلسفة حياة. ثم تولى سلاح (التسويق الشفهي) الباقي عبر مجموعات السوشيال ميديا والتيك توك بصدق وحماس يفوق ميزانيات أعتى شركات الإعلانات.

لكن لعل العنصر الأكثر إثارة للدهشة في خلطة انتشار «نظام الطيبات» ليس قائمة المسموحات والممنوعات، بل شخصية الدكتور ضياء العوضي نفسه. فمن يشاهد فيديوهاته يلاحظ أسلوباً يميل إلى العصبية، والحدة، والاستفزاز الفكري للمخالفين له وللمدارس الطبية التقليدية.

هل ساعدت هذه العصبية في الانتشار؟ يبدو ذلك إلى حدٍ كبير.

في الفضاء الرقمي الحديث، العاطفة الأكثر قدرة على تحريك الخوارزميات وجلب المشاهدات هي الإثارة والجدل. عندما يخرج طبيب ليتحدى الثوابت بحدة وعصبية، فإنه يصنع صدمة تجبر المشاهد على التوقف ومشاركة الفيديو، سواء كان مؤيداً مبهوراً بالشجاعة، أو معارضاً مستفزاً يرغب في الرد. هذه الحدة صنعت ما يسمى في التسويق بالاستقطاب الحاد، وهو الوقود المثالي لأي فكرة تود أن تتحول إلى إعصار رقمي.

العصبية هنا لم تكن عيباً تسويقياً، بل عُدّت من قِبل أتباعه دليلاً على الصدق والغيرة على الحق، وعُدّت من قِبل خصومه مادة دسمة للنقاش. وبذلك، تبرعت خوارزميات السوشيال ميديا بنشر الفكرة مجاناً إلى كل الهواتف، لأنها ببساطة تثير التفاعل وتجلب الانتباه.

ولكن، إذا كان الهدف التجاري من صناعة الفكرة في حالة شركات الزيوت والألبان واضحاً وصريحاً، فما هي فائدة العوضي من صناعة فكرة الطيبات؟

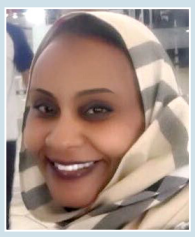

مع العلم أن من ورائه ربح كثيرون، حيث وفّر نظامه طلباً كبيراً على منتجات بعينها، فقد نبتت على ضفاف الفكرة كيانات تجارية، ومخابز متخصصة، ومحلات ومطاحن سوقت لنفسها تحت لافتة (صديق للطيبات) لبيع الدقيق غير المنخول والمخبوزات البديلة الخالية من اللبن والبيض. أيضاً امتد لصناعة المحتوى، إذ وجد آلاف المؤثرين وصناع الفيديو في هذا النظام مادة دسمة لركوب الترند. هؤلاء يربحون من المشاهدات والتفاعل عبر نقد النظام أو الدفاع عنه، أو تقديم وصفات متوافقة معه، ليصبح كثيرون غير صاحب الفكرة مستفيدين تجارياً منها.

يظل الهدف التجاري المباشر للدكتور العوضي غامضاً، بقياسه بحالات الزيوت والألبان، وربما زاد هذا من أسباب ثقة الناس به، فمع تزايد تشكك كثير من المستهلكين في الرسائل الإعلانية التقليدية، ربما ساهم غياب المنتج التجاري المباشر للعوضي في تعزيز صورة النظام وزاد من ثقة المتابعين.

لا يمكن الجزم بدوافع صاحب الفكرة، لكن تجربة الطيبات تُظهر كيف يمكن لأي فكرة ناجحة أن تولّد قيمة اقتصادية كبيرة حول صاحبها، سواء أكان ذلك مقصوداً منذ البداية أم نتيجة لاحقة للانتشار.

غير أن الكسب المادي المباشر حديثاً من بيع السلع (مثل أرباح شركات الزيوت) لم يعد الطريقة الوحيدة للثراء، فهناك ما يسمى تسويق الشخصية كماركة أو علامة تجارية (Personal Branding).

حين تتحول الشخصية إلى ماركة مسجلة ولها ملايين الأتباع، فإن العائد الاستثماري يتضاعف بشكل غير مباشر من خلال التدفق الهائل على العيادات والاستشارات الخاصة، والارتفاع الفلكي في نسب مشاهدات قنواته ومنصاته الرقمية (والتي تترجم لأرباح ضخمة)، والقدرة على بيع الكتب أو تنظيم المحاضرات وتوجيه السوق بكلمة واحدة. وبعيداً عن العائد الاقتصادي تمنح الأفكار الناجحة أصحابها نفوذاً رمزياً واضحاً وقدرة كبيرة على التأثير في سلوك الجمهور وتفضيلاته.

سواء أكان انتشار الطيبات نتيجة تخطيط واعٍ، أو ثمرة ظروف مواتية، فإن السؤال الأهم يبقى: ما الذي يجعل بعض الأفكار تكتسب هذه القدرة الاستثنائية على الانتشار والتأثير؟ ولعل الإجابة على هذا السؤال تفسر صعود الأفكار وسقوطها أكثر من البحث في نوايا أصحابها.